







## آئینہ سلطنت

کریل - اے اہل بی کرکٹ گورنر جنرل جن کی طرف سے

کریل سے چار لاکھ سو سو روپے کی رقم کے لئے دو اسکیمیں

## بنک بنگال

بنک بنگال نے انڈونان اہمیت پر عمل درآمد کر کے پانچ لاکھ

روپے یا پانچ لاکھ

## سناٹا چھوڑ دیا

بنک بنگال کی طرف سے بند شدہ سناٹا پانچ لاکھ روپے یا پانچ لاکھ روپے کے لئے دو اسکیمیں

سیاحت کی خدمت میں غیر مسلم کے طور پر سارے لاکھ یا پانچ لاکھ

کے لئے دو اسکیمیں - ان میں سے ایک اسکیم کے لئے دو اسکیمیں

اور سناٹا کی خدمات کے لئے دو اسکیمیں - ان میں سے ایک اسکیم کے

کے لئے دو اسکیمیں - ان میں سے ایک اسکیم کے لئے دو اسکیمیں

میں سے ایک اسکیم کے لئے دو اسکیمیں - ان میں سے ایک اسکیم کے

کے لئے دو اسکیمیں - ان میں سے ایک اسکیم کے لئے دو اسکیمیں

کے لئے دو اسکیمیں - ان میں سے ایک اسکیم کے لئے دو اسکیمیں

کے لئے دو اسکیمیں - ان میں سے ایک اسکیم کے لئے دو اسکیمیں

کے لئے دو اسکیمیں - ان میں سے ایک اسکیم کے لئے دو اسکیمیں

کے لئے دو اسکیمیں - ان میں سے ایک اسکیم کے لئے دو اسکیمیں

کے لئے دو اسکیمیں - ان میں سے ایک اسکیم کے لئے دو اسکیمیں

کے لئے دو اسکیمیں - ان میں سے ایک اسکیم کے لئے دو اسکیمیں

کے لئے دو اسکیمیں - ان میں سے ایک اسکیم کے لئے دو اسکیمیں

کے لئے دو اسکیمیں - ان میں سے ایک اسکیم کے لئے دو اسکیمیں

کے لئے دو اسکیمیں - ان میں سے ایک اسکیم کے لئے دو اسکیمیں

کے لئے دو اسکیمیں - ان میں سے ایک اسکیم کے لئے دو اسکیمیں

کے لئے دو اسکیمیں - ان میں سے ایک اسکیم کے لئے دو اسکیمیں

نمبر ۱۰ - ایک اور سیر کی ضرورت

ایک مبلغ اور اخبار کو دے دے قریب ایک لاکھ روپے

پورے کوئی کئے ایک اور سیر کی ضرورت ہو کر گورنر جنرل

خصوصاً ان لوگوں کے پاس تعمیر کی ضرورت کے لئے دو اسکیمیں

ہم نے ان کو ترجیح دی ہو کر ان کو ایک اسکیم کے لئے دو اسکیمیں

نمبر ۱۰ - ایک اور سیر کی ضرورت

ایک مبلغ اور اخبار کو دے دے قریب ایک لاکھ روپے

پورے کوئی کئے ایک اور سیر کی ضرورت ہو کر گورنر جنرل

خصوصاً ان لوگوں کے پاس تعمیر کی ضرورت کے لئے دو اسکیمیں

ہم نے ان کو ترجیح دی ہو کر ان کو ایک اسکیم کے لئے دو اسکیمیں

نمبر ۱۰ - ایک اور سیر کی ضرورت

ایک مبلغ اور اخبار کو دے دے قریب ایک لاکھ روپے

پورے کوئی کئے ایک اور سیر کی ضرورت ہو کر گورنر جنرل

خصوصاً ان لوگوں کے پاس تعمیر کی ضرورت کے لئے دو اسکیمیں

ہم نے ان کو ترجیح دی ہو کر ان کو ایک اسکیم کے لئے دو اسکیمیں

نمبر ۱۰ - ایک اور سیر کی ضرورت



مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ

بصیرت عالم کلیائی در دنیا و آخرت از توفیق حضرت مولانا محمد علی قزوینی



با تمام این محبت و عشق و ایمان محمد و عبد الرحمن است که در دنیا و آخرت هر چه بخواهد

مُطَاعٌ وَكَانُوا مِنْهُ طَائِفَةٌ



قوله يتحقق كل فرد منه بعد الخ اسى بعدية زمانية وهي التي بها يتحقق اجتماع البعديين قبل التحقق في اجزاء الزمان  
 بنفسه وفي الزمانات بوطئها كما تقر في موضعها فالعقل ان العلم المتحد والذاتية عن التجرد اعدت له العقل  
 الذي لا يتبع فرد من موصوفه عالمي متحقا وحدوثا بل يتحقق اول موصوفه ثم يتحقق ويحدث بعده ان ذلك الفرد  
 قوله بعد العلم الكلي الذي اتخ انت تعلم انه لو كان المراد بالعلم المتحد العلم الكلي كما توجه المحشى فلاحاجة لا تحتاج  
 العلم المحشوي الى قوله يتحقق كل فرد من موصوفه والذاتية بغير قوله ولكن جميع افراد الموصوفه على هذا التقدير بل كل كليم للشارح  
 ان يقول المراد بالعلم المتحد العلم الكلي وهو ليس بالعلم حصولي بل العلم المحشوي ليس على تقديره ان توجيه كلام  
 اشار به الوجه لا يخلو على عبارة سواء كان المراد بالبعدي في قوله بعد تحقق الموصوفه البعدي الزمانية او البعدي الذي  
 قوله مع موصوفه وما لا يخفى علم ان الموصوفه بالعلم من تمام العلم وهو ليس بالعلم لا العالم لا المعلوم بل المعلوم يتحقق  
 العلم متعلقا وتوحيها لتعلق العلم بالواقع عليه وهذا وان كان ظاهرا على من لا ادنى مسكة لكن لما توجه لبعض ان سائر متعلق  
 ان يكون المراد بالموصوفه المعلوم ايضا فلهذا قوله عالمي متحدا على ان الموصوفه بالعلم انما هو العالم لا المعلوم فان قلت  
 العلم متعلق ذات اضافية لهما التعلق بالعلم وتعلق بالمعروف بهي الاعتبار الاول صحت للاحكام بما لا اعتبارا الثاني للمعروف  
 ولا امتناع في قيام الاضافات لمضافين فقلت العلم وكذا سائر لهجات الاضافية لما تعلق بالفاعل بمعنى قيامها بتعلق  
 بالمفعول بمعنى وقوعها عليه في قيام نحو الوجود بخلاف الوجود فاما قام به بغيره كون موصوفها بما لان الموصوفه بالعلم  
 وان يكون الصفة موجودة فيه ما تعلق بصفة متعلقا وتوحيها لا يكون موصوفها بالعدم وجوده في ذلك الا يقال للمضروب  
 انه موصوفه بالهزب بخلاف المضارب لو كانت الصفة القائمة بالفاعل الموجودة فيه قائمة بالمعروف موجودة بغيره فلهذا  
 عرض له اكثر من موضع واحد هو كبر كما يبرح من محله فان قيل بعض الاضافات كالماسة واللؤلؤة والجاوذة مثلا انما توجه  
 بآثار في شي واحد قلنا الماسة كذا الجاوذة واللؤلؤة مثلا انما توجه للجميع في كل احد واحكام الماسة مثلا حاله مجموع  
 المتماثلين في كل منها حاله في زمان كان انما الماسة للشارح مراتبها في قيامها بغيره يحصل كغيره في كل واحد من تلك المراتب  
 بعض الاضافات قائمة بآثار فلا يصح ايضا ارادة الموصوفه في قوله اشارة يتحقق كل فرد من موصوفه ولا يلزم  
 قوله فيما بعد العلم المحشوي انه اول الاضافات بين العلم والمعلوم في العلم المحشوي عنده كما سيوضح في يستدل على ان المراد  
 بالموصوفه هو العالم بانه لو كان المراد به المعلوم فلا يخالف ان يكون المراد به المعلوم بالذات عند علمه في شيء من  
 ولما ان يكون المراد بالموصوفه بالعلم في الشيء الخارج على الاول لا يصح قوله يتحقق كل فرد من موصوفه والذاتية حشوي  
 وان كانت مقدرة على الفرق في سائر المتعلق لان متعلقها ليس متعلقا على متعلق الفرد بل متعلقا على الثاني لزم  
 ان لا يتحقق العلم الا بعد تحقق الشيء الخارج مع ان الامر ليس كذلك فخص عليه بانما تتحقق الاشياء الاولى فنقول للشيء انما  
 وجودا واحدا بمجرد الوجود والخارج في ترتيبه لا تارة وتارة في وجوده في العلم والذاتية في وجوده عليه تقدما بالذات





وهي التي يستتبع بها وجود البعد بدون التسلسل كما تلوح من الاشارات

قولك هي التي يستتبع بها العلم ان بعدية شئ عن شئ متعول على معان كما بين في محله منها التاخر المعلولية وعبارة  
عن تاخر المعلول عن علته القائمة المستتبعه لشرائطه التاثير وارتفاع الموانع كما ذكره في افتتاح عن حركة اليد ومنها التاخر  
بالطبع بعبارة عن تاخر المعلول عن علته القائمة كما ذكره الشرط وكذا ذكره الكثير عن لواحد الفرق بين المعنيين  
ان التاخر المعلولية لا يمكن ان يتفك عن المتقدم بل يجب ان يكون في الزمان مع التقدم والتاخر بالطبع يمكن ان  
يتفك عن التقدم ولا يجب ان يكون في الزمان معه وبين في الزمانين معنى مشترك وهو تاخر المحتاج عن المحتاج اليه  
اذا المحتاج اليه ان يتقبل التحصيل المحتاج فالمحتاج متأخر بالمعلوليه وان لم يستقبل فالمحتاج متأخر بالطبع وهذا المعنى المشترك  
يسمى بعدية بالذات فقد خصص اسم البعدية بالذات بالتاخر بالمعلوليه كما يظهر من كلام الشيخ في قاطبة نويس الشفاء  
اذا عرفت هذا فاعلم ان الشئ جرم فليس بعدية بالذات بمعنى الاسم الشامل للتاخر بالطبع ايضا اذا امتنع وجود البعد بدون التسلسل  
اعم من ان يكون البعدية هي التحقق مع التسلسل او يمكن التحقق معه ولعل التسرفيه ان المقصود انه لو اريد بعدية  
الذاتية يلزم كون القسم تاما شاملا للعلم المحصولي القديم اينه وهذا انما يتأتى لو فسرت البعدية بالذات بما عرفت  
والا لو فسرت بالتاخر بالمعلوليه فيلزم انخصص مبدء القسمه بالمحصلي القديم لاشموله كما لا يخفى على السائل  
قولك كما تلوح من الاشارات انه وذلك لانه قال الشيخ في النقطه اني مس منها الشئ قد يكون بعد الشئ من جوده كثيره  
مثل البعدية الزمانية والمكانية واما محتاج من اجله الى ما يكون باستحقاق الوجود وان لم يستتبع ان يكونا معا  
في الزمان وذلك لانه كان وجوده من غير وجوده فاما استحقاق الوجود والاولا والآخر حصل له  
الوجود وجعل اليه الحصول والاما الآخر فليس متوسطا بينهما وبين ذلك الاخر في الوجود بل يصل اليه الوجود ولا عنه  
وليس حصل له ذلك الا انما على الآخر مثل ما تقول حركة يدي فتتحرك المفتح ولا تقول تحرك المفتح فتتحرك  
يدي او تحرك يدي وان كانا معاني الزمان فهذه بعدية بالذات انتهى فقد سمى المعنى المشترك بعدية  
بالذات ذلك لانه يشتمل لها بحركة اليد والمفتح ولا شك ان حركة اليد علة تامه بحركة المفتح وطسوق  
اسم التاخر بالذات صريحا على القسم الآخر حيث قال وان كانا معاني الزمان فاعلم انه قال الامام الرازي معنى  
كلام الشيخ ان العلة متوسطتين ذات المعلول ووجوده وليس المعلول متوسطا بين ذات العلة ووجوده  
وعلم خص عليه المحقق الطوسي بان هذا التفسير غير مطابق لالفاظ الكتاب وقيل بوجه ان حصول الحصول الى المتقدم  
مشعر بان العلة يصل الحصول منها اليه وكذا المراد عليه يدل على مامنه المرور واليه التفسير في بينه لوجه الى الوجود كان  
كلام الشيخ ان المعلول لا يتوسط بين العلة والوجود في الوجود فيكون قوله في الوجود لفظا بلا معنى وقال الحق الطوسي  
منه ان هذا انما يكون اذا كان وجوده هذا يعني التاخر عن آخر معنى التقدم بوجوه التقدم ليس عن التاخر



ولا يمكن ايضا ان يكون الخزانة نفس اخرى لما عرفت ان النفس هي نفس لا يكون العقولات مرتبطة فيها بل بالقوة فانها موجودة بغير قديم مع العقولات بل النفس جسم ولا جاني ولا نشي من جوهر العقل العقل ثابت  
 ارتسام صور العوارق الكواكب الكلية في المجردات العالية والعقول القادرة اذ انهم قالوا ان الانسان كما يطرأ على  
 يطرأ ان على الكواكب العقول بارتسام صورها فيها من دون علمها اياها مسطرة ظاهرة لبطولان فالعقول العالية متما  
 بها ارتسام فيها صور لاهوداق والكواكب اذ تسوية العلمين مجال فساها مع الصور اذ يحفظوا تصديق معا مع الكواكب  
 الحافظة فقط على سبيل التخييل وذلك البرهان عن النفس والشعر التي هي من قواعب المادة ونحو شيئا كذا حتى المحقق الدوام  
 في حواشي شرح التهجيد وغيره من علمه عامر بانه لا يخاف في ان الخزانة التي فيها الكلام في هذا المقام هي خزانة العلوم  
 لا المعلوم العقل الفعال بل يكون خزانة للتصديقات صادقة كانت او كاذبة لو حصلت وانتمت في  
 هذه التصديقات اذ لو لم تكن التصديقات صادقة في علم كمن خزانة لها ولا بد في التصديق من صدق فيجب على  
 تقدير كون العقل الفعال خزانة للكواكب ان يكون مصداقها واجاب عن التحقيق الدوامي بانه لا يخفى ان الخزانة التي  
 المعلومات وذلك لا يقتضي علم الخزانة بها كما ان الخيال خزانة للمدركات الحس المشترك وليس عالما بها ولا يلاحظه  
 خزانة للمدركات الوهم وليست بمدركة لما نقوله ان الخزانة التي فيها الكلام هي خزانة العلوم لا المعلوم ان ارادة  
 انه لا بد ان تكون الخزانة مطلقة مدركة فتم بل خلاف ما تقر عنهم من ان المدرك غير الحافظة وان ارادوا ان  
 هذه الخزانة بحدودها هي العقل الفعال لك في العلم والتصديق خاصة وليست شعري من اين علم  
 ان العقل الفعال اذا كان خزانة للعقولات فيجب ان يكون مصداقها واجاب عن التحقيق الدوامي بانه لا يخفى ان الخزانة التي  
 خزانة للعلوم والحس المشترك لا يجب ان يكون مدركين للمدركاتها واصحابها لانه لا معنى للخزانة الا لخزانة المعلومات  
 اذ انتقال شخص العلم من المدركة الى الخزانة محال لانه عرقل وانتقال العرض عن موضوعه مستحيل كما بين في محله  
 بمعنى كون العقل الفعال خزانة للتصديقات كونه خزانة لنفس المصدق به والعقول يكون الخزانة مصدرة  
 لما هي خزانة له ليس ضروريا ولا مادلا عليه البرهان بل لا يجب ان يكون الخزانة مدركة لما هي خزانة له  
 سبب ان يكون ما في الخزانة مطابقا لما في المدركة في نحو العلم فالواجب للخزانة انما هو حفظ النفس المعلوم لا  
 نحو العلم بل حفظه في العلم محال كما عرفت من هنا ظهر ان ما قاله الاشاعرة في حواشي شرح التهجيد غير خالص على الحق  
 الدوامي بانهم جعلوا العلم في المدركة هي الكواكب بما هي مصدرة بها فلو كانت الكواكب مستعدة في العقل الفعال لما هي  
 مستعدة ليزم عدم المطابقة بين الخزانة وبين ما هي خزانة له على ان الكلام انما هو في طريق انهم قالوا ان  
 الكواكب بما هي تصديقات فيلزم تحقق تصديق الكواكب في العقل الفعال بحيث لا عرفت انه لا يجب ان يكون الخزانة  
 وبين ما هي خزانة له في الحاشيات كلها بل الواجب للخزانة انما هو حفظ النفس المعلوم ان كان من جوهر العلم مختلفا

وهو خلاف مقتضى كلامه يُعَدُّ بنا ويمكن ان يقال كما ينبغي

ومن الجانب في هذا المقام قال صاحب الفلاح السيرة اما النسب المتعدية في القول العالي والادوار المتعدية  
في المرتبة الشابة المرتقة من افق الزمان فامر ثاني السدق ارفع واعلى من ذلك كله فان علم الانوار الحقيقية  
النورية اجل من ان يوصف بالصدق وانما هو قراح الحق بمعنى انه الواقع الذي به يقاس الصدق المطابق للواقع الذي  
هو الصادق المتحقق انتهى فذلك ان باب انه اعتلية الغير المأذونة شاهدة على ان الاعتناء بالمنطق في العقول العاليات  
عرجتها بالانجاس فيها واثبات نسخ حقائقها احتمال الصدق الكذب فكيف نلن انما متعالية عن الصدق  
قد اعرفت هذا فقال في القسبات بان نفس الامر عبارة عن كون اشئ متحققا في حد نفسه لا باخر ع من العقل بان الصواب  
مرسمة في العقل لفعال بما هي متحققة في حد نفسها حيث قال اعتبار نفس الامر مجردا عن اعتبار كون الاشئ متحققا في نفسه فلا يمكن  
من العقل سواء كان متحققة لا عقل العقل في لوح الذهن ام في من الخارج واصداق مرسمة في العقل لفعال  
بما هي متحققة في حد نفسها انتهى فلا مجال لم لا يحكم ان تصاوت العقود واصداق المرسمة في العقل لفعال بالصدق  
لاذعية عن مطابقة النسبة الحاكمة لا عليه الامر في نفسه ثم ان القسمة المستقيمة قاضية بان صدق اصداق  
غير منطوقين باعالي كان اوسا فلا وكيف يجوز تقليد صدق اصدق الفاعل البارى سبحانه ووجب ان شره متعدي  
العقول العاليات ممكنة مثلا بوجوه القول العاليات المقدم وجوبه بجاؤه متناع شره كيد إمكان تلك العقول على جوده  
لا سيما على القول باحدوث الدهر كذا ابتداءه في الفاعل واما ما راجعا فلما افاد بعض محققين قولنا ان القضايا مستمرة  
للباوى العاليات باتفاق الفلاسفة والالزام لجهل الاعتناء بامنها صداق ومنها كذا واثبات ان الصدق الباوي  
العالية بمطابقة القضايا الصداق للواقع فيكون علمها تصديقات او لا فيلزم الجهل المركب فقد استبان  
بما ذكرنا ان العلوم القديمة تصورات وقصدقات حقيقة وان لم يطلق على علمها لفظ التصور والتصديق  
فالقسم للتصور والتصديق مطلق الحصولي حادنا كان او قدما فاقدم ولا تزل فان المقام من الالزام  
قوله وهو خلاف مقتضى كلامه ان قرر كلامه فيما سيجي ويمكن ان يقال انه بان العلم الذي هو المقسم للتصور  
والتصديق في فروع كتب المنطق لم يكن ان يكون لدخل في الاكسابات التصورية والتصديقية وخصاص بها  
لان الغرض في المنطق معرفة طرق اكتساب التصورات والتصديقات فغرض المنطق لا يتعلق بالا بعلم الذي  
يكون كاسبا وكسبا وبديريا ونظريا وهو ليس الا العلم الحصولي الحادث كها هو الظاهر من نحو افادته لبدء البديهة  
خاتمة مقتضى ذلك الكلام بالاريسا على تقدير ارادة البديهة الذاتية يكون مقسم التصور والتصديق مطلق الحصولي  
حادنا كان او قدما والعلم الذي له دخل في الاكسابات التصورية والتصديقية وخصاص بها ليس الاحداث من الحصولي  
الكنز عليه على هذا التقدير ان خصاص العلم الذي هو مقسم التصور والتصديق بالاكسابات التصورية والتصديقية

وايضاً بما به اقال في بعض تعليقاته من ان كلامه لا يؤول على ان الانقسام  
الى المتصور والمصدق عليه التخصيص انتهى بتخصيص المقسم بالمحصل في الحوادث

في خبر المتشبه بل في خبر البطلان ولا يلزم من تعلق الضرر العظمي بالعلم بالحصول في الحوادث ان يكون المقسم بالتصور  
والمصدق على ان يكون العلم مقصوراً وتقتضيها غير منوط بالحدوث كما عرفت وان جعل الشارة الى الدليل المشهور على ان المقسم  
والقيد والعلم المقصود بالتصديق بالبداهة ولم يظفر فيه محصل ذلك الكلام ج الى ان المقسم بالتصديق بالبداهة ولم يظفر  
لذلك العلم المقصود في الحوادث انما العلم المقصود بالعلم المقصود مطلقاً ما كان وقديراً فالأمر في ان المقسم  
ولاً بالظن وعلى ذلك التقدير ارادة البعديّة الذاتية ليس خلافاً مقتضى ذلك الكلام اذ ذلك الكلام على ذلك التقدير لا يدل على  
اختصاص مقسم بالتصور والمصدق على العلم المقصود في الحوادث لكن جعل ذلك الكلام على هذا المعنى لا يتجاوز البداهة ولا خلاف ان  
قولنا بعد ان العلم الذي هو مورد التصديق في موضوع كسب المنطق آه يدل على ان المقسم منه بيان ان المقسم بالتصور  
والمصدق معنى ان يكون كسباً ومكتسباً ومريياً ونظراً اولاً بالذات كما سيظهر من التخصيص واما ما شافنا فانه قوله ويمكن ان يفي  
عن الجمل على هذا المعنى ان القول بكون العلم المقصود في الحوادث مقسماً بالاكسابات المتصوره والمصدق بيقينه من مروي في المثال المحصر  
فان قلت المقسم عن الشارح في موارد التقاسيم مطلق الشيء الذي هو موضوع المصلحة لا الشئ المطلق الذي هو موضوع الطبيعة  
كما صرح به في حاشي شرح التهذيب الاحكام الثابتة للافراد ثابتة لعل الشيء فالتقسيم الى البداهة والظن في اختصاص  
سواء كان المقصود في الحوادث ثابتاً لعل المطلق المقصود في التقسيم مطلق الشيء الذي هو موضوع المصلحة لا الشئ المطلق الذي هو موضوع الطبيعة  
هذا فنقول ارادة البعديّة الذاتية ليس خلافاً مقتضى كلامه يمكن ان يقال آه اذ لو اريد البعديّة الذاتية يكون المقسم  
مطلق المقصود وكلامه لا يقتضي الا ان يكون المقسم مطلق في الاكسابات وخصيصاً من سبب مطلق المقصود في التقسيم  
قالت الحكم الثابت للفراد ثابتة للطبيعية في ضمن ذلك الفرز فكما ثبتت الانقسام ختمها من اللعام في ضمن جميعها  
ثبتت عدم الانقسام عدم اختصاصها في ضمن فرد آخر والمتران العام على ان كلام التسمية في اختصاصها من اللعام يثبت  
اختصاصها من غير اختصاصها اللعام حقيقة فلا يرد البعديّة الذاتية يكون المقسم مطلق المقصود في التقسيم مطلق الشيء الذي هو موضوع المصلحة لا الشئ المطلق الذي هو موضوع الطبيعة  
الا يستلزم من هذا ليس خلافاً مقتضى ما في الحقيقة على ان في هذا الشارح في حاشي شرح الموقوت ان المقسم  
في موارد التقاسيم لعل الشيء المطلق لعل شيئاً وانما قال في حاشي شرح التهذيب انما قال توجيهها كلام المحقق الاول  
قوله ولا يكثر ما لا يخفى قال الشارح في حاشي شرح التهذيب بعد نقل كلام المقسم بذا فخذ الكلام كما تراه تدل على  
ان الانقسام الى المتصور والمصدق عليه التخصيص مطلق الشيء يعني الحق الدواني في حاشي الموقوت عند اختصاصها من اللعام  
والمصدق على العلم المقصود في الحوادث كما قال في حاشي شرح التهذيب ان العقل المنفصل حاشي الموقوت كما تراه تدل على  
بالمقصد والمصدق معاً مع الكوايد في حفظ اختيار ان الانقسام الى البداهة والظن مطلقاً على التخصيص فيلزم على تقدير

التحصيل مرتبة في العلم بالعلم المحصولي والحادث على النحو الذي ذكرنا وفي التصور والتصديق  
 الحادثين مرتبة اخرى انتهى كلامنا ونفس على ان قسم التصور والتصديق عند الحق في قسم الشئ هو المحصولي والحادث  
 فلا بد ان يراد بالبعدية هنا البعدية الذاتية ليحصل التوافق بين كلاميه ما قبل ان الشئ محل كلام الحق في حوا  
 شرح التهذيب على ما هو المشهور من ان قسم التصور والتصديق هو العلم المحصولي والحادث وحدهما على ما هو مقتضى  
 من ان العلم المحصولي القديم لا يكون تصورا وتصديقا فقيده لا ان كون العلم المحصولي القديم تصورا وتصديقا  
 وان كان حقا كما عرفت لكن الشئ مستر على ان التصور والتصديق هما الحادث من حصولي كما يظهر بالمرحبة  
 الى افاويله واتايل فيها فكون العلم المحصولي القديم تصورا وتصديقا ليس تحقيقا عنه وثانيا انه غاية ما لزم  
 دفع التناقض والتناقض بين كلاميه لا في ما لزم هناك على المحقق الدواني من لزوم التحصيل مرتبة لا يربط  
 لو اراد البعدية الذاتية من قوله بعد تحقق الموصوف يلزم التحصيل مرتبة على ما لزم هناك على المحقق الدواني  
 والتحصيل مرتبة او مرات وان كان غير شئ الا ان الشئ يستلزم عنه بانف شئ وشئ على من  
 يرتكبه التحصيل مرتبة في قسم العلم والتصور والتصديق الى البديهي والنظري تشيعا بلينا وقيل ان عرض  
 الشئ في حواشي شرح التهذيب بيان حقيقة الحال اى على تقدير كون علم التحصيل بالحادث الانقسام الى  
 البديهي والنظري يلزم التحصيل مرتبة وليس غرضه الا لزام على المحقق الدواني اذ لا شائفة فيه عن الضرورة في  
 ما قول انت تعلم انه لو سلم انه لا شائفة فيه عند الضرورة في زعمه فلا يربطه لا يقول يكون العلوم القديمة  
 وتصديقات بل يزعم ان التصور والتصديق هما الحادث من حصولي وشئ على من يقول يكون العلوم القديمة  
 تصديقات تصديقات كالمحقق الدواني وغيره تشيعا بلينا وهذا غير على التايل في كلامه في التحصيل الذي يلزم هناك  
 على المحقق الدواني ليس ويراعه وان كان ضروريا في الواقع فما ذكره هناك الا لزام عليه لا يربط وان كان ذلك  
 الا لزام لغوا في الواقع فالحق في دفع التناقض والتناقض بين كلاميه ان محل البعدية هنا على البعدية الزائنية كما  
 المحشى على ان العمل الصحيح كلامه لا الامتلاء لاجل البعدية على البعدية الذاتية يكون قسم التصور والتصديق مطلقا  
 حادثا كما ان دقا يلزم مرتبة بعد اخرى عند قسم العلم والتصور والتصديق الى البديهي والنظري وتعرفت شئ بعد ان  
 فان قلت يلزم التحصيل مرتبة على تقدير اعادة البعدية الزائنية ايضا اذ التجدد بمعنى الحوادث الذي لا يكفي في  
 مجرده تصور قديم آخر قلت ليس معنى التجدد والحادث فقط حتى يكون قوله لا يكفي فيه مجرد تصور قديم آخر يلزم  
 مرتبة بل المراد بالتجدد حصولي حادث كما ينبغي المحشى وهو ان كان قديما واحد لكنه فاقترع القديمين اعني حصولي  
 والحادث فان قيل لو كان المراد بالبعدية البعدية الزائنية لكانت الى لفظه كالتايل ان البعدية الزائنية كانت ظاهرة من التجدد  
 يقال المتبادر من التجدد ليس الاحداث فقط الاحداث الذي تحقيق كل فرد منه يتحقق الموصوف ما ثانيا فلان

ولا يمكن المعارفة بان الصفة وهو قوله الذي لا يمكن آه مع كونها معرفة ليس جنة عاما مطلقا مع وجودها  
 وبوجهين المساواة بينهما اذا كانتا معرفتين اذ المراد من المساواة هو الصدق الكلي من جانب الصفة على طريق  
 عموم المجاز وهو متحقق ههنا بخلاف ما ذكره المتعبد بالحدوث اذ تصير الصفة عامرا مع جهة كذا افرادا لا بدالة  
 ولا يمكن لكل البعد ان يقال ان معنى قوله الذي لا يمكن آه الذي قد يكون فيه الضمير لكن لا يمكن ولا يمكن  
 القديم لا يتصور فيه الضمير عند الحاجة لمبراة القول عنها واما الضمير عند المبراة فيه كفاية فلا يلزم عدم  
 قول السالك فيما سيجي ثم بعضهم خص آه بلفظ على ان يتم الضمير والتقدير عند قوله في زعمه وهو محمول على الحدوث فقال  
 ذلك القول على ما يظهر بالتميز لا يجوز تخصيص القسم بالحدوث فقط والالزام لا يتم من جهة بعد اخرى اذ لا يمكن التخصيص  
 بالمحمول لا سيما ان القسم بالمحمول بالحدوث مرة واحدة كما فعله الضمير في الاثر لا يتم من جهة الحدوث مرة واحدة بالمحمول  
 وبوجهين بان بعض المتحققين قد جعل قول ذلك دليل على ارادة البعديّة الذاتية ولم يحظره بالبال عن صفة ذلك القول  
 ليس الا بدليل من بعض القسم بالحدوث فقط لا يتقاضي اي من تقيده القسم بالمحمول والحدوث كليهما كما ينبغي ان لا يتساوى  
 قوله ولا يمكن المعارفة ان يحصل المعارضة اقامة الاستدلال على ارادة البعديّة الذاتية بانه قد اشرع في اقامة  
 البعديّة المساواة المصطلحة بين الصفة والموصوف المعرفتين بتحقيق المساواة بان معنى المصطلح بين الصفة والموصوف المعرفتين  
 وان لم تكن ضرورة كما سيكشف بان استدل لكل السالك في بعضها اذ اعرفت هذا علم انه لما كانت الصفة موصوف القول لا يمكن  
 فيه مجرد الضمير بل لا يمكن القيد فلا بد ان يراد من هو موصوفها ما يريد به ما يحتمل التساوي وفيه الاتي الا ان اراد البعديّة  
 الذاتية من قوله بعد تحقق الموصوف او لو اراد البعديّة الذاتية تكون الصفة عامة مطلقة مرجع صوفها الذي هو العلم المتعبد  
 لتحقيق الصفة بدون الموصوف في العلم المحصولي القديم فذا اذا اراد بالمتعبد المحصولي الحدوث كما هو مطلق نظر الشارع ولما  
 اذا اراد به الحدوث فقط فتصير الصفة عامة مرجع لاجتماع الصفة والموصوف في العلم المحصولي الحدوث فتارة كما ان  
 المحصولي القديم العلم المحصولي الحدوث وبجملة الاكوار الصفة مساوية للموصوف لا اذا اراد البعديّة البعديّة الذاتية  
 واجاب عنها الحاشي بوجهين الاول نقله عن شافعي وحاصله انه ليس المراد بالمساواة معناه ان يحتمل معنى الصدق  
 الكلي من الجانبين بل المراد منه الصدق الكلي من جانب الصفة سواء كان من جانب الموصوف بغير علم الارادة هذا  
 اعني من المساواة على طريق عموم المجاز والمراد به الاستعمال لا لفظ في معنى مجازي بحيث يكون المعنى المحقق في قوله  
 كما استعمال لفظ الاسمي في شجاع وكما استعمال الدابة عرفا فيما يدب على الارض ولا ريب اني ستحقق المساواة بهذا  
 في هذا المقام اذ المراد بالمتعبد هو المحصولي الحدوث كما ستعرف ولا شك في صدق الصفة عليه جدا فكيف نعم قوله  
 المتعبد بالحدوث فقط فتصير الصفة عامة مرجع فلا يتحقق المساواة بالمعنى الذي افادت اذ لا احتمال لصدق الصفة مع  
 الموصوف كما حكاه في ان آه هذا المعنى من المساواة فلا بد ان يتبادر من عبارة الشافعي في الحاشية بوجهين



باقية مفعلا واثاني ايجابية بقوله ولا يعيد كل بعداء وتقريره ان معنى قوله لا يكفي فيه مجرد الحصول الذي يمكن فيه  
 ولكن لا يكفي وهذا لا يصح على العلم الحصول القديم اذا حصل على تخريج منورين الاحساس التي هي آلات الحواس  
 الحركات عند الفلاسفة وتصوره لا يكفي لما كانت له غاية مبررة عن الحواس التي هي قوى جسمانية  
 فلا يمكن فيها الحصول عند الاحساس بل ما بقي الحصول عند المدرك فان قيل ان الاشياء انما تحصل عند علمها  
 احبا علم فلا يكون الاشياء حاضرة عند العلم لا سيما لا يستلزم جاعلة بانفاق الفلاسفة بل انما يكون حاضرا عند  
 بوسطه اقسام صورها فيها روح لا يصح على العلم الحصول القديم ان لا يكفي فيه مجرد الحصول بل العلم انما يكون  
 للحصول على هذا التقدير فلا يكون الصفة عامة من الموصوف ان قيل ان الاشياء تكون حاضرة عند العلم التي  
 وسائط في انفسها يعبر عنها كالمستحق للمقتول تكون الاشياء حاضرة عند العلم لا يصح ان لا يكفي  
 فيه مجرد الحصول بل العلم كفاية هذا الحصول لاكتشاف وباحتمال في العلم القديم لتحقيق الحصول مع عدم الكفاية  
 ولعل وجبة البعد المشار اليه بقوله كل بعداء ان المتبادر من قول المستدرك ان لا يكفي فيه مجرد الحصول ان لا يكون مجرد الحصول  
 كافيا فيه بل يحتاج الى حصول صورة المدرك في المدرك سواء كان الحصول متحققا ولا يكون كافيا ولا يكون متحققا  
 اصلا بل ذلك لان النفي وارد على كفاية مجرد الحصول وهذا النفي يقتضي تخريج الاول في الحصول بل لاشي  
 ينبغي الكفاية مع تحقق الحصول فكل كلام المقصر على ما حل عليه لم يمس لا يتناول عن الكفاية البعدا قول ومع هذا البعدا  
 لا يتم الا اذا ثبت ان العلوم الحصولية القديمة منحصرة في علوم العقول العالية بما سوى اشياء وصفاتها والاماكنات  
 علوم الانسلاخ التي حصولية قديمة كما هو منسوب محقق المشايخ فلا حدان يقول ان الاشياء باعتبار الحوادث والاعمال  
 والوضع حاضرة عند نفوسها المنطبعة ولا يكفي هذا الحصول لاكتشاف اذا انفوس المنطبعة العقلية قوى جسمانية بمنزلة  
 قوة الخيال فيها كما صح به لتحقيق البديهي والمدرك بالتحقيق نفوسها الكيفية المجردة كما تقر في مقوله فقد صدق على  
 العلم الحصول القديم البتة ان لا يكفي فيه مجرد الحصول بل العلم الذي يشتمل على العلم متبني الصفة مساوية للموصوف في اورد  
 توجيه الخبيث بان ان كان المراد بقوله لا يمكن فيه الحصول ولكن لا يكفي ان يكون في بعض افراد الحصول ولكن لا يكفي فهو  
 صادق على مطلق الحصول بل على مطلق العلم البتة فيلزم كون المقسم اعم من الحصول البتة وان كان المراد بان يكون في  
 جميع افراد الحصول ولكن لا يكفي فهو غير صادق على جميع افراد العلم الحصولي لحدوث اشياء كعلم المتعلق بالنبوءات الكيفية  
 فيلزم كون المقسم خاص من الحصولي لحدوث البتة واقول ان الايراد يجنب جدا لا يستلزم البتة الاول ونقول  
 ما يمكن في بعض افراد الحصول ولكن لا يكفي لا يصح بالذات الا على العلم الحصولي لحدوث البتة لا مطلق الحصولي  
 او مطلق العلم فلا يصح عليه ذلك باعتبار تحققه في ضمن الحصولي لحدوث فلا يلزم كون المقسم اعم من لم يصدق عليه  
 ذلك مع قطع النظر عن تحققه في ضمنه البتة لكان المقسم اعم لا يرب وحكم الفرد وان كان منسب الى الطبيعة الماخوذة



والألم يصح الاحتصار فيها لأن التصور هو حصول الصورة في العقل والتقدير لا بد له منه ولا يحسن  
وكذا يحصل في القديم ليس على هذا الدليل أما الأول فلا متعارف حصول فيه أما الثاني فلأن المتبادر المتعارف  
من العقل هو الجوهري المتعلق بالبدن كيف والجمهور اجمعوا على اختصاص التصور والتقدير بالتصور  
ولكن اشترى المشي الخافقة على الحق الدواني في تعلقاته وعرفوها بحصول الصورة في العقل فقط ومع الحكم  
فلو لم يتبادر ولم يتعارف لم يكن تعريفهم لها تصدق على الحصول في القديم ايضا والمحقق ايضا منهم  
حضورية ولم يثبت بعقل قوله وعلم المجرات بانفسها يالي عنه واللامكن للتحصيل في كذا انما هو بعض  
قوله والألم يصح الاحتصار الخ أنت تعلم انه على تقدير تعميم المقصود انما هو اختصاصه في التصور  
والتقدير هو حاصل لأن التصور عبارة عن حصول الصورة والتقدير سبب على تصور ذلك هو حصول الحادث القديم  
نعم لو كان المقصود اختصاصه في السبب سببي والنظري لم يصح البتة على تقدير كون المقسم مطلقا كقولهم  
قوله فلان التبادر الخ هذا التبادر غير مسلم عند من يرى العلم القديم تصور او تقدير قابل للتبادر من العقل عنده هنا ليس  
مطلقا ومع ذلك ما ذكرته في مخالفت المصنف في حاشي شرح التهذيب من ان المراد بقولهم هنا الذين بمقابلته افلاخ  
ويجوز انما هو كمالها مع بعض الأعلام لما يظهر من كلامهم في الحاشيات ان المراد بالتقدير القوة النظرية التي لا نفس  
قوله كيف والجمهور اجمعوا انه انقاد هذا الابعاء انما هي في زعم الساجد والمشي والافا المحققون كلهم اجمعوا على  
ان حكم التصور والتقدير مطلقا يحصل حادثة ما كان او قدما كما يظهر لمن تتبع كلامهم ولو سلم انقاد الابعاء  
على ما ذكره المشي فلا ريب انما هو قيد قيام البرهان على ان التصور والتقدير هما مطلقا يحصل حادثة ما كان او قدما  
قوله ولذا اشترى المشي انه حال تشيخ الساجد على الحق الدواني في حاشي شرح التهذيب ان تسمية العلوم القديمة  
تصورات وتقدريات مخالفة لما عليه الجمهور فانهم لا يسمون العلم القديم تصورا وتقدريا وانت تعلم  
ان هذا التشيخ من قبل المواقفات لا فطرية فان غرض الحق الدواني ان العلوم القديمة تصورات وتقدريات  
حقيقية وان لم يطق على ملو هذا لفظ التصور والتقدير لأن الكلام ليس في إطلاق اللفظ بل في تحقق المعنى كذا  
في تحقق معنى التصور والتقدير في ملو ما كما عرفت اللهم الا ان يركب كون العلوم القديمة حضورية مطلقا  
قوله فلو لم يتبادر أي معنى الجمهور انما هو على اختصاص التصور والتقدير بالعلم يحصل الحوادث فهو التصور  
سواء اشترى في العقل فقط والتقدير يحصل صورة اشترى مع الحكم فلو لم يتبادر العقل العقل المشي في نفس تعريفه  
على الحصول في القديم الذي لا يكون تصورا ولا تقديرية وقد عرفت ان القول بتفاد الجمهور على اختصاص التصور والتقدير  
بالعلم يحصل الحوادث غير تام بل الظاهر من كلام الجمهور ان المحققين انهم اتفقوا على كون التصور والتقدير قسمين  
من مطلق الحصول حادثة ما كان او قدما كما كان المتبادر من العقل بل هو الجوهري المتعلق بالبدن لم يكن تعريفهما

حيث لم يوجد في كلامه في اى موضع ما يوصى الى التماثل حتى يحل كلامه هنا على خلافه وانما التماثل  
 نفس الدين على الاول حاله على القايته واما على الفطرة الواقعة فانهم فانه من غرض هذا التسليم  
 قوله وهو ليس الا العلم المحصول انحصار الشيء في الاعم لا يثبت في انحصاره في الاخر  
 قوله حيث لم يوجد في كلامه انه هذا لا داعي لم يجب جدا لئلا يثبت لم يتصور الرجوع الى كتب المقاصد  
 قوله واما التماثل في نفس الدين او جواب حاشيته بما يورد هنا ويقال قول الحق والعلم المحصول للكون  
 بمحصل الصورة نفس على ان تصورده اخراج العلم المحصول من انقسامه لا اخراج العلم المحصول القديم ولو كان مراده  
 ما ذكره المحقق من تفصيل القسم بمحصل الاحداث كان لوجب عليه اخراج العلم المحصول القديم من العلم المحصول لان العلم  
 المحصول القديم تصور وتقسيم عند كثير من المحققين لم يذهب اليه الى كون العلم المحصول تصور وتقسيم ليدل على ان  
 العلم المحصول القديم نفس على اخراج العلم المحصول حاله على القايته واما على الفطرة الواقعة وانت تعلم ما في هذا الجواب  
 من الوجه من استناد او قايته العلم المحصول القديم على العلم المحصول في صحيح هذا ان العلم المحصول يخرج من القسم  
 العلم المحصول القديم فيسأل معها على الاخر فليس مع الفارق وتعلمه انما التماثل على اخراج المحصول عقدا على فطرة  
 والا فاما الظاهر ان يكون انما الماهية مشتق بالماهية ثم ان الفطرة القديمة لا معنى لاني في المقام هذا اننى اللغة العاقبة  
 فيكون معنى قوله انما التماثل في نفس الدين انما التماثل في نفس العادة وبهذه الفطرة ليس هناك محصلة نفس هنا كلام آخر  
 ان ليل الحق وقوله والعلم المحصول كى وان كان لا يقتضى كل منها الا انحصار القسم بمحصل فقط لكن لم يوجد العلم المحصول  
 فيخرج من ارادة الاحداث لو لم يكن تصور تفصيل القسم بمحصل الاحداث لكان ان يقول هو العلم الذى لا يكتفى فيه بمحصل  
 وان قيل المراد بالتجديد الاحداث بالذات فقال مع كونه متكاملا لا يكتفى فيه بمحصل فائدة بل يكتفى فيه بمحصل كما لا يخفى على السالكين  
 قوله انحصار الشيء في الاعم هو جواب سوال تصور المسألة ان لم يكن مراد الاشخاص بالبعيدة في قوله بعد استحقاق الموصوف  
 البعيدة الزمانية فقد كان الجواب عليه ان يقيده قوله وهو ليس الا العلم المحصول بالاحداث فان في مقام القيد بالقيده  
 اذ لم يكن احدها مغنيا عن الآخر لا بمن الظاهر سماع ان قد اطلق العلم المحصول ولم يقيده بالاحداث فعمل ان المقسم عنده  
 مبغض الى العلم المحصول والا فلو وجبه لسلك القيد الاخر على الاحداث وعمل الجواب ان مقسم المقسم لا يقيده  
 عنده في العلم المحصول بالاحداث انحصار العلم المحصول اليقته او انما فائدة بين انحصار الشيء في الاخر انحصاره في الاعم بل  
 انحصار الشيء في الاخر يتلزم انحصاره في الاعم فلا يخلو انحصار الشيء في الاخر عن عدم انحصاره في الاعم ومن هنا ظهر سقوط  
 ما قيل ان انحصار الشيء في الاعم وان كان لا ينافي انحصاره في الاخر ان انحصاره في الاعم يتلزم انحصاره في الاخر لا يخلو  
 عما مر من ان انحصار الشيء في الاعم حيث هو كذا في انحصاره في الاخر فاما ان انحصار الشيء في الاعم حيث  
 يتوقف على انحصار الاخر لا ينافي انحصاره في الاخر مع كون اللفظ لا ينافي على هذا التقدير لعلنا لا معنى هذا انحصار الشيء في الاعم فانه

والفائدة اتحاد نظم الشرح لمقتضى قوله ان العلم المحسوسى الخ وان العلم المتعلق بعصوره العلمية وان كان غرضه متحققا بعد  
تحقق المبرهنة لكن ليس كليا الا افراد بل هو جزئيات متعددة واما العلم المتعلق بهذه المفاهيم فليس هو علم حصوله فلا بد ان  
وقيل ان المراد بالفرد النوعى ليس العلم بعصوره العلمية فزعموا وانما له فرد شخصى وان المراد من البعدية المذكورة  
بعديتها يكون لنفس طبعية ذلك الفرد والبعدية في علم العصور العلمية بالنظر الى كونها حصولية كليا ليس به

قوله والفائدة آه معنى ان الفائدة في ترك قيد الحوادث ان تجد نظم الشرح وليس ان تجد نظم المتعلقين بل ان تجد نظاما  
المقسم في حصوله بل بالتأمل يظهر ان غرض المقسم المقسم في الحصول الى الحوادث انت تعلم انه لا تجد نظم الشرح  
والمتعلق بهذه النواحي اذا كان غرض المقسم تخصيص المقسم بالحصول الى الحوادث كما توهمه المشي انما لو كان غرضه تخصيصه  
فقط كما يوضح دليله وقوله وان العلم المحسوسى آه فلا تجد نظم الشرح وليس الا اذا لم يكن المراد بالحصول في قوله  
بل العلم المحصول بالحصول الى الحوادث ان على تقدير رادو الحوادث من الحصول الى الحوادث الا في الفلظ والمقابلة انما هو  
قوله وان العلم المتعلق الخ لما كان نشا لن يقول ان العلم المتجدد والمعنى الذى منه الخارج وان لم يصدق على العلم المحسوس  
مطلقا لكن يصدق على علم العلم المتعلق بعصوره العلمية انه يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموضوعات المتحققة بعصوره العلمية لكونها علما  
حصوليا متوقفت على تحقق العالم ووجوده وان العلم المتعلق بها عينها ذاتا واعتبارا فيتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموضوعات  
مع ان علم حصوله لا يتقرر عن علم ان علم النفس ذاتا ومفادها علم حصوله اجاب عن المشي بان المراد بالعلم المتجدد  
الكلى والعلم المتعلق بعصوره العلمية ليس كليا الا افراد بل هو جزئيات متعددة واما العلم المتعلق بالمفهوم الكلى لافيه  
العلمية فليس حصوله اذ علم الكلمات لا يكون الا حصوليا فلا وجه للفتن اسلا واني هذا الجواب انظار الاول انه ما ذا  
اراد بعد كون علم المتعلق بعصوره العلمية امر كليا ان اراد ان العلم المتعلق بعصوره العلمية شخصية ليس امر كليا  
لكن لا يجزى شيئا لان المقصود ليس علم المتعلق بعصوره العلمية الشخصية وان اراد ان القدر المشترك بين العلوم الخ  
المتعلقة بعصوره حصولية ليس امر كليا فان اراد ان ليس كليا اسلا لا ذاتا ولا عرضيا فلا يخفى بطلان اذا القول  
بكون العلم المتعلق بعصوره العلمية جزئيات متعددة مستلزم للقول بكون القدر المشترك بينها كليا غاية الامر انه يكون  
كليا عرضيا لما تحته من الافراد وان اراد ان ليس كليا ذاتا لكون هذه الافراد حقائق متخالفه فليس لكن يرجع  
الى ان العلم المتعلق بعصوره العلمية ليس كليا ذاتا لما تحته من الافراد العلوم الخ متعلقة بعصوره حصولية حقائق  
متعلقة وليست مشتركة في ذاتي وظاهره ان لا ينطبق على اسوالى الثاني ما قال بعض المحققين قد مره بما حصرنا  
ان العلم المحصولي انما ليس بكل بل هو صورة شخصية قائمة بمس شخصى او نفس شخصية واما المقدار المشترك بين  
فرد وان كان كليا لكن القدر المشترك بين العلوم المحصورة التي هي عين هذه العصور الكلية ودعوى ان  
بالعرض في العلوم المحصورة فقط بعد تسليم الاتحاد والذاتى بين العلم والمعلوم في حصوله في حصوله لانفسه

حصولية وضرورية فلو كان القدر المشترك في احداهما عرضيا لكون عرضيا في الآخر لغيره بل لا تفرقة قال بعض من  
 كلام الشارع انه قد ثبت في محله ان الاحتمال للكميات انما احتمل لا يتحقق صحتها فاقدم المشترك بين العلوم المتعلقة  
 بالضرورة والعينية وان كان كلياً لكنه ليس علماً حضورياً بل علم حصولي ونحن نقول ان اريد به مـ كون القدر المشترك  
 بين العلوم المتعلقة بالضرورة والعينية علماً حضورياً انه ليس منشأً للاكتشافات بل كـ القدر المشترك بين هذه العلوم ليس  
 علماً حصولياً ايتم هذا المعنى اذ الكل بها هو كل شيء قائم في الذين تيا ما احصيا اي قياماً هو مناط الاتصاف  
 بل العلم احصوي بمعنى نشأ الاكتشافات ليس الا بالضرورة الشخصية القائمة بنفس شخصية او شخص الكيفية بالحوادث  
 الذاتية وان لم يدرك ان العلوم الخاصة المتعلقة بالضرورة العلمية ليست افراداً لهذا المفهوم الصادق عليها بعد قاضياً  
 والعلوم الحصولية افراداً للمفهوم الكلي المشترك فيها فلا يخفى بطلانه اذ كما ان العلوم الحصولية مندرجة تحت القدر المشترك  
 بينها كـ العلوم الحصولية مندرجة تحت هذا المفهوم الكلي بلا فرق وقد عرفت ان القول بكون القدر المشترك ذاتياً  
 في احداهما ودون الآخر غير صحيح اذ هذه العلوم حصولية وضرورية ايتم فان كان القدر المشترك في احداهما ذاتياً كان  
 ذاتياً في الآخر ايتم وان كان عرضياً في احداهما كان كذلك في الآخر ايتم والاصل ان القدر المشترك بين هذه العلوم  
 كما انه ليس علماً حضورياً بمعنى انه ليس منشأً للاكتشافات كـ ليس علماً حصولياً ايتم بهذا المعنى كما يصح إطلاق العلم  
 على القدر المشترك بين العلوم الحصولية باعتبار ان افرادها القائمة بالعالمين علم حصولي كذا يصح إطلاق العلم الحضوري  
 على القدر المشترك بين العلوم الحصولية ايتم بهذا الاعتبار لثبات ان العلم متعلق بالضرورة العلمية متحد بها ذاتاً واعتباراً  
 واذ كان هذا العلم ذاتياً خارجاً عن القدر المشترك الكلي يكون الصورة العلمية اعم خارجة عن العلم المتحد بهذا القدر كونهما  
 جزيئاً في ذاتها لا في غاية الاتحاد لان الغرض من العلم المتحد الذي جعل مقماً للتصور هو تصديق كل شيء بما لا يربط فيه  
 فان اراد المتصور ان يكون الصورة العلمية الشخصية متعلق بها العلم الحضوري خارجة عن العلم المتحد الذي هو المقسم  
 للتصور والتصديق بتقيد الكلي فلهذا لم يفرم اذ لم يمتدحى انما يدعى كون العلم المتحد الذي هو المقسم للتصور والتصديق كلياً  
 ولا يلزم منه ان يكون جميع افراده كلية حتى يكون خروج الصورة العلمية الشخصية عن ارادته يلزم ان يكون اعم  
 الصورة العلمية خارجة عنه بهذا القيد منع كونه فلات المتبادر من عبارة بل ليس يلزم صلاوة بالجملة هذا الابرار وغيره  
 على كلام المحققين ثم كلامه غير منطبق على عبارة الشارع كما علمنا في سابق فالتصواب في تقرير كلام الشارع ان  
 يقال معنى قوله يتحقق كل فرد من العلم ان المقسم نحو العلم الذي يكون طريق الاكتشاف فيه ملازم للبعدي بالزمان  
 هو ليس الا العلم الحصولي الحادث ونحو العلم الذي يكون بنفس الحصول ليس طريق الاكتشاف فيه ان يتأخر كل فرد منه  
 عن ضرورة بعدي بالزمان اذ احتمل ليس ملازم للبعدي ولها خلاصه ولا يلزم البعدي في علم النفس ذاتاً متتابع  
 يتفرع بالاشكال باباً كلفه لان معنى قوله العلم احتمل انه ان العلم الذي يكون بنفس حصوله المعلوم عند العالم ليس

الاول فلما بناه على ان العلم المتعلق بالصورة العلمية امر كلي ليس كذلك كما مر اننا ولما انقاسه  
فلا تتجلى حقيقة العلم والمعلوم في المحصور به +

جميع افراد النوعية بعد تحقق الموصوف اى ليس طريق الاكتشاف فيه يلزم ما للبعدية والآخر املا ولا يلزم  
من تحقق كل فرد من العلم المتعلق بالصورة العلمية بعد تحقق الموصوف ان يكون نحو الاكتشاف في العلم  
المحصورى يلزم ما للبعدية والآخر كما لا يخفى وقد سيجاب بانه من الشهور ان العلم المتعلق بذات النفس  
ومعناها علم حضوري للصورة العلمية من جهة صفات النفس فالعلم المتعلق بها حضوري في علم بالنظر الى بذات الشيء ان العلم  
المحصورى مطلقا خارج عن المصروف فيه اذ على هذا التقدير يكون قوله يتحقق كل فرد منه لغوا بل كان كفى ان يقول علم يتحقق  
بعد تحقق الموصوف ان كل احد يعلم ان علم الصورة العلمية خارج عن المصروف فكذا التجوية على تقديره لا ينطبق على عبارة الشارح  
قوله الا ذلك ومما لا جواب له ان المراد بالفرد في قوله يتحقق كل فرد منه ان الفرد النوعي وليس علم الصورة العلمية  
نوعى وانما لا فرد نوعية بخلاف الصورة العلمية اذ لها افراد نوعية كالصورة والتعديت وتعرض على هذا الجواب بوجه  
منها ما قال المحشى فيحصل ان هذا الجواب منى على كون العلم المتعلق بالصورة العلمية امر كليا وقد سبق انقاسه ليس  
يكفى بل مبرزيات متعددة وقد عرفت ما له وما عليه فذكر ومنها ما اذا جدى قدس سره انه يلزم على هذا قيد كل فرد  
اوليس علم الصورة العلمية فرد نوعى ومنها ان العلم المتعلق بالصورة العلمية التصورية وكذا العلم المتعلق بالصورة  
العلمية التصديقية لا يربطه عين المعلوم اذا علم بها حضوري لكونه علما للعقبة من صفات النفس وعلما بصفتها  
حضوري كما سيجى ان شاء الله والعلم الحضوري عين معلومه فلما واعتبارا كما مر عليه في العلم المتعلق بالصورة العلمية  
التصورية يجب ان يكون تصور العلم المتعلق بالصورة العلمية التصديقية يجب ان يكون نفسا فاما خلافت  
افراد الصورة العلمية فوما سلكه من الاختلاف علموا لك بل اختلاف افرادها فوما عين اختلاف ذلك فالقول بانه  
ليس علم الصورة العلمية افراد نوعية غير صحيح على القول باحتواء العلم والمعلوم في العلم المحصورى فذا ما باعتبار كما لا يخفى  
فان قلت ذلك العلم اعتبارا ان الاول اذ علم ما هو غير العلم ومعناه وهو بهذا الاعتبار تصور والتصديق وقيل  
انما لا الاكتشاف فحسبه وهو بهذا الاعتبار علم حضوري وليس تصور ولا تصديق قلت سيجى ان شاء الله  
ان التصور وكذا التصديق حقيقة واقعية محتملة فلا يمكن ان يكون الحقيقة التصورية والحقيقة التصديقية  
باعتبار تصور والتصديق باعتبار آخر لا يكون تصورا ولا تصديقا او بالبيات محضات في جميع الالفاظ انما هو لازم  
قوله ولما الثاني ام ما لا جواب له ان المراد تحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف ان يتحقق كل فرد منه انما هو  
نفسه فانه بعد تحقق الموصوف لا شك ان بعدية العلم المتعلق بالصورة العلمية بالنظر الى كون المعلوم علمي للصورة  
العلمية علما حضوريا لا بالنظر الى نفس ذات العلم المحصورى والا كان يتحقق كل فرد من العلم المحصورى بعد تحقق

واورى في هذا الجواب بوجه الاول قال المحقق في سبيل ما فيه استدلنا و الثاني ما افاد سيد الحكماء  
 محمد العلماء في قدس سره ان يفتى على هذا لفظ كل من يفتى قوله العلم المستوفى انه الثالث ما قال بعض  
 الفضلاء ليس طبيعة الحصول في اعتبار البعدية املا لانه عبارة عن الحصول في الوجود ليس لا حقيقة  
 واذا فاده افراد حقيقة متحدة بالمادية بنفس طبيعة الحصول في الوجود لا يقتضي ان يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف  
 والا تحقق الموصوف فرد من افراده فيقتضي ذلك ان يتحقق بعد تحقق الموصوف فيلزم تقدم الشيء على نفسه او الشيء  
 واحد وجودات غير متزامنة واما عبارة عن الصورة الحاصلة فظاهر ان نفس طبيعتها غير مقتضية للبعدية لانها  
 لم تقتض و هي العلوم الذي هو الشيء من حيث هو و يلزم ان يقتضي الاشياء وكلها ان يتحقق كل فرد منها بعد تحقق  
 الموصوف وهذا كما ترى لانه ان اراد بالوصوف الموصوف الخاص بعني الذين فيلزم ان لا يتحقق في الخارج  
 وان يكون جميع الاستدراك اعرضا وادعاء فانها ممتنع مع ان بعضها اعرض وبعضها جواهر وبعضها اعرضا وبقية  
 وان اراد علم من الذين بعني اي موصوف كان فالقاسد سوى اعتبار الموجودات في الذين لانه قطعاً مع  
 ان الموصوف لا يتحقق من الاشياء فظاهر ان يقتضي لوجود فرد منه موصوف آخر وكذا فيقول هذا الكلام  
 مع طوله لا يرجع الى طائل ما لا خلاف ان اراد بقوله بنفس طبيعة الحصول ان الحصول الذي هو موصوف لوجود  
 لا يقتضي ان يتحقق كل فرد منه بعد تحقق الموصوف الا يلزم تقدم الشيء على نفسه او الشيء واحد وجودات غير متزامنة كما  
 فظاهر كلامه من ان طبيعة الحصول لا يقتضي ذلك الا يلزم ما اشرنا اليه العلم الحصول على تقدير كونه عبارة عن وجود  
 ليس عبارة عن الحصول مطلقاً بل هو عبارة عن الحصول في الذين لا يربط به حقيقة ان يتحقق كل فرد منه بعد تحقق  
 الموصوف لا يلزم استحالة املا وان اراد ان طبيعة الحصول في الذين الوجود في الحقيقة ان يتحقق كل فرد منه بعد  
 تحقق الموصوف فلا يلزم انه مسقط واما ما يافلان قوله ولما عبارة عن الصورة الحاصلة فظاهر ان نفس طبيعتها  
 مقتضية للبعدية بحيث لا شك ان الصورة الحاصلة في الذين عرض فيه لكونها حالة في الحاصل المستقضى عنها وقد  
 اتي في قاطب غررنا في الشفا ان السرقة من قبل البعدية وجوده محتاج الى الحاصل لا يمكن جوده الا بعد جوده حقيقة نفس  
 طبيعة الصورة لكونها طبيعة مادية غير مقتضية ان يتحقق كل فرد منها بعد تحقق الموصوف الذي هو الذين واما قوله  
 لو اقتضت الخ فلا وجه املا لان اقتضا الصورة للبعدية ليس الا لانها طبيعة عرضية والطبيعة العرضية يستحيل ان توجد  
 بدون الحصول في الحاصل المستقضى عنها فلا بد ان يتاخر عنه تاخراً ذاتياً او ذاتياً او غير ذلك ولا يلزم منه ان يقتضي الاستدراك  
 وكلما ان يتحقق كل فرد منها بعد تحقق الموصوف بل انما يلزم ان يقتضي اللطائف العرضية والحاصل انما مقتضى ذلك  
 و اجماله كلامه في هذا القائل اخر من ان طبيعة الشيء لا يعمل كلامه وجها لا يحصل وما ذكرنا ظاهر ان اورد على هذا الجواب  
 منع كون الحصول شخصاً في مقتضيات البعدية كونه ان يكون ذلك مقتضراً لآخر الموصوف فلا يحسن غير مقتضاهم





قوله في الحاشية فيلزم التخصيص الخ ولا يلزم على تفسيره على وجهه بل لابد  
حينئذ من حصول الحوادث لا الحوادث فقط بل التخصيص لا التخصيص على وجهه

قوله ولا يلزم على تفسيره الخ قليل وجه عدم لزوم التخصيص مبرهن على تفسير الشراح ان التخصيص مبرهن  
هو المذهب عنه انما هو ما هو من حيث اللفظ لا ما هو من حيث المعنى فلو فسر المتجدد بالحوادث فقط فيلزم التخصيص  
بالحصولي الا في مخرج حيث اللفظ لا ما فسر الشراح لم يكن صدق الالفاظ بالحصول امارت فلا يلزم من حيث اللفظ  
التخصيص اصدان كان من حيث المعنى تخصيصا ولا شائعة فيه عنده ليعتد بان يقال في التفسير بالحوادث فقط  
يلابز تخرج تخصيصا غير الحصولي لانه اذا ما حدثت اعم من الحصولي من جهة فيلزم التخصيص مرة بعد اخرى في انا فسر ما فسر الشراح  
وهو قوله فيحقق كل فرد منه آه فلا يلزم التخصيص مرة بعد اخرى بل لما يلزم التخصيص مرة واحدة ولا شائعة فيه  
فالتخصيص مبرهن الذي هو المذهب عنه هو التخصيص مرة بعد اخرى سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى واما  
لزم التخصيص مطلقا فليس بمذهب عنه فالقول بان المذهب عنه من التخصيص مبرهن ما هو من حيث اللفظ لا ما هو من حيث  
المعنى غير صريح الا في اريد تخصيصا من التخصيص مرة بعد اخرى كما هو ظاهر فلو شئنا جدا زعمنا سواء كان من حيث اللفظ او  
من حيث المعنى ان التخصيص مرة واحدة فهو ليس بشئ في زعمنا سواء كان من حيث اللفظ او من حيث المعنى  
واما ان التخصيص المقسم بالتجدد فلو فسر المتجدد بالحوادث فقط فلا يلزم تخصيصا غير الحصولي الا فيلزم التخصيص مرة  
بعد اخرى مرة بالحوادث ومرة بالحصولي ولو فسر ما فيحقق كل فرد منه بعد تحقيق الموصوف يراو البعدية البعدية  
الزمانية فلا يلزم التخصيص بالحوادث مرة والحصولي اخرى بل لما يلزم التخصيص مرة واحدة وهو غير شئ نعم  
لزم تخصيص مبرهن المعنى الذي هو مخرج الشراح انتفاعا على تقدير تفسير المتجدد بالحوادث فقط كلام يعرفه القائل بالصواب  
قال الشراح في الحاشية ان قوله الذي لا يفي فيه مجرد كونه الخ قد ذكر لعدم جواز تفسير المتجدد بالحوادث مبرهن  
الاول ما بينه بقوله فيلزم التخصيص مبرهن الثاني ما بينه بقوله مع ان قوله آه ولا يخفى ان الوجه الاول يدل على انه  
لا يجوز تفسير المتجدد بالحوادث فقط بل لابد ان يفسر بخواتم الالفاظ القيد في معنى الحصولي والحوادث لا يلزم  
التخصيص مرة بعد اخرى والوجه الثاني يدل على انه لا يجوز تفسير المتجدد بالحوادث مطلقا لانه لو فسر المتجدد  
بالحصولي الحوادث الا في لم يبق الصفة مساوية للموصوف بل تفسير اعم فلو فسر المتجدد بما فيحقق كل فرد منه بعد  
تحقق الموصوف يراو البعدية البعدية الذاتية حتى تكون الصفة مساوية للموصوف فلا مفاضل بين التخصيص  
مبرهن جديد في علم او تصور لم يقيد الى الابد هي والنظري وهذا شئ جدا في زعمه وان فسر ما فسر  
ويراو البعدية البعدية الذاتية كما هو مقتضى الوجه الاول فيكون المساواة بين الصفة والموصوف  
العلم الا ان يوجب ما هو مذهب المشي ويتعرف ان توجيهه مع كونه مما لا ما هو المتبادر من عبارة يفسر بمعنى

قول فيها وادعاء مساوية أي صادقة معها صدقا كلياً أما من جانب الصفة فقط أو من الجانبين عامة فالقول  
ان الاعم للمعنى والافرة لكثرة افراده وقلة موافقه وشروطه فلو اعرفت الاخص لكانت

قوله أي صادقة الخ لما كان قول الشارح في الحاشية مع ان قول الخ والاعم ان المتعدد مساو لصفة  
بسبب المفهوم والصدق وهذا انما يأتي في موارد البعدية في قوله بعد تحقق الموصوف البعدية الذاتية  
اذ الصفة وهي قول المتكلم لا يعني فيه مجرد المحسوسات الملة للقديم اي غير فلا بد ان يكون الموصوف اي غير كالم  
حتى يحصل التساوي وكان ارادة البعدية الذاتية من انما لما تحقق الحاشية سابقا ووجه كلامه بان المراد بها واد  
صدق الصفة مع الموصوف صدقا كلياً سواء كان الصفة في كل من جانب الصفة فقط او من  
جانب الصفة والموصوف جميعا ولا ريب في تحقق المساواة بهذا المعنى على تقدير ارادة البعدية الذاتية  
اذ مصداق التسديد هو المحسوس في الحادث لا الحادث فقط كما عرفت ولا ينبغي أن يتخلل بكلام الشارح  
من استراط المساواة المستطاة بين الصفة والموصوف العرفيين وما وجه الحاشي من ان المراد بالمساواة الصفة  
الكلية من جانب الصفة سواء كان من جانب الموصوف الغير ام لا كما لا يخفى فان لما صرح بامية النحو لاعم  
حيث قالوا ان الموصوف المعروفة اخص من الصفة او مساو لها ارادوا ان الموصوف المعروفة شذوذا  
بالعرفية والعلوية من الصفة واعرف منها فيجب ان يكون الكل من الصفة في التعريف او مساويا لما افترق  
بالاخصية والمساواة المساواة بحسب التعريف لا بحسب الصدق اذ يجوز ان يكون بين مجموعها تساو ومجموعها  
مطلقا اذ من جهة وبالمجموع شرط المساواة المستطاة بينها كما يظهر من عبارة الشارح في الحاشية وشرط  
صدق الصفة مع الموصوف صدقا كلياً كما قال الحاشي كلاهما فان ان لتصرفهما في انما انما لتفصيلهما  
قوله زعمانه انهم قالوا الخ اعلم انهم وان قالوا ان الاعم اعرف من الاخص لانه اقل شذوذا ومعاذا  
من الاخص لان شرط العام ومعاذه شرط الخاص من معاذه من غير عكس كلي لان الخاص بحسب خصوصيته له  
شرائط وموانع لا يعتبر في العام ههنا فيكون ارتساما في النفس ووقوعه فيها اكثر من وقوعه في الخاص فليس يمكن  
اعرف لكن الشارح اعترف من علم في حاشي شرح المواضع بان يجوز ان لا يكون العلم الاخص والعلم الاعم شرط  
او يكون لما شرطه ويوجب علم الاخص بدون علم الاعم مع عدم تحققهما اذ مع تحققهما وعلى كل تقدير لا يلزم كثرته  
علم الاعم من وقوع علم الاخص حتى ثبت بها اعرفية علم الاعم من علم الاخص والاعلى الاول فظهر وانما على الثاني  
فلما كان ان يكون علم الاخص مع الشرائط اذ بدورها اكثر من وقوع علم الاعم لك ثم قال وبهذا يندفع ما  
ورد من ان الشرط قل يتخلل من شرط الغير الحقيقية والمفرد من ان شرط العام بعض من شرط الخاص  
فيكون علم الخاص بدون علم العام قليلا من غير عكس فيلزم ان يكون العام اعرف من الخاص لك لان علم العام

والصفات الموصفة لا بد لها من أن تكون أدون من موصوفاتها في القوت فتدبر قوله في استجابة إلى أن  
حيث لم يقل لا يكون فيه المحصور كونه محصور فيه إشارة إلى وجوب إثبات هذه العبارة على تلك فافهم

والخاص مع شدة انحصارها أكثر من علمها برونها ومن عدم علمها بما يمكن يجوز أن لا يكون لها شبهة بالثبوت ويكون  
لها شبهة بالنفي ويكون علم الخاص بها إدوياً أكثر من علم العام ككذب كلامه فتوجب كلامه بالبرغم  
كون العام أعرف من الخاص وكون حصوله الذي يبنى أكثر بالنسبة إلى الخاص إحسان عليه من أن اقتناع منه  
قوله والصفات الموصفة انتم أنت تعلم أن مرادهم بقوله صفات المعارف للترفع عنها برفعة الاحتمال الصالح  
في المعارف كما صرح به غير واحد من المحققين وهذا لا يقتضي كون الصفقة الموصوفة مساوية للموصوفات بل عام من مطلقاً  
بل يجوز أن يكون خاص أدون من الموصوفات وأما علماء الأصول فيجعلون المراد من العلم بالعلم على  
والموصولات موصوفات عامة والصفات مقلدة لا زاد لها واستلالات الكتاب الغزيرة والاحاديث الشريفة الشريفة  
وكلام البلغاء والآله على كون الموصوفات أعم مطلقاً والصفات خاص مطلقاً كما يظهر لمن تتبع وتوهم أن الصفات  
الموصوفة لا تكون أدون من موصوفاتها فغاية ما لم يرد منه عدم كون الصفقة خاص مطلقاً من الموصوفات بهذا القدر الآتم  
مطلوب المحشى بالبرهان أن تكون خاص من وجه فلا بد من إبطال هذا الاحتمال والاحتجوز بضمير التبعيد وبالجملة لا بد من  
كما صرح الشارح في المحاشية وعرض على المحشى بعض المحققين قدس سره بأنه بتسليم كون العام حلي غاية ما يبرهن كون  
وخاص من الموصوفات هذا غير ضار في التوضيح لجواز أن يبرهن الموصوفات من مجموع الموصوفات والصفات فوق الوصف  
الذي في الموصوفات وحده سواء كان هذا الوصف حادثاً من الصفقة نفسها أو من مجموع صرح ببعض النقات  
قوله حيث لم يقل يسمى أن العلم لم يقل لا يكون فيه المحصور كونه احتج بل قال لا يكون فيه مجرد احتصور  
عدل عنه إلى ذلك إشارة إلى أن المذهب في العلم احتصلي قد يكون حاصلاً ولكن لا يكون هذا احتصور لاكتشاف  
توبة الإشارة إلى أن قوله لا يكون فيه مجرد احتصور سألته فصدقتها بتصور على تخويل الأول بسلب المحمول عن الموصوفات  
والثاني بانتفاء الموصوفات رأساً ونهت تعلم أن هذا إنما يصح لو لم يكن معنى قوله لا يكون فيه مجرد احتصور الذي  
فيه احتصور ولكن لا يمكن كما بينه المحشى سابقاً دالاً لو كان معناه ذلك فلا احتمال لصديق هذه التقضية  
بانتفاء الموصوفات رأساً بل إنما يصدق بسلب المحمول من الموصوفات فافهم ثم هنا كلام وهو أنه إن أريد أن حضور  
المعلوم عند العالم لا يمكن في العلم فهو باطل بدهية وإن أريد أن حضور المعلوم عند غير العالم غير كاف في  
العلم فهو منقوض بالعلم احتصور في الاحتصور معلوم عند غير عالمه لا يمكن في العلم التبعة واجباً بان المراد بالاحتصور  
أعم من أن يكون عند العالم وعند غيره لكن المراد من التبعة كفاية هذا الاحتصور العام في الاحتصلي على تخويل  
الأول كفاية احتصور عند العالم والثاني الكفاية عند الآلات والكفاية الأولى متقدمة بانتفاء حضور المعلوم عند العالم

قوله في الحاشية فالمراد بالمشهور العلم أو كذا كان المراد بالمشهور عن الحاشية فمع كونه معلوما عاما بالمشهور وجميع المطلقين  
 لم يتصور في المشهور كذا بل هو المراد بالمشهور عن الحاشية فمع كونه معلوما عاما بالمشهور وجميع المطلقين  
 والكل في الحاشية متفق عليه مع عمومته عند الأولات ولا يربط في عدم انتفاءه بالمشهور أو لا يمتنع  
 فيه منقول أو عموم من كبره عند العلم أو لا يمتنع عند الأولات فلا يمكن فيه إلا بالمشهور عند العالم ولا يشبه في كونه  
 قال الشارح في الحاشية لا ينبغي أن يتصور المبرر أنه علم أن قوله لا ينبغي سؤال تقريره أن المتبادر من المشهور  
 لا يتصور عند المدرك فالمتبادر من قول المدرك لا ينبغي فيه مجرد المشهور أن العلم لا يتقبل فيكون فيه قصور عند المدرك  
 لكن لما بالمشهور لا ينبغي العلم والاكشاف وبما مع مراعاة بطلان أو حضور المدرك عند المدرك كانت لا بد لكل قطعا  
 من شرطه لعدم غشاقه المثال وهو قول الشارح كالمبرر مثل له أو حضور المبرر ليس بالنسبة إلى المدرك  
 بل بالنسبة إلى الحاشية فتدبر قوله فالمراد بالخارج جواب عنه فاصلة أنه وإن كان المتبادر من المشهور بالمشهور بالنسبة  
 إلى المدرك لا أن المراد بالمشهور فليس بالمشهور مع من كان يكون بالنسبة إلى الحاشية أو بالنسبة إلى المدرك  
 فالمبرر وإن لم يتحقق فيه اختصار بالنسبة إلى المدرك لكن يتحقق فيه بالمشهور بالنسبة إلى الحاشية فلا يلزم عدم طاقته  
 المثال للمعنى له وإنما قال المراد بالمشهور مطلقا شامل للمشهور عند الحاشية والمشهور عند المدرك ولم يقل المراد  
 بالمشهور عند الحاشية ليعبر عن كفاية مجرد المشهور باعتباره فردا ويشمل المعنى بعلم الواجب سبحانه باعتباره فردا  
 ولو قال المراد بالمشهور المشهور عند الحاشية لزم عدم صحة تشبيه المعنى بعلم الواجب سبحانه كما لا ينبغي وبعض الفضلاء  
 ربما كانوا قد وجدوا أن كان المراد بالمشهور المشهور عند الحاشية كالبقرة الباصرة وحسن المشرك وديناش مثله نظام  
 أن المشهور عند المدرك لا يمكن للعلم حصوله في الجزئيات المادية أنما يرسم معارف في الآلات مع أن العلم بها  
 حصوله في العلم حصوله على عبادة عن الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل المراد بتلخيصه في جميع الحواس كلها  
 وإن كان المراد بالحاشية محلا فالمشهور عنه وغيره كانت في العلم البتة لكن في المشهور ليس حصوله عند المدرك محلا وحده  
 أن يقال المراد بالمشهور الموجود الخارجي ومعنى الكلام أن العلم حصوله لا ينبغي فيه مجرد وجوده بل حصوله في الخارج سواء  
 وجد عند الحاشية ولم يكن كما في الكافي الأنبياء مثلا لم يوجد عند باولم يوجد في الخارج محلا ولما العلم حصوله في  
 فما يمكن فيه مجرد وجوده المعلوم في الخارج فان قلت وجود المعلوم في الخارج في العلم المشهور فيما سوى العلم  
 المتعلق بالصورة العلية فابعد وأما في علم الصورة فكلما لان الصورة العلية ليست بموجودة في الخارج بل بموجودة في  
 الذين قسيت بالوجود الخارجي بالترتيب عليه أما الوجود الخارجي أن لم يكن موجودا في الخارج حقيقة ولا يربط بالصورة  
 المستحقة بالمتنفس الزهني المكتشفة بالحواس الذهنية بترتيبها الآثار الخارجية فهي مثل الصورة الخارجي فغيره وقد عكس  
 قوله فمع كونه معلوما عاما بالمشهور وجميع المطلقين

ولا يجب لتحقق معنى الافراد قوله قياسا ولا يلزم من تعيين المقهور انهم متى توجه ان العلم بالاسباب الغائبة عن العلم  
سواء اعتوره العلوية وغيره من انفس الكون يحصل الصورة بل المراد بالغايب عن العلم المطلقة

على هذا التقدير من عدم صحة نفى كفاية محذور أو محذور عند المدرك يكون كما فينا في الادر اك قطعاً عدم مطابقة  
 المثال الذي اوردته الشارح في استلزام نفس لوصف الشارح كلام المحصر من الظاهر وقال في الحاشية فالمراد بمحذور  
 ولو كان المتبادر من المحصور مطلق المحذور فلا حاجة الى تعيين المراد لانه لما كان المتبادر منه مطلق المحصور اعلم من ان  
 يكون عند الحاشية او عند المدرك فلا يلزم خلاف ما هو الواقع ولا عدم مطابقة المثال المتمثل له ولا عدم صحته  
 تمثيل المنفى بعلم الواجب بما هو في تمثيل المنفى بعلم الواجب جازية باعتبار فردية تطبيق المثال على المتكامل باعتبار  
 فردية ولا يحتاج الى ما يشبهه الشارح في الحاشية فضلاً عما توهم المحقق من كون المتبادر مطلق المحصور مع كونه  
 مخالفاً للضرورة اذا المتبادر من المحصور انما هو محصور عند المدرك بداهة بما به كلام الشارح في الحاشية  
 قوله ولا يجب لتحقيقه آية قد نقل هنا حاشية وهي قوله في هذا موضع دخل مقدر وهو ان المحذور باعتبار امره المطلق

الافتقار والادعاء ورربا اعتبار ارادة المحض عند المدرك لان المطلق يتحقق في ضمن كل فرد من افراده ومجال المدرك  
انه لا يجب لتحققه تحقق جميع الافراد بل يكفي تحقق فرد واحد انتهى ونحن نقول هذا السؤال الجواب كلاهما جميعا  
انما حاصل ان ذكره الشارح في الحاشية ان المراد بالمحضور في قول المتكلم لا يعني فيه مجرد المحضور مطلقه الشامل للمحضور  
عند الحاشية والمحضور عند المدرك فصيح تمثيل للمعنى باعتبار فرد ونفى كفاية مجرد المحضور باعتبار فرد واذا المطلق  
يتحقق في ضمن كل فرد من افراده فالاعتراض عليه بان المطلق يتحقق في ضمن كل فرد من افراده غير متوجعا  
بل لا يتم ما ذكره في الحاشية الا بضمه المقدره فاذا ذكره المورد كانا يميزان المطلوب الايراد عليه اما الجواب فظاهر  
لا ينطبق على السؤال انما حاصل السؤال ان المطلق يتحقق في ضمن كل فرد من افراده وحصل الجواب عدم وجوب  
تحقق جميع الافراد لتحقق المطلق ولا يكفي انه لا يلزم من عدم وجوب تحقق جميع الاسماء المتعقبة عدم تحقق  
في ضمن كل فرد من افراده فقد استبان ان السؤال غير متوجه على ما توهم المحشى لتوجه عليه والجواب عيسه  
منطبق على الايراد بل السائل في رادوا لم يجيب في رادوهم لوقرر اسوال بان المطلق لا يتحقق الا بتحقق جميع  
افراده لكان السؤال متوجها على المطلوب لكان الجواب منطبقا على السؤال هذا رادوا علم بحقيقة الحال  
قوله حتى توجه آه لا علم الشارح المحض في قول المتكلم لا يعني فيه مجرد المحضور من المحض عند الحاشية والمحضور  
عند المدرك لكن ان يتوهم انه اذا كان المراد بالمحضور هنا مطلق المحضور فالمراد بالغيبة في قول المتكلم ما بعد  
والاعلم المتجدد بالاستياد الغائبة عنها مطلق الغيبة اعم من ان يكون عن الحاشية او عن المدرك فيلزم ان  
يكون العلم المتعلق بالاشياء الغائبة عن الحاشية الحاضرة عند المدرك كعلم الصورة العلمية غير كعلم النفس ذاتها

وارادة الغائب عن كليهما معا يستلزم ظهور المخالفه فان السكون في معزل البيان بيان لما تقر في مشيئة  
حصول الحقيقة بطلان الغيبية مع ان علم النفس انها حقا كما لا يكون بحصول الصورة على انها يكون كغيبية في العلم  
فاجاب عنه الشيخ بقوله ولا يلزم من تقييد الحضور او معنى انه لا يلزم من تقييد الحضور هنا تقييد الغائب قبل المرد والبيان  
ثم الغائب عن المدرك عطفه على ان كان غائبا عن الحاسة ام لا قال بعض المحققين قد مره لا يلزم من تقييد  
الحضور هنا الاستقصاء الغائب ثمة الذي يغيب عن الحاسة والنفس بغيره المتعاطاة لا تقيمه حتى يحتاج الى الهند  
وحاصل ان الابرار الذي اجاب عنه الشيخ في الحاشية بقوله ولا يلزم او غير متوجي من الركن لولا ان  
بين تقييد الحضور بغير الغيبية اسلما حتى يلزم من تقييد الحضور هنا تقييد الغائب ثمة فلا احتياج الى الجواب  
عن الابرار الذي لا يورد له بل كان لان يقول لا يلزم من تقييد الحضور هنا تقييد الغائب بغيره المتعاطاة فلا يلزم  
قوله وارادة الغائب ثمة لما ثبت ان المراد بالحضور في قول السكون لا يكون كغيره متوجي من الركن لولا ان  
عنه المدرك او عن الحاسة وانه لا يلزم من تقييد الحضور هنا تقييد الغائب في قول المتعاطاة العلم المتعاطاة بالاشياء كالحاشية  
او لكن ان تقييد الحضور اذا لم يلزم من تقييد الحضور هنا تقييد الغائب ثمة يلزم تخصيصه بما يكون غائبا عن الحاسة والمدرك معا  
بغيره المتعاطاة فاجاب عنه الشيخ بما علم ان القول يكون مناط العلم بالحضور على الغيبية عن كليهما معا يستلزم ظهور  
المخالفه وهو لا يقتضي الغيبية عن كليهما وهو متوجي عند احداهما لا يلزم ان لا يكون ذلك العلم حصولا بل يكون حصولا  
فيلزم ان يكون العلم الابرار مثالا علما حقيقيا لان الجبر ليس لغائب عن الحاسة فقد تعلق الحضور عند احداهما  
قال الشيخ فالابصار مثالا تفصيل العلم ان المذهب المتعاطاة عن الجبر في الابصار ثمة الاول هو المذهب  
مسيحي يان ان العلم الثاني في المذهب الطبيعي هو ان الابصار انما يكون بالانطباع وبيان ان الابصار انما يكون  
انطباع صورة ليس بوسط الوجود المسمى في الرطوبة الجليدية التي في العين فادى الى الحس المشترك قالوا ان مقتضى  
الابصار يورث استعدادا في عينه على الجليدية ولا يمكن ادراك ذلك تفصيلا والانطباع في الجليدية لا يمكن في الله  
والا لكان شي واحد شي آخر لانطباع صورة في جليدية العينين بل لا بد من ادى الصورة الى انطباع العينين المتعاطاة  
ومنه الى الحس المشترك والارادة في الصورة الى المتعاطاة ومنه الى الحس المشترك ان انطباعها في الجليدية معد لغيره  
الصورة على المتعاطاة وفيها ما عليه معد لغيره فانها على الحس المشترك ليس المراد منه ان الصورة تقتل من الجليدية  
ومنه الى الحس المشترك لان الصورة عرضة للصورة وانتقال العرض من موضوع الى موضوع محال او يستدلوا على ما في  
من وجوه الاول ان المراد ان كان قريبا من المراد في قريبا مقتضى لا يرى كما هو وانا بعد منه يرى صغرها هو عليه  
والصغر ثم ازيد البعد حتى يرى كقطعة ثم ينضم بحيث لا يرى وليس كذلك لان الاقرب بطلان في جزء علم من الجليدية  
والا بعد في جزء صغرها وذلك لان المراد ان كان على بعد مفرغ من المراد فان الخطتين الخارجين عن البصر

بعض الابرار

على طرفي المرئي بحيلان بزاوية عند البصر يتم فيها صورة المرئي فاذا صار المرئي بعيدا ما فوض كل من الزاوية  
 التي بين الخطين كذا جسد عن البصر الواقفين على طرفي المرئي ح انهم من الاول كما يشهد بالتحقق من شمس صورة المرئي  
 في الزاوية الصغرى فيرى صغرها كلما تزايد البعد تزايد جيب الزاوية وبغير المرئي حتى يصير الخطان شبهة  
 قرب احدهما من الآخر عند الباصرة كما نلاحظ في جسد في الزاوية وتطلع الزاوية والى حال المرئي من عند المرئي  
 تنطبق في جبر الجليدية ويحيط بزاوية مخروط مستوهم رسم عند الباصرة فبقا عدة متصلة بالمرئي فكلما كان الجسد  
 اكثر كان تلك الزاوية والجذر المواق من الجليدية فيها اصغر ولا يربك الشخ المرسم في الامتداد من من  
 المرسم في الاكبر فلذلك يرى المرئي اصغر فبان ان التقادد الواقع في المرئي بحسب البعاده من الرائي  
 انما ينضبط الى جعل الزاوية موضعها للابصار فيكون بالانطباع واما او جعل موضعها قاعية المخرط كما هو في  
 الرأى في سيج تفصيله انما العلة في ان يرى كما هو سواء كانت الزاوية ضيقة او لا تتعرض عليه بوجه منها انه لم  
 لا يجوز ان يكون سبب تفاوت المرئي بحسب البعاده ايم احرى بالذكر ومنها ما قال العلامة البتوني ان القائمين  
 بخروج الشعاع ايضا يدعون ان صغر المرئي وعظمه تابعان لصغر زاوية مخروط الشعاع عظمها وانما يتصور كظم انطباع  
 شخ الكبير في الصغير فلا يكون صغر الزاوية سببا لصغر المرئي عندكم الثاني ان الابعاد اسوة بسائر احوال الظاهرة  
 ولما لم يكن ادراكها لمدى كذا تخرج شي منها وتعالها بالحسوس فوجب ان لا يكون الاحساس بالبصر يخرج شي  
 عنه الى البصر بل انما تراه صورة البصر وتعرض عليه بانه تمثيل لما جازع الثالث ان الانسان انظر الى قرص الشمس  
 ثم عظمه ثم غمض عينه فانه يجد في نفسه كانه ينظر اليها وكذلك اذا بان في النظر الى انفسه الشدة فثلاث غمض  
 فانه يجد في نفسه هذه الحالة واذا بان في النظر اليها ثم نظر الى لون آخر لا يرى ذلك اللون خاليا بل مختلطا بانفسه  
 واما ذلك لا لترسام صورة المرئي في الباصرة وبها زمانا وادور عليه تارة بان صورة المرئي باقية في الخيال  
 لا في الباصرة قال العلامة القوشجي مجيبا عنه بين المشاهدة والتحصيل فرق بين فالترسام في الخيال هو التحصيل  
 دون المشاهدة ولا شك ان تلك الحال حال المشاهدة لاحالة التحصيل ويرى عليه مردودا ظاهر ان اشابة شرط  
 بالمقابلة بين البصر والمرئي وارتفاع الحجاب لذلك في صورة الاعاض فالقول يكون تلك الحالة حالة  
 المشاهدة غير صحيح بل الحق ان تلك حالة التحصيل انما يظن انها حالة المشاهدة لمجرد قرب البعد وبروبها  
 غلب العين وتارة بان صورة المرئي في تلك الحالة انما تحصل في نفس المشتري كما عرفت هذا فاعلم انه يدل  
 على انطباع هذا المذهب بوجه الاول انه لو كان الابعاد بالانطباع لكان المرئي باقية في تلك الصورة فيكون  
 ان يحس الانسان ما هو اكبر من نقطة ناظرة الى سطح في ناظره ما هو اكبر منه مقدارا فلما يصح الحكم على العظيم بالعظم ثم قد  
 توفقه على ادراك المحكوم عليه وايضا لو كان البصر هو الصورة المرسمه في العين لما ادركنا البعد شي غا ولما اظهرنا



من حيث هو واجب عنه بان صورة الرق اذا ارسمت في ابيض تباينت عما كانت بها حيث لتتغير فالرسم في  
 المربع في الخارج على غلظته في جهة بحيث يبعد تلك الصورة آلة البصار لانها بصيرة العقل المميز هو المربع  
 في الخارج الثاني انه لا يتصور ان يكون المقدار الكبير كقدرا الجبل والساوية كبره وشخصه مطلقا في الحقائق  
 لا على الاصل بل يترتب لطباع الكبير في الصغير وعلى الثاني في مع انهما تتم لقساعه لانهم عن آخرهم متروا بحصول الترتيب  
 الشخصية مع تقدير الوضع المعين في الحاشية بل يترتب ان لا يكون المعلوم نفسه ماصلا فلا يصير متكشفًا وواجب  
 التحقق الطوسي في شرح الاشارات بما عهده ان الاستحالة في حصول صورة مقدار الجبل والساوية لا يترتب لطباع  
 في الصغير من حصول صورة الجبل والساوية لا يتصور ان يكون الانطباع في مادة الجسم الذي هو المادة والكل في القوة الكبرية  
 الحالية التي لا لها من الصغير والكبر من حيث ذاتها ولا احتمال ان يكون الانطباع في مقدار من المساحة الجبل مثلا  
 وذلك لا يترتب للمادة مينا بحسب الصورة فان الصغير والكبير من الانسان متساويان في الصورة الانسانية وذلك  
 يتخالف في الكلام اما ولا فلا ولا يتصور ان يكون الانطباع في مادة الجسم المتغيرة بمقدار الجسم الذي في ذلك المادة  
 مادة فلا يترتب لها صغيرة البنية فيلزم ان يكون الانطباع في مادة الجسم المتغيرة بمقدار الجسم الذي في ذلك المادة  
 ولا يترتب الجسم وان كان في نفس المادة فيكون متمايزا بجميع الخاص من مادة واحدة بالخص من  
 واما ثانيا فلان القوة المدركة وان لم تكن متغيرة بالذات لكن لا يترتب في القوة بتقدير محلها بالعرض فيسلك  
 الانطباع الكبير في الصغير ذلك حال واما ثانيا فلان الكلام في حصول صورة مقدار الجبل مثلا وهذا هو الوجه بتقدير  
 بتقدير خاص فلو كان الاحتمال منه صغيرا بمقدار الكبر في القوة الشخصية مع ان مقتضى كلامهم حصول الصورة الشخصية  
 بعينها واما القول بان الصغير والكبير من الانسان متساويان في الصورة الانسانية فما يقتضيه الجواب ان الكلام  
 في صورة الهوية الشخصية ولا يترتب صورة الشخص الكبير كصورة وصورة الصغير صغيرة والتساوي في الانسان الكبير  
 والصغير انما هو في الماهية لا في الصورة واجاب المفسر في الحاشيات بان الصغير والكبير من عراض الهوية الشخصية  
 لا الصورة الذاتية فليست الصورة الذاتية صغيرة ولا كبيرة وفيه ان المقدار في عبارة من متبعية صغيرة  
 كبيرة فلا يتصور ان يكون الصورة الحاصلة من تلك الهوية الشخصية على هذه المرتبة من الصغير والكبر فيلزم ان لا يترتب  
 ان لم يكن على هذه المرتبة لم يحصل فيه الهوية واجاب بعضهم بان المقدار لا يترتب على الجبل مثلا وعارض في الخارج  
 فيحصل صورة الجبل مثلا بخارج المقدار ويريد عليه ان الكلام في نفس مرتبة مقدار الجبل في الثالث انه على اعتد  
 حصول الهوية الخارجية في الحاشية بل يترتب لشخص في انما الوجود وان قيل ان لا يحصل الشخص في الحاشية مع الشخص  
 يقال فلا يحصل المعلوم نفسه فلا يصير متكشفًا وجيب بان الاستحالة في ان يتشخص الشخص الشخص المتشخص  
 في الوجود والذات في الشخص في كل طرف انما ياتي بالاشتراك في ذلك الطرف في طرف آخر في الشخص المتشخص

الشخص الخارج فقط الشخص الذي تشخص بحسب الزهرن فقط والحق ان الواحد بالعدد لا يتجمل تعدده والا لموسر  
 واصل بالعدد وقد نفس عليه شيخ اليعن في الفصل الثاني من ثالثه آليات اشعار بتجوز ان يحسب الشخص الخارجى بعينه  
 في الزهرن فاللا يرب في الظاهر ولا يرب لو كان المحل في الزهرن من الشخص الخارجى بعينه فلا بد ان يحسب الشخص  
 الخارجى مستوفى في تواجد الوجود الذي فيه ولا يمكن للشخص الخارجى ما هو كلك ما صلا في الزهرن فيلزم ان يكون الشخص  
 الخارجى الى الجرح من حصوله في الزهرن قياسه ما كان بنفسه لان الشخص احسن ارجى والوجود الخارجى مستوفى  
 والوجود احسن ارجى الجواهر وجود مستقل على تقدير تجزئ كون الوجود الذي تشخص به الشخص الخارجى لم يكن  
 الوجود الذي من حيث هو كلك وجودا خارجيا فيلزم كونه قائما بنفسه قائم لميزم ان يكون شئ واحد تشخصان وان  
 الشخص عبارة عايشة لا تميز عن جميع اعدادها فانما تميز الشخص الخارجى الشخص الخارجى عن جميع اعدادها فالشخص  
 ان افاضه الاختيار لترجمته الى المحل الا فلا يكون تشخصا قاطل الثالث من سبب لرايهم من هو ان الاعداد يخرج  
 من العين على بقاء من هو كلك البصر وقاعدته عند سطح البصر وعلم انهم تختلفوا فيما بينهم فذهب جماعة منهم  
 الى ان كلك المحفوظ محتمل في جميع اخرى الى انه مركب من خطوط اشعاعية مستقيمة اطرافها التي على البصر فتمت  
 عند مركزه ثم يمتد الى البصر فترقبه فما ينطبق عليه من البصر اطراف كلك الخطوط اذ كلكه البصر واقع بين اطراف تلك  
 لم يدركه ولذا يحسب على البصر المسام التي في غاية الرقعة في سطح البصر فذهب جميع الى ان الخارج من العين خط واحد  
 مستقيم فاذ انتم الى البصر تحرك على سطحه في جتي طوله وعرضه كرك في غاية السرعة فيحصل الاول ان سببه يتجهل بحركته  
 فيما هو خط واحد على ان لا يبصار كما يكون يخرج اشعاعا الى بان الانسان اذا راى في المرأة وجهه فاما ان يكون  
 الانطباع صورة من الوجه في المرأة ثم الانطباع صورة اخرى من تلك الصورة في العين كما يتوهمه اصحاب الانطباع  
 ولما ان يكون الانكسار اشعاع الخارج من البصر ليعتقلاهما الى الوجه لا يسيل الى الاول لان صورة الوجه لو انطبقت المرأة  
 ما طبعت في موضع معين من ذلك فخرجت من موضعها برؤى شئ اخر لا ترى ان الى كذا او غير كذا فكذلك النور من الغضروف  
 اليه لزم ذلك اللون بوضعا من كذا ولم يتصل بانفعال الراءى من مكان الى مكان آخر لكن زهرن صورة الشجر مثلا  
 في الماد او المرأة متعلق من مكانها في الماد او المرأة بحسب انتقالنا فتعين الثاني وهو المطلوب ثم عرض عليه بان الانطباع  
 من خروج اشعاع ليس على طرفي فتبين حتى يمتد فادها ما ليس بحسب البصر ان يكون سبب في كل شئ مستوفى ان على البصر  
 فلم لا يجوز ان يكون ككون البصر بحيث يكون نسبة الى المرئ كنسبة العين الى السبب مستوفى يحصل الا باسناد كلك  
 المرئ ما ان لم تعرف لذلك علة مفصلة وصورة الوجه انما تنطبق في المرأة في موضع منها له موضع خاص بالنسبة الى  
 هو السبب الذي له هذا الموضع البصر الى الوجه متعلق بانفعال الراءى وثانيا ان الاجر بمسرها لا انهار ولا عيش نارا لا يلبس  
 وليس كلك الا لان الاجر يحسب اشعاع البصر ولعله اشعاع الشمس فلا يجبر ويقتل ليدفعه والاعيش لئلا يشعاع البصر

لا يقتضي على الابصار اذا اذنا فادى الشمس قد وصفنا بانها ان الانسان يرى في الظلمة كان نوراً انفصل من مجيئه  
 اشراق على الله واذا انخفض مجيئه على السطح يرى كأنه خطوط شاعرية تفسلت بين مجيئه وبين السطح وتسمى حين  
 المجيئ بانها لا تلامح على ان الابصار انما يكون يخرج اشعاع على ان في العين نوراً وذا غير متحرك في الكرات  
 الابصار اجلهم مضيق تحلها او غاطها فتعني الابصار قد جعل على الباطل فذهبهم وجود الادل ان اشعاع ان كان  
 عرضاً متعني على الحركة لا انتقال ان كان جهاً متعني ان يخرج من جهاً على صغر باطل من العصفور فلا جسم يخرج في الظلمة  
 الى كرات الثوابت التي ان حركة اشعاع لا يمكن ان تكون طبيعة والا كانت الى جهة واحدة ولا قسرة لما ثبت  
 محله ان الاقترحت الطبع ولا ارادة وبنظائر جميع باذبحون ان يكون حركة الى جهة واحدة طبيعة الى ما عداها  
 من الجهات تسيرة وان لم يكن القاسم معلوماً واليخر يكون ان يكون حركة ارادة ونظور انشأه والارادة مسلم  
 بسبب الشهرة دون اليقين ورمضان ان الكتاب كون حركة اشعاع ارادة كحكاية فاضحة فتأملت ذلك ان  
 يخرج اشعاع وجب ان لا يرى المرئي الابعد اقتضاه زمان يخرج فيه اشعاع الى المرئي وان يرى المستمع  
 قبل الثوابت بزمان يناسب تفاوت المسافة بينهما وذا باطل قطعاً فاما كما فتقنا العين ابصار الثوابت  
 الرابع انه لو كان الابصار يخرج اشعاع لوجب تشوشه عند سبب الرطب وايضا لما اشعاع الى الاقارب  
 الوجه حتى يرى الانسان ما لا يقابل ولا يرى ما يقابل واجاب الشرح القديم للتجريد عن هذه الوجه بان المراد  
 يخرج اشعاع ان المرئي اذا قابل العين يستعد لان قبض على سطح من السبب القياس شاع يكون فك اشعاع  
 قاعده مخروطة به عند مركزه اننا نلاحظ ان سوا وجه اشعاع على سطح سبباً لبعده عن خروجه اشعاع عنها فذلك  
 على قياس متعني عند وجهه فاما على الشمس يخرج ان نور منها قال السيد المحقق قدس سره الشريف في جوابه  
 هذا ما قيل صحيح لخروج اشعاع من البصر الان الظاهر ان الابصار انما يكون اشعاع الواقع على المرئي فينبغي ان  
 يرى على مقدار واحد في جميع ابعاده ولكن ان يربح بان كل اشعاع متفاوت فوسط اقوى من اطرافه فاذ اجد  
 المرئي لم يمتد ما ضعف شعاعه وانما اذا الاستاذ العلامة مظهر ان اشعاع الحادث ان الشمس على سطح المرئي  
 ان كان موجوداً في الخارج ويكون في الخارج قاعده مخروطة شعاعى موجود في الخارج كسب عند مركز البصر فاما ان يشع  
 على سطح المرئي بمقابلته عين كل رايه شعاع في الخارج حتى يكون على سطح المرئي الذي يراه الف الف شعاع  
 في الخارج وعلى سطح المرئي الذي يراه رايه شعاع واحد في الخارج فتلك سفسطة ظاهرة البطلان اي وجه  
 بمقابلته اشعاع ولا يحدث بمقابلته اشعاع اصلاً فاذ يرجع بلا مرجع وباطل بطلته وجميع الكلام في ذلك  
 اشعاع وذلك المخروط الموجود في الخارج بل جاهر ان وعرضان تلك علمت مما ذكرنا ان غير السبب  
 ان انبعاث وحسب اشعاع كلاهما باطلان فاما غير السبب لاشعائين فيسأل الكلام فيه في القدس الاتي ان السبب

قال شافع كما ذهب اليه صاحب الاشراق اعلم انه قد ذهب صاحب الاشراق الى ان الابعصار اقوال فيها  
 اشتركية بين الباصرة والمرئي بها يتكشف المرئي عن نفسه كشفا فاحصه يابشر سلطة الآلات ارتفاع المراتج من كون  
 انطباع ذرير شعاع والاشهر فيها من المتأخرين في التفرقة بين الابعصار التي بين البصر المرئي وكيفيته  
 اشعاع الذي في البصر في نفسه كماله للابعصار اعترض عليه بوجوه من الاول اننا نعلم بالضرورة ان اشعاع الذي بين  
 اعترضه يستحيل ان يقرى على الحاله ايمية وبين تلك الثوابت بل يقول ان اعترضه بل الانسان ان كان كان  
 نور اذ انما لم يقم بحالته لما في عشرة فراسخ من البصر اذ انظر ففلا من هذه المسألة وانما في ان لا توقف الابعصار  
 على متواليات اشعاع المتوسط على حاله تعين البصر على الادراك فكما كانت العيون اكثر كان الابعصار اقوى واذا كان الابعصار  
 لان تلك الكيفية ان قبلت اشعاعا وكلما كانت العيون اكثر كان الابعصار اقوى وان لم تكن قابلية الاشعاع  
 فنقد اتباع العيون لو حصلت تلك الحاله لم يكن حصولها لبعض العيون في من الباقى لان كل واحد منها على  
 وعلى تقدير حصولها لبعض العيون لزم ان لا يراه الا ذلك البعض فلما ان يحصل تلك الحاله بكل تلك الاشعاع  
 وهو حال الاستحالة فيقليل الواحد شخصي بالعلل الكثيرة او لا يحصل شي منها فيلزم ان لا يصل الابعصار واجاب عنه  
 العلامة القوي شفي في شرح التجربة بانما اختار ان تلك الحاله يحصل لجميع تلك العيون فلا يلزم اجتماع العلل المستقلة  
 على حصولها شخصي بذلك لانه اذا كان الابعصار ان يكون كل منها على مستقلة فانه ما كان سابقا على سواه تلك  
 سواء كان احدا او اكثر يكون هو العلامة المستقلة دون باعداء فاذا وجد من تلك الامور ثمانية او اكثر فوقع كانت  
 العلامة المستقلة مجموعا لا واحدا واحدا لان شرط السابق على ما سواه فمقتضى ذلك لو احدها وما يوجد في مجموع  
 اذ عدم كل واحد من العلل الناقصة علته فانه لعدم حصول بشرط ان يكون سابقا على ما سواه من عدمه فلا يلزم من  
 اجتماع اعدام العلل الناقصة اجتماع العلل المستقلة لان العلامة المستقلة يكون مجموعا لا واحدا واحدا منها فمقتضى اجتماع العلل  
 نستلزام ان تلك الحاله يحصل جميعا ويكون لها المستقلة مجموعا لا واحدا واحدا منها حتى يلزم اجتماع العلل المستقلة لانه  
 اذ انظر شخص مرئي حصل تلك الحاله في اشعاع المتوسط فاذا نظر بعده شخص آخر في تلك المرئي فاما ان يحصل تلك الحاله  
 من عين تلك الناظر المتأخر فيحصل الحاصل واكمل فيلزم ان لا يراه الناظر المتأخر وذلك محقق ولو جاز ان  
 يحصل رؤية الناظر المتأخر في تلك الاشعاع المتوسط بشعاع غير الناظر المتقدم لزم مكانه وفي شخص معين شخص آخر  
 احسان رؤية الاثني للبصرات لان تلك الحاله لم يكن هناك شرائط اخرى غير التكليف بكيفية اشعاع هذا كلامه في  
 اما الاول فلا ينبغي ان يقال ان عدم حصولها في غاية عدم العلة انما لا عدم كل واحد من العلل الناقصة فانه  
 اعدامها بشرط السابق فيا يظن بعدم حصول المستقلة بطل استقلال كل واحد منها وانما في ان الفعل بانه عند اجتماع  
 العيون يحصل تلك الحاله جميعا ويكون لها المستقلة مجموعا لا واحدا واحدا منها ليس من شأنه ان يكون من اجتماع

قوله ما لا يبصار شيئا من اى العلم اى حاصل عند الابصار علم حصوله لا حضوري والا فمكون الآلات كجسدانية مبركة  
 لا يعنى حضوري من المحصور عند المدرك فى الابصار ليس المحصور الا عند الآلات مع ان الادراك ليس من شأن المحصور  
 كما سيأتى والآلات ذاتية وقائية لم لا يكون كون المدرك عند الابصار حاضرا عند المدرك كونه ساطعا للابصار  
 عيون على يديه ترى ساطعا فلا يغفلوا ان حصل تلك الحالة لشفت المتوسل بيننا وبين المرمى بالجميع اى كل واحد واحد  
 على الاول يلزم ان يطلع تلك الحالة دفعة اذا فتر من غائض من بين تلك العين لبطان ملته وهو المبرر بما هو كذا فليس  
 بطلان يترسار العين فقه وذا مبرج لبطلان على الثاني لا يكون ملتهما مستقلة بجميع العيون بل واحدة منها فالحكم  
 قوله اى العلم اى حاصل عند الابصار قال فى الحاشية فائدة هذا التفسير ان الابصار ليس يعلم لانه صفة للقدرة لا لشيء  
 وحى ليست بعالمة كما قال الحاشي ففسر الابصار اى حاصل عند الابصار انتهى بدو جسته هذا التفسير الابصار  
 سبب لاسلم اى حاصل به فخلق اسم سبب اريد به السبب القرينة على هذا الجواز ذكره الحاشي اتم برفقته فلهذا  
 قوله والا فمكون لما ذهب صاحب الشراى الى ان الابصار اى حاصل باضافته شريطة من الساتر والى ما يكاد يصح  
 عند نفس اكشافه مضويا او عليه بوجه الاول ان المحصور الذى يوجب الاكشافات غايب عنده المعلوم عند العالم  
 وحضوره ليس له عند الحاشية وحى ليست بعالمة فاحضوره عند لا يكون كافيا للاكشافات فلما يكون العلم اى العلم  
 حضوره كيف لو كان كذلك لم كون الآلات كجسدانية ما لم يمع ان الادراك ليس من شأن المحصور المبرر عنه  
 فى مقوله والى هذا اشار الشارح فى الحاشية بقوله لا يخفى ان محصوره ليس كجسدانية بل هو متحقق من الاشكال بعينه  
 لازم على القبول يكون الابصار علما حصوله لان الابصار لما كان يحصل من جهة اسيرى القدرة الباصرة وحى لم يقدر  
 بمركة اتفاقا فافقه حصول العصورى من غير المدرك فلا يمكن هذا القول للاكشافات بل يلزم ان يكون الآلات كجسدانية  
 دون نفس لان العالم قادم به العلم اى العلم اى قادم به حاشية فموجبها كونه اى الكلام مع كونه فى غاية التيقن  
 من مناقشة كذا لا يخفى على السامع اجابته الحاشي بان البصر حاضرا عند نفس ولكن بطلان الآلات اى ادراكها  
 كى للاكشافات كمنتهى الحاجة فى العلم المحصورى الى حضوره اى عدم عند ذات العالم فلهذا ليس بين الادراك والبصر  
 عند المدرك قطعاً اذ المدرك ليس الا انفس الشا ليدنا اى البصر ليس حاضرا عند اننا حضوره لاجل هذه الآلات وبل  
 اتفاقا فكيف يمكن هذا حضوره للاكشافات لانه حضوره غير المدرك الثاني اما قال بعضه فى مقدماته ان العلم اى العلم  
 خير كان فى الابصار لا ان كان سكا قبل المتابعة فلا بد من اتم برفقته العلم من الآلات اى ادراكها  
 وعلى كل تقدير فالبصر ليس عالما كما هو شأن المحصورى بل انتم لم يافى اما لان الادراك ملكا لاسلم الفقه اى العلم  
 لالبصار بشرطه لا يشترط الابصار به فموجبها متباعدة المدرك الى ادراكه بل حكمه المتعالي كما ان العلم اى العلم  
 وجه من القدرة وشما به من كجاب بين المرمى والمرمى والمرمى ما جاب كجسدانية المرمى من القدرة فلهذا





الاول نظيره والاشاني فلعدهم جواز ارتفاعها من شيء كما انص عليه شراح حكمة لعين حيث قال قد يكون احدهما  
اي الايجاب السلب فينا فقط الاستحالة اجتماعها على الصدق والكذب معا انتهى والبداهة والنظرية ليستا على هذه  
الاشياء ضرورة ارتفاعها من العلم على تقدير كونها حقيقة للعلوم من المعلوم على تقدير كونها حقيقة للعلم فحينئذ  
وجوبيتها والعدم واللكا على تقدير حقيقتها احداهما من البداهة من جهة طلال الالكان والاشياء من جهة العلم على تقدير

قوله الاول نظيره ذلك ان التباين يكون بين شيئين لا يمكن نقل احدهما الى الا بالقياس الى الآخر والبداهة والنظرية ليست  
قوله فلعدهم جواز ارتفاعها لانه لا يحتمل وجودها معا لكونها في قوة التقيض عن وجود الموضوع +  
قوله حيث قال لم يمت تمام ان الحكم يكون احدهما التباين بالايجاب السلب صادقا والاخر كاذبا مخصوص  
بالايجاب السلب المركبين بمعنى المقربين في القضايا او الصديق والكاذب بما يتصف بهما النسبة كما في الاشياء  
والسلب المقرون فلا يصح في شيء منها ولا كذب قال الشيخ في الشارح ان التباين بالايجاب السلب ان لم  
الصدق بسيط كالنفسية واللا نفسية والا فربك كقولنا زيد فليس فليس فان اطلاق هذين لعينين على  
موضوع واحد محال واليقول قال في الشارح ان التباين بالايجاب السلب معنى الايجاب جوازي معنى كان سراجا  
باعتبار وجوده في نفسه او وجوده لغيره ومعنى السلب وجودا في معنى كان سواء كان لا وجوده في نفسه او لا وجوده  
لغيره اذا عرفت هذا فاعلم ان الكلام هنا في الايجاب السلب الذي يراد من قسم التباين هو الايجاب السلب  
مطلقا سواء كان في القضايا او في المفردات فابراؤ قول شراح حكمة لعينين ههنا غير مناسب وكلامه ليس الا  
في الايجاب السلب المركبين اذا الايجاب السلب البسيطان باصدق فيهما ولا كذب فان قلت ان نسب الايجاب  
والسلب المفردان الى موضوع واحد يكون احدهما صادقا والاخر كاذبا بالضرورة قلت عند انسابها الى موضوع واحد  
يحصل قضيتان موجبتان احدهما محصلة والاخرى معدلة فبما ان كذا باعده عدم الموضوع بخلاف الايجاب السلب  
المركبين فان احدهما صادق والاخر كاذب ولا كذا بان معا فكلان وان كذا على قوله فلعدهم جواز ارتفاعها عن شيء  
اذا ارتفاع الايجاب السلب مطاوع عن شيء اى موضوع موجود فضرورة ان المعدوم الذي لا شيء ان البداهة والنظرية  
قوله والبداهة والنظرية لان التباين بالايجاب السلب لا يرتفعان عن موضوع موجود فلو كان  
التقابل بين البداهة والنظرية بالايجاب السلب لزم ان يكون ارتفاعها عن شيء محال مع ان الاعيان  
الخارجية وكذا كذا الباري جل شانه لا يتصف بالبداهة والنظرية ولا ينعى على تقدير كونها مصنفين للعلوم لا يكون  
العلم متصفا بها وعلى تقدير كونها مصنفين للعلم لا يكون المعلوم متصفا بها فلعلم ان التباين بين البداهة والنظرية  
ليس بالايجاب السلب فمن جواز ان يكون التباين بينهما تقابل بالايجاب السلب فقد اتى بالايجاب  
قوله فحينئذ انما هذا هو السلب المطالب بالاشياء الاولى فان اشترى بين المطابقين فبما ان التباين بين الايجاب السلب والاشياء



و من غير ذلك الثاني من جانب الوجودي فقط وفي الحضور في القديم لا يصور ذلك لان الترتيب على انفسها الذي هو مجموع الانتعاليين المتتبعين لا يكون الا كحصولي الكاوش كما اقتضته الضرورة فالتعاضد هنا بالبداهة ايضا متصور لا يتصور لم تعاضد الا في الملزوم و يتجه عليه ان ترتيبه التوارد من الجانبين في من جانب على اهل خصوصه من جهة اخرى خلق اى على نفسه و هو اوجهه فربما كان له بعد ان تمام و متصور بهذا كيف لم لا يجوز ان يكون مطلقا لم يتصوره احد خلق اى على نفسه و هو اوجهه فربما كان له بعد ان تمام و متصور بهذا كيف لم لا يجوز ان يكون مطلقا لم يتصوره احد

[illegible]

على ان عديته في نكته ايضا كل ما على ان يغيب عديم الحسبان حصوله بدون الشغل و عديله بعد ذلك و نيكه في قسائله  
منه من التيقن قوله يطلق على منيين اي في سائر الاماكن الا ان قد يطلق على حقا شغل الشغل و تاتر بلا عتوه

فإنه على أن عدمية النظرية أنه آراء أخرى وردت في الحاشية من عند منسبها حاصلة أنه يجوز أن يكون بينهما تقابل لعدم  
توحيدهما ويكون البداية مكملة للنظرية عدلها على أن ينسب البداية بما كان حصوله بدون النظر والنظرية بعين  
إمكان حصوله بدون وجه يجوز اتصاف العلم القديم بالخصوصية بالبداية إذا لازم من ليس إلا بل هو محل للنظرية  
والانحصار بالبداية لا يمكن حتى لا يمكن أن يكونا متعطين بالبداية وفيه وجه ظاهر إذا بدلت فيه كونه خلافات  
هو المستور فيما بينهم كجيران كون النظرية وجودية لأن الإسكان عبارة عن سلب الضرورة فعدم الإسكان يكون  
أبداً لا ضرورة لما تقرر أن معنى اللفظ يرجع إلى اللغات وكل الحاشية إلى هذا أشار بقوله وفيه ما فيه ثم هنا كلام من  
رجوه منها أن النظرية بما كان تواردها من النورين ولما قبلها على موضوع واحد الذي هو شرط اتصافه وأن الباقي كل  
من الضدين أن يتعقب الآخر ويتعقب الآخر وإن ابت خصيصته فوات الموضوع عن ذلك ذلك مستحق على  
تقدير اتصاف العلم بالخصوصية والبداية إذا البداهة لا تأتي من أن يتعقب النظرية أياً كان على موضوعها  
وإن كان الموضوع محلياً في آية آية عن ذلك إيجاب عنه بعض المحققين قد مر أن القدم والحديث من الزمان  
الاهوية الشخصية فما يكون مناهياً للقدم فهو متحيل بالذات على الهوية البديهة والسرية خافية للقدم في باب الموضوع  
بما مر من عروضها أياً ومن شرط اتصافه وصحة ما قبله الآخر على موضوع واحد بما بالنظر إلى الموضوع بما هو موضوع  
ولعل التحقيق قبل أن معنى تعاقبها على موضوع بعينه بالنظر إلى طبعها مع قطع النظر عن جسدته حال الموضوع  
أن لا يوجب اتصافاً بشئ منها بالنظر إلى طبيعته بطلان الموضوع حتى يمكن أن يتخلل من كل منها إلى الآخر  
ولا يرب أن طبيعة النظرية تقتضي أو لا أسطة في العلم وحديث الموضوع بها وطبيعة البداية تقتضي اتصافاً  
تلك الواسطة وإن لم تقتض الحدوث فالعلم والمعلوم الواحد بعينه لا يتعقب الا بمراد منها ومتفقاً بآثارها  
إلى طبعها فليس بينهما تقابل اتصافاً وحاصل هذا الكلام أن الوجود الخاص للعلم وكذا للمعلوم أن كان مكتسباً  
من النظر فلا يمكن تحققه بدون النظر وإن كان غير مكتسب منه فلا يمكن أن يكون هو بعينه مكتسباً منه  
فلا يمكن تواردها بالبداية والنظرية على موضوع واحد سواء كان ذلك الموضوع هو العلم أو المعلوم فليس بينهما  
تقابل اتصافاً وسواء كانت البداية والنظرية متعطين للعلم بالخصوصية الحادثة لم لا يلحس بينهما الاتقابل للعلم  
والملكة في بطلانها بغير الاستدلال من صحة احتمال كونها متساوية في شأنها أن الدليل على تقدير تمامها ما يدل  
على أن البداية والنظرية من خواص العلم بالخصوصية الحادثة أن العلم القديم بالخصوصية لا يتفقان بالبداية والنظرية وأما  
والله أعلم بالصواب

كما هو مبين في قولنا ان العلم متعلق بالانفعال قوله قال العلماء ان العلم متعلق بالانفعال  
 ثم اخلاصهم في تعيين مصداق قولنا ان العلم متعلق بالانفعال على ما في المتن  
 ومنها ان الساجد يهرب الى ان البديهة والمنطق من صفات للعلوم وانها لا تختلف باختلاف الاشياء  
 والافات وان النظر لا يتوقف حصوله على النظر والبيهي لا يتوقف حصوله على النظر  
 لا يمكن ان يكون بينهما تعاقب القضا او تعاقب العدم والمملكة اذ من شرط التضاد  
 على موضوع الآخر من شرط التعاقب بالعدم والمملكة مملوكة محل العدم للاتصاف بالوجودي ومن المستحيل ان يكون  
 الشيء الذي لا يتوقف نحو من انما حصوله على النظر وما يتوقف نحو من انما حصوله على النظر والبيهي لا يتوقف  
 على موضوع واحد والاتصاف محل احدهما بالآخر مستحيل فلا يصح الاستدلال اساسا كما لا يخفى ان يكون بينهما  
 الايجاب والسلب والاتصاف لا يصح ان يكون بينهما تعاقب العدم والمملكة وتضاد البعض على هذا النوع فليس ذلك محذور  
 على هذا التقدير تصان العلم بخصوصي القديم بالبديهة والمنطق اذ على هذا التقدير يكون معنى تصان العلم بالبديهة والمنطق  
 ان يتوقف الشيء يتوقف حصوله على النظر ولا يتوقف حصوله على النظر والبيهي لا يتوقف حصوله على النظر  
 الحادث بهما بهذا الشيء كك يمكن اتصاف العلم القديم والخصوصي بهذا الشيء ايضاً كذا اذا والاستاد لعل العلم  
 قوله كما هو مبين من اقول آه اعلم انهم وان قالوا ان العلم بمعنى قبول النفس للصورة وانما لها معنى الفعل  
 لكنه ليس بشيء اذ مقوله الانفعال عبارة عن انما له التجددي اي قبوله لاشياء جديدة ولذا قال الشيخ الاول في  
 تبعية مقوله الانفعال ان يقال مقوله ان يفعل ليكون دل على التجدد وذلك المقولة هي نفس الحركة كما حقق الشيخ  
 في طبيعات اشعاره فحاش الصورة في النفس انما لها معنى في الباب ولعل منشأ الاشياء بهما مشترك لفظاً قبل  
 والاشياء من مطلق الاتصاف بشيء وبين الاتصاف على سبيل التدرج كما قال الاستاذ فالعلماء في بعض كراهية  
 قوله يعني الخلفاء آه اعلم انهم بعد اتفانهم على ان العلم حقيقة ما يتصف بالضرورة والاكساب بالحد والبرهان  
 والانتساب الى تصور وتصديق والطائفة مع اهل العلم كالمطابقة معهم فخلقوا في ان ما يشانه ايجي شيء به  
 قدسهم الجهور الى ان ما يشانه هي الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل ثم خلقوا في انما يشانه قدسهم لاكثر من  
 ان الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل متحدة مع ذي الصورة بحسب الماهية متغايرة لها بحسب الشخص فالحاصل  
 في الذهن المجزئي الخارج متحدان بالذات الماهية متغايران بالشخص فبسبب بعضهم الى ان الحاصل في الذهن  
 شيء اشئ ومثال المتغايرة الماهية الشخص استدل الاولون على ما ذهبوا اليه بوجوب الاول ان اشئ يكون ما به  
 لذي الاشئ والمبدين لا يكون كاشفاً للمبدين الاخر وفيه انه دعوى من غير دليل بل القائل ان يقول للشيء ما  
 مبين الذي اشئ علاقة معه من الحقائق وهذه العلاقة كافية للاكتشاف ولا حاجة الى القول بحصول نفس

والعلامات جميعها كالمجموع العلامة القويحة من حصول الاشياء بالاشياء كما كان العلم عند  
مستكر الغفل بينهما وفيه قول في الحاجة الاولى على الخ الزوال الاول المتحققا وترتبة الاشياء في خلافه والاشياء  
تكون قوام ان بابه الانكشاف فيما بعد المحصول هو المحصول +

محل على القول بحصول نفس الشيء بلزوم مفاسد لا تحصى وقبل ذلك لا تكفي لتقصي سببي لو كنز منها ان تباركها  
ان لا الوجود والنفس على تقدير تارها فانتهى بان الحمل في الذهن نفس الشيء اذ الحكم من الشئ لا يتعدى الى  
وحي الشئ المنبذ له بالمابته وفيه انه قد لا يحصل نفس الشيء في الذهن باعتباره الغير كما في علم الشيء بالوجود فلما اتى  
الحكم من الجاهل بالوجود النافي بالمابته فلم لا يجوز ان يتعدى الحكم من الشئ الى ذى الشئ لانه لا ينافي بالمابته  
في حصول الكلام في تحقيقه في العلم ان شاء الله فوجه بعض الاناضل كما كتب في وغيره الى انه عبارة عن حصول معرفة  
في العقل فذكره بطلانها بالوجود التي ستاتي ان تباركها ويرى عليه ان الكلام في العلم الذي هو منشأ الانكشاف حقيقة  
والمحصل معنى انزاعي لا يصلح ان يكون منشأ الانكشاف حقيقة اول وجوده الا بالانشاء انما العلم حقيقة هو ذلك المنشأ  
قوله والعلامات مع بينهما الخ اقول هذا الجمع عجيبه اذ حصول الصورة من مقولة الامانة كما هو المستور وهو معلوم  
من الشيء عند العقل من مقولة الكيف عندهم والقوليات صانعة متخالفة متباينة كما تقرر في مقرة فليكن نصيح  
ان يقال ان الصورة وحصول الصورة كلاهما علم معنى منشأ الانكشاف اذ لا يتصل امر مشترك بين الحقائق  
المندرجة تحت المقولات المتباينة والغير لاسمى لكون حصول الصورة علما بمعنى منشأ الانكشاف كما عرفت  
تقوله كالمجموع العلامة القويحة آه هذا انظر ليس في محله اذ العلامة القويحة لم يجمع بين حصول الاشياء بانفسها  
وحصول الاشياء باتباعها حاصل قال ان لم يجد في الذهن امر ان احد حاصل فيه ليس بقائم به هو المعلوم  
والثاني قائم به ومغاير للاصل في الذهن اي المعلوم وهو العلم ومن مقولة الكيف وهو ليس بمباين بل  
اذا مراد بالعلم الكيفية الادراكية القائمة بالذهن المتعلقة بالمعلوم وهي ليست عبارة عن الشئ اذ كان  
عبارة عن الشيء الماخوذ من هي الصورة النافية بالمابته والكيفية الادراكية غير اخذة من هي الصورة  
هي امر اخر وادراك الشيء الماخوذ في القول بالكيفية الادراكية ليس قولنا بالشئ والمثال حتى يكون  
فهو بهب العلامة القويحة جميعا بين المذمومين وسيجي ان شاء الله ما يبطل به هذا القوم به بالتفصيل  
قوله فكان العلم فذلك لاس الصورة الحاصلة وحصول الصورة حقيقتان مختلفتان مستندتان تحت  
مقرتين متباينتين اعني الكيف والامانة والعقل معنى مشترك بين الحقائق المندرجة تحت المقولات المتباينة  
الالهم لكن المقولات اجناسا عالية وانت تعلم ان الصورة الحاصلة وحصول الصورة كلاهما علم  
بمعنى منشأ الانكشاف في حصوله من كماله من كماله في ذرة الشئ

فهو العلم حقيقة وعلمه واكون العلم من مقولة الازمنة كما طعن كثر من بل انه الانعاش من مقولة الانفصال والانعاش  
تشبه بان ما اذا شاع به في صورة الحاصلة من مقولة الكيفية بل كثر من ان يستعمل عليه ان يقال الازمنة والازمنة  
لا تصف بالمطابقة ولا شئ مما لا يصحف بالمطابقة بعلم علم شئ من الازمنة والانفعال بعلمه فيمكن العكس فيكون  
الشي قول الاشئ من العلم باضاعة وانفعال فينبغي ان لا يطلق عليه الحصول الالهي ليعبر عن مطلقا دون ان يكون  
وقد كما ان العلم انما يطلق على حصوله لالهي ليعبر عن مطلقا على انما في حصوله لالهي مطلقا على انما في حصوله

وبل ما كان من اقسام ما بين ان يكون العلم  
 فلو كان العلم عنده مفعلا كالفعل لم يصح منه القول بكون كل منها موصوفته وكون كل منها مشا  
 الاكشاف فلو كان العلم بمعنى مشا الاكشاف مشكلا كمنهنا بين الغنيين ولعل في انما انشا اليه  
 قوله هو لم يصح حقيقة اذ قد عرفت انه لا يصح القول بكون حصول الصورة علما حقيقة وسعوت  
 قوله وعليه جوابه ان تعلم ان حصول الصورة ليس الا الوجود والاضطبا في الصورة كما يصحح  
 العادة ليست في ذلك تحت مقولة من المقولات لانها باطنة عقابية فلا جنس لها ولا هي جناس  
 وهي جناس الى جنسها في حقيقته كما صرحا به فعلى تقدير كون العلم عبارة عن حصول الصورة  
 تحت مقولة من المقولات مثلا فبهذا يظهر دفعه آخر لا بطلان كون العلم عبارة عن حصول صورة  
 قوله ومن مقولة الافعال آه قد عرفت ما في ذلك قوله والضرورة مشكلا بل الضرورة تسد بان العلم  
 الاكشاف حقيقة واحدة محصلة للصورة الحاصلة من الشيء سواء كانت متحدة مع ذي الصورة  
 او متغايرة لهما بحسبها لا يمكن ان تكون حقيقة واحدة وتصح انكشاف وان كان غير الكس  
 العلم من الفطريات مع ان الفلاسفة ايتهم صرحا بان العلم جنس تحت نوعان من ههنا ظهر ان العلم  
 بمعنى الصورة الحاصلة لا يصح ان يكون من مقولة الكيفية مطلقا ولهذا الحكم تفصيل  
 قوله بل يمكن ان يبدل آه هذا الاستدلال فخر من كلام المحقق الطوسي ولا يخفى شفاقة لانه ان اراد  
 بالمطابقة مع المعلوم والاضطباقة منه امتحاو العلم مع المعلوم وعدمه فلا سلم ان المطابقة والاضطباقة  
 بهذا المعنى من شأن العلم ودعوى الضرورة في محل التلخيص غير مبررة وان اراد بها الاكشاف الواقع على العلم  
 وعدمه فلا سلم ان المطابقة والاضطباقة بهذا المعنى من شأن العلم لكن لا سلم ان ذلك المطابق والمطابق  
 هي الصورة الحاصلة بل يجوز ان يكون حالة ادراكية كما سيوضحه الشرح فان قلت لائل الوجود الذي  
 لو تمت كملت على ان الحاصل في الذهن هو العلم قلت ولائل الوجود الذي على حقته يبرر تمام  
 لائق الا على حصول المعلوم في الذهن حين تلقى العلم بالماوراء لها على ان الحاصل في الذهن هو العلم  
 قوله لا يعني احدني في ذلك ان المعنى المسمى في اللغة هو ما يعبر عنه بالفارسية بفتن وهو غير حاصل الصورة



اقول الخ المقصود منه ابطال رأي بعض الانا فاضل الكلية وكيفية رأي العلماء

كما ينطق بكلامه فيما بعد لان الامر الانتراسي لا حقيقة له عنده الا ما حصل في العقل ولا فطرته عنده سوى الحقيقة  
فيكون المحالة الاولى كالتصورات انتراسية تمام حقيقة افرادها ولا تكون لبيان افراد سوى المصنف بانواعه فيكون  
قوله المقصود الخ قيل التحقيق عندهم ان التصور والتصديق بمعنى الاول نوعان قبايان من العلم واما انهما  
بالمعنى الثاني اي تصور نوعان قبايان فليس لثرفي كقبح ولا يكتم به وجدان ولا برهان فان كان المراد من  
الاستحالة النوعي بين التصور والتصديق بمعنى الاول فالملامزة ممنوعة لا يثبت بالدليل الذي ذكره الشارح  
وان كان المراد لزوم بينهما بالمعنى الثاني فالملامزة مسلمة لكن بطلان اللازم وكونه خلاف التحقيق ثم وجب  
يجوز ان يكون كلا التقسيمين صحيحا الا ان يكون تقسيم الصورة اليها بالمعنى الاول المشهور من قبل تقسيم الجنس  
الى النوعين تقسيم حصول الصورة اليها بالمعنى الثاني من قبل تقسيم النوع الى صنفين بهذا التوجيه يندفع الإشكال  
عن العلامة اذا القبايان بالنوع التصور والتصديق اللذان باقسامان للصورة الحاصلة وتحدان بالنوع  
اللذان هما قسمان لحصول الصورة فيصح كل واحد من قولي القبايان النوعي بين التصور والتصديق اتحادا والاف  
الجمعية مطلقا بالنوع بخلاف بعض الانا فاضل انه لا يميل الى تصحيح القول الاول على نهجه انتهى ونحن  
نقول لا يصح ما ذكره هذا القائل لو كان الاختلاف الواقع بين القدر والتأخيرين في ان التصور والتصديق  
نوعان قبايان وتحدان زاما ومختلفان متعلقا فقط مبنيا على الاختلاف الواقع في تفسير العلم حتى يكون  
التصور والتصديق مختلفين حقيقة على رأي من فسر العلم بالصورة الحاصلة وتحدان زاما ومختلفين متعلقا فقط  
رأي من فسر حصول الصورة مع ان الامر ليس كذلك اذ كثير من التأخيرين القائلين بكون التصور والتصديق  
نوعا فسر العلم بالصورة الحاصلة من الشيء عند العقل كما لا يخفى على المتبحر لكلامهم وبعضهم مع القول قبايان للتصور  
والتصديق بحسب الحقيقة فسر العلم بالوجود الانطباعي للصورة كصاحب الفقهين من تبعه وبالحكمة انما  
الواقع في ان التصور والتصديق بل هما نوعان قبايان ثم تحدان بحسب الحقيقة فمختلفان بحسب المتعلق فقط  
لا تتعلق بالاختلاف الواقع في تفسير العلم مطلقا بل بالاختلاف بين القدر والتأخيرين براسه فالقول بان التحقيق  
عندهم ان التصور والتصديق بمعنى الاول نوعان قبايان - اما انهما بمعنى الثاني اي غير ذلك فليس لثرفي كقبح  
ليس بشي اوليس لما ذكره هذا القائل لثرفي كقبح انما المذكور في كتبهم ان التصور والتصديق نوعان قبايان عند القدر  
وتحدان زاما ومختلفان متعلقا عند التأخيرين سواء كان العلم عبارة عن الصورة الحاصلة او عن حصول الصورة  
غاية الامارة لا يصح القول بالتغاير النوعي بينهما على تقدير تفسير العلم بحصول الصورة كما بينه الشارح  
اذا عرفت هذا فاعلم انه لا مانع التحقيق ان التصور والتصديق نوعان قبايان كما ذهب اليه القدر ففسر العلم

بحصول الصورة باطل قطعا لانه مستلزم للاتحاد النوعي بين التصور والتصديق وبهذا يتبين كفاية رتبة المعلومات كما لا يخفى  
 في حال الشك وهو خلاف التحقيق اعلم ان المتعين ان التصور والتصديق حقيقة متماثلان بالوجود وحصل هذا الحكم  
 عن عن ثبوت البيان فضلا عن ثبوت البرهان في الاستدلال عليه بانه بان لو انهم التصور والتصديق محتمل  
 واختلاف التوازي يدل على اختلاف المعلومات المتعلقة بالثبوت بان يكون للوازم الازمنة البعثة او الزيادة  
 عن الحكم اذ لو لم يعمد المتعلق لما هيته التصور خصوص المتعلق لما هيته التصديق لمصلحة عن شتم الابانة وقيل  
 ان اللوازم معلومة للمعلومات اختلاف الحصول يستلزم اختلاف العلة لا متعلق صدور الكثير عن الواحد فحينئذ  
 ومن ظاهر ان يكون للصدور الكثير عن الواحد كثره الجهات الحقيقية كما تقر في مقروفاية الزم من كون الوازم  
 متماثلة اختلاف المعلومات بالاعتبار وهذا غير محذور اذا الغرض اثبات القناعة النوعية بينهما ثم ان كون اللوازم  
 معلومة للمعلومات مثل بحث وتارة بان التصديق يقتضي الشك في الضعيف كما صحح بالشرح في بيان الشك  
 ومن المقرر في مدارك المناهية ان الشك في الضعيف مختلفان نوعا وادراكا انقسام تصديق مختلفا بالثبوت  
 فالتصور والتصديق مختلفان بالانواع بالطريق الاول جهنا اشكال من جهين الاول لما قال الفاضل ان كونها  
 في حواشي الحاشية القديمة ان كونها تصور نوعا والتصديق نوعا غير محذور لان التصور عبارة عن المعلوم باخر ذات  
 تشخص من المعلومات مختلفة بالمناهية فيكون كل تصور مخالفا بالمناهية للتصور آخر فلم يكن التصور مطلقا نوعا  
 واحدا ولا يفرق تشخص ليس له ماهية كلية فكيف يكون المعلوم مع تشخص نوعا وتوحي ان التصور ليس عبارة عن المعلوم  
 مع التشخص بل مع حواشي اخصه فيه الغير ان المعلومات ماهيات مختلفة فكيف يكون التصور نوعا واحدا  
 الا ان يقال عوارض نوع واحد وعوارض التصديق نوع آخر او يقال المراد ان التصور متعلق بجهة نوع واحد  
 المتعلق بها نوع آخر وهو على الصحيح ان الظاهر ان الشك في الوجود والتشكيك في النوع متماثلة باي معنى اخذت  
 تلك المعاني فما الوجه في جعل الجميع نوعا واحدا والتصديق نوعا آخر الا ان يمتنع تميزها ويقال انها هاتان باسليم  
 ويقال ان اختلافها ليس في مرتبة اختلاف التصديق فمبطل نوعا واحدا لا شكا في طريق الكسب ونحوه  
 والتصديق نوعا آخر لعدم شتم كثرهها قول لا يخفى ما في هذا الكلام من الخط ومنشأ هذا الخط منه كون التصور  
 نوعا حقيقيا مع ان التصور نوع اضافي متخذه انواع سبعة وثلاث في انه يلزم اتحاد التصور والتصديق حينئذ  
 التصور بالتحقيق او بكنية التصديق لاتحاد العلم والمعلوم ذاتا فكيف يبيح القول بكنيةها نوعين مباينين  
 والمقول بان اتحاد العلم والمعلوم مخصص بالعلم للتصديق وبان الاتحاد بين التصور والخاص والتصديق  
 لا ينافي التباين النوعي بين مطلقيهما ليس بشي اما الاول فلان تصديقا تهم تقتضي ان يكون العلم مطلقا  
 متشعبا مع المعلوم والغير لما جاز انكشاف البابين بالباين في نحو من العلم بعدم تجويزه في كذا



قوله ليس الوجود التام فيكون فردا من أفراد الوجود المطلق الذي هو نوع حقيقي كالوجود الخارجي وافراده  
الحقيقي سواء كانت اولية فاقوية حتمية او غير حتمية لا بد ان تكون متحدة بالحقيقة واللامتناهي نوعا حقيقيا  
وايضا افراد الوجود مطلقا حتمية لا غير والا ففردا حتمية لا يكون مختلفا في الحقيقة المتأخرات معتمدا  
الكليته بل بالاعتبار قال الاستاذ مائة طلبة قد مضت في الاقوال في شأنها فبعضها يدل على اشتداد  
الاعتباري فيها ومن الطبيعة الكلية

تسلك محض واما الثاني فلانه يلزم على ذلك التقدير ان يكون التصديق المطلق ذاتيا للتصور الخاص بل هذا  
الا كما يقال انفس المطلق ذاتي لزيدنا والبر للاربع في اشراك المقدمات في حقيقة كلية فانية والا لا يكون  
التصور نوعا مبنيا للتصديق فلا يمكن ان يكون التصديق متحدا بالذات مع فرد من تلك الحقيقة والا لا يكون  
مبنيا لاد على هذا يجوز ان يكون التصديق فردا من حقيقة التصور والفرد لا يكون مبنيا لما هو فردا لاد على  
بأنه لا يتصل بالماهية الكلية للتصديق بالوجود العرفية والاعتدالات المعينة فاعلمنا حضوره في الحقيقة لا يتصل  
بكنه التصديق فلا ينبغي ان يصح ان التصديق ماهية كحقيقة لا غشائية في تعلق التصور بذاتها والتمتع مكانية  
وبذا التقدير يمكن في لزوم الاشكال ما قبله لا شك لا لزوم صدق شرطتين متناقضتين فبقي ان المتناقض  
بينهما ثم ان مقتضى الاتصال عند الوجود اتصالا غير متناهي في اولها سلم كنه لا يستلزم تناهي الشرطيتين الا في الزعم  
استلزم المقدم الى المتأخرين فبحر ان يكون تعلق التصديق بحال والحال حازان يستلزم محالا اخر فالنوع  
قوله فيكون فردا في الاشكال قد مر في المحقق الحسني وغيره من المتأخرين ان الوجود مقول بالشيء على خلاف ما  
لما هيأت فانه يقال على وجوده لكونه وجودا علميا بالقديم والآخر وعلى وجوده كونه وجودا علميا بالقديم  
وعدهما على وجودا اتار وغير القابل للشدة والضعف والغير فانه في وجوده الواجب تقدمه واولي اشده واتوحي  
واذا كان الوجود مقولا بالشيء يكون عارضا لافرادها فلا يكون نوعا بالنسبة اليها لا لا يتناول صدق الوجود  
على الموجودات ليس بمختلف بل يكون وجوده الواجب في كونه وجودا متقدما واولي من وجوده الممكن بل  
صدق الوجود على الموجودات مختلف واما قالوا ان صدقه على العلة اقدم من صدقه على المعلوم  
فصدقه على الواجب تعالى اولى واقدم من صدقه على الممكن لا يظهر منها الا ان الوجود ممكنا بالنسبة  
الى المتأخرين لا كون الوجود ممكنا بالنسبة الى الموجودات كما قال الشيخ في حواشي شرح المعتمد  
قوله وافراد النوع آه وذلك لما تقر عندهم ان النوع تمام ماهية افراده قوله وايضا استلزم الوجود  
قال في الحاشية في القول دال على ان قول الحاشي وافراده افراد حتمية بل ثابته لا تامة للعلل الال  
فظهر ان عبارة الحاشي شغل على ليس الاصل قوله لان حصول الصورة في الفرد الثاني قوله وافراد حتمية

كما يتقوّن كل مفهوم بالنظر الى حصته نوعي متفق لما ورد في انما يتقوّن على التقديرين لا اعتباري وتفسيره كونه طبيعياً بالضرورة  
مع قيد بان يكون التقدير خارجاً وتفسيره بظلال ولا اعتبار على التقديرين

اقول انت قلتم انك لو قيل ان افراد الوجود لم يصدق في محضه وان حقيقة ليس الا حاصل  
في الذهن حين الاتساع وانه لا يصدق مواطاة الاعلى حصته كما هو راي الشانخ واذا به فكلون الوجود  
نوما حقيقياً سلم ان لا يكون الوجود محصلاً بنفسه الاضافة والتوصيف لا تباها والاضافة محصلة  
للحصة ومقدمة لنوعية الطبيعة ولوجود ان تكون له افراد غير محصنة ايضاً فاشياء نوعية الوجود لم يصدق  
في نهاية الامكان ان لا يكون مفهومه الحاصل في الذهن عرضياً لا يكون ملك الا فلو كان ذاتياً لم يجز  
كما في سائر القضايا الساصلة وبأجله لا يتم الدليل الذي اوردته الشانخ لا بطلان كون العلم عبارة عن حصول القوة  
الا اذا لم يكن الوجود لم يصدق في نوعه غير محصنة او نوعية بالنسبة الى محصنة ظاهرة وما لو كان الافراد غير محصنة اليتم  
فبنوعية بالنسبة اليها في غير هذا فظهر ان كل قول لا ان حصول الصورة في شكلها على العينين لا يتخلو عن ساجدة  
قوله كما يتقوّن آية قال الصمد الشيرازي المعاصر لمحقق الدواني انهم لم يريدوا بهذا الحكم ان الكل في نوعه  
في نفسه الامرو حصة ليست فيها كيفية تصور ان يكون نوعية شئ لما يكون فيها بل ارادوا ان كل شيء  
تتحقق الحصة يكون الكل نوعاً كما اذا قلت الانسان نوع لانسان لم يرد ان نوعه في نفس الامر  
بل تريد ان تتحقق ذلك التقدير كان الانسان نوعاً فان فردية الحصة للكل انما يكون على تقدير تحقّقها  
ولا شك اننا على ذلك التقدير واقعة في نفس الامر وتمرّض عليه المحقق الدواني بان نفى وجود محصن  
في نفس الامر كما برز في محضه فان محصن تكون موضوعات في القضايا الموجبة الصادقة وموضوع في  
الموجبة الصدمية كما قد يجب ان يكون موجوداً باتفاق العقلاء كيف وانقطاع الموضوع يجب في السالبة  
وذا قد ذكره من ان حكمه يكون الكل نوعاً محصنة ناهي على تقدير امر غير واقع وهو تحقق تلك المحصنة تصرّح  
بان ليس نوعاً لها في الواقع فمكان عليهم ان يحكموا بان ليس نوعاً لها كما في الكليات الفرضية فبما بالهم  
حكموا بان نوع بني على فرض امر غير واقع ولم يحكموا بمثل هذا في الكليات الفرضية على ان هذا ما يرضى  
الامان عن الحكم من ان يجري به الاحتمال في جميع الاحكام كما انعكس والتناقض مع انهم اشتهوا محصن الامور  
الا اعتبارية الاتساعية كالاشياء غير كما لم ينفصل عن تقديرهم بانها امور اعتبارية فما الفرق بينها وبين  
ذلك الامر المسمى بالوجود ثم كفى ان الامكان اذا عرفت بان منتهى محوّه الى السبب كان رساله واذا عرفت  
بلسبب الضرورية كان حداً للجمع ان الامكان ايضاً من الامور الاعتبارية هذا كلامه وتعب عليه بما صرح به  
ان اراد بقوله محصن تقدير موضوعات آية انها تفسير موضوعات في الحقيقة الموجبة الحاشية والفرضية كقولك

## لأنه صحيح بجزئية التقييد

امكان التقييد مستلزم لاحدها فلا يلزم من نوك وجود الموضوع بان اراد انما التقييد فهو موضوعات  
 في الحقيقة الموجبة الفعلية الصداقة فهو تم القول لا يخفى على المنصف ان كلام معاصر الحق في  
 هذا المقام خال عن التحصيل لانه ان اراد بقوله اذ حصة ليست فيها اذ ان الحصة اختراعية صرفة  
 واعتبارية محضة وليست موجودة في نفس الامر اصلا لا بنفسها ولا بمنشأ انتزاعها كما هو ظاهر كلامه  
 فلا يخفى انه سفسط اذ حصة الوجود مثلا امر انتزاعي مشرع عن منشأ صحيح موجود في نفس الامر فلما كان  
 واقعته الانتزاعيات عبارة عن واقعية ناشية وتقعها في نفس الامر عبارة عن صحة انتزاعها عنها  
 لانه لا وجود لها مع قطع النظر عن وجودها الذهني المشرع في مرتبة الحكاية لا بمنشأها فلها وجود تحقق في  
 نفس الامر بمعنى ان منشأ انتزاعها تحقق فيه غاية الامر ان لا تحقق لها بنفسها الابدال الانتزاع في مرتبة الحكاية  
 وخصوص الجائز الذهني فالقول بانه لا حظ لها من الوجود في نفس الامر سفسط ان اراد ان الحصة ليست  
 موجودة بنفسها في نفس الامر وان كانت موجودة فيها منشأ انتزاعها مع كونه خلاف المفهوم من كلامه في  
 الوجود بهذا المعنى لا يجدي فيما هو بصدده ان لا يكون معنى قولهم كل مفهوم نوع بالنسبة الى حصة انه نوع ليس  
 في نفس الامر اذ الوجود في نفس الامر اعم من ان يكون بنفسه او بمنشأ انتزاعه ومن هنا ظهر ان ما قال  
 المحقق من كون الشخص موضوعات في القضايا الموجبة الصداقة وجوب وجود الموضوع في الحقيقة التامة  
 الصداقة في غاية التحقيق وذلك لان بعض امور انتزاعية والانتزاعيات لها تخوان من التحقق والوجود  
 الاول وجودها بوجوه المنشأ والثاني وجودها في الذين بعد الانتزاع في مرتبة الحكاية بوجوه منشأ في وجودها  
 فاذا انتزعا حصة مثلا عن منشأ فلا يترك لما توجد في خصوص الحائط الذهني بوجوه منشأ في وجودها  
 محصورا بان قلنا وجود زيد ممكن مثلا فلا شك ان حصة الوجود بالمعنى المصدرى صار موضوعا للحقيقة الفعلية  
 الصداقة والفرق بين قولنا اجتماع التقييد مستلزم لاحدهما وبين قولنا وجود زيد ممكن اجلي من ان يخفى على الجاهل ان  
 قوله لانه صحيح بجزئية التقييد لا يخفى انه اذا كان التقييد جزءا من حقيقة الحصة فلا معنى لكون الطبيعة نوعا بالانتماء  
 اليها اذ النوع تام ماهية افراده والطبيعية جزئية حقيقة الحصة لدخول التقييد فيها لاتمام حقيقتها واحتمال  
 يكون مغايرا للكل ولا يكون محمولا عليه هلهما وبما قيل انه على تقدير كون التقييد جزءا كانت الافراد محصورة  
 مع تعابيرها بالذات كلها متحدة بالنوع لان التمايز بينها انما يكون بدخول تقييدات مخصوصة  
 مأخوذة في ذواتها على وجه الجزئية فبعد استقلا تلك التقييدات لا يبقى في الكل الا الطبيعة  
 الواحدة المتفقة هي فيها ولا معنى بالاتحاد والنوع لا هذا فلهذا ان من قبيل بيانات الجاهل

ففرغ التفسير على هذا التفسير كما وقع من الاستاذ في شرحه علم لا يظهر وجهه على ان الجزئية الذهنية  
غير متحركة لاستيعاب الاتحاد بين المتباينين وانما محل التقيد على الطبيعة والخاصة الثانية على كل المركبة عينية لا على  
اولا معنى كون الافراد المتباينة بالذات متحدة بالفرع بل لا معنى لتجانس النوعي الا ان التباين بالذات لا يتكاد  
النوعي الا بالاتحاد بالذات وهذا غير محتمل على كل من ترعرع عن الدامنة ولو قليلا وما قوله فبعد تهاطأه فمجرداً  
او على هذا يلزم كون الافراد الانسان والفرس متحدة بالفرع او بعد تهاطأه خصوصيات الماخوذة في ذواتها  
انما هي لا يتقيد الا الطبيعية المحوالة المستعدة هي فيها بل يلزم ان التقيد الثالث النوعي بين كل من جنس تحت  
جنس عال كما لا يخفى وتمامه ما يقال على تقدير جزئية التقيد للصحة ان الطبيعية قد توفقه بمسمة بالقياس الى ان  
تكون محمولاً عليها وقد توفقه بشرط لا شيء فلا محتمل كما قالوا في الجنس ونوعه الطبيعية انما هي حين اخذها بالشرط  
قوله ففرغ التفسير الاعتباري انهم هذا الكلام من استاذ المحشى مشاهد على عدم جرمه الى شرح العلم بالاستاذ  
وذلك لا بد ان يقال استاذنا في المحشى في شرح العلم الطبيعية اذا اخذت مع قيدا كان الماخوذ فردا للطبيعة  
واذا اختلفت معناه الى قيد ما على ان يكون القيد خارجا عن التقيد من حيث هو تقيد داخل كانت حصته  
فكانت حصته هي الطبيعية والفرق بخوس الاعتبار متقيد وهذا الكلام صريح في دخول التقيد في الحصته في الثاني  
فقد اذ معنى هذا الكلام ان الطبيعية اذا اختلفت فيها قيدا الى قيدا بان يكون التقيد من حيث هو تقيد داخل  
كانت الطبيعية حصته فالإضافة انما هي في الالفاظ وحصته هي الطبيعية ولو كان عرضه ان التقيد داخل في حصته  
أصحت مكانه ان يقول اذا اخذت مع القيد بان يكون التقيد داخل القيد خارجا كما قال في تفسير الفرد  
اذا التقيد مع قيدا آه وانما قال كانت حصته ولم يقل كان الماخوذ حصته كما قال في تفسير العشرة  
كان الماخوذ فردا في تفسير قوله والتقيد من حيث هو تقيد كيدل ولا تظاهرة على التقيد الماخوذ في حصته  
تفسير آخر معتبر فيها كما قال صاحب الالفين السمين ان المقيد في حصته هو التقيد بما هو تقيد بالان  
يجعل الانشآت اليه بالذات من حيث انه لا يرتفع عن الطبيعة فكما يرجع الى ان يصير قوله كما يجب نقله  
من المحشى بل الكلام استاذنا في المحشى ماخوذ من كلام صاحب الالفين السمين فحمل كلامه على خلافات هذه  
وخلات المتبادر من عبارة بعيد عن الغطره فقد استبان ان تفرغ التباين الاعتباري في كلام شارح العلم  
ليس على التفسير الذي توهم استاذنا في المحشى تفرغه عليه لان هذا التفسير صريح في جزئية التقيد بخلاف تفسير شارح العلم  
قوله على ان الجزئية الذهنية التي حاصلة انه لو كان التقيد جزئيا من حقيقة حصته فلا يخلو ان يكون التقيد جزئيا  
لما اوجزنا خارجا لا يميل الى الاول اذ لو كان التقيد جزئيا فمهما خلا من حمل على الكل وعلى الجزء الآخر كذا  
لا بد من حمل الكل على الاخر اذ لا جوارا للذهنية متحدة مع الكل في انفسها ذهنا وخارجا مع ان الامر ليس كذلك

وأيضا على تقدير عدم دخول الأظهر بينهما وبين الشخص على راسي لهاذين فرق لهم إلا ان يتكلمت غاية تكلف  
ويقال ان الدخول في المقوم والعنوان دون المقصود والمنون كما ان النسبة واقعة في المقوم الحقيقية دون حقيقة  
وكما ان الشخص مغل في عنوان الشخص من المنون الفرق بينهما وبين الشخص ايضا باعتبار العنوان كما في منقول  
المقدمة العادية الطبيعية فارتفع الاضطراب استقام التقدير بما ظهر في الآن لعل منه شيء بعد ذلك اذ يقول  
عبد القادر كلام الامام استقام منقول في موضوعه وتوقع مثلا بذكر ان التي بها فاستمع

اذ تقييد من مقولة الاشياء الطبيعية قد يكون من مقولة الجواهر وقد يكون من غيرهما والاتحاد بين المقولتين  
محال عندهم وايضا لو كان التقييد جزءا من بينها يصير جزءا من الفصل بقوله الطبيعية فيكون الطبيعية منها لا  
اذ التقييد ان عتقته لكونها باختلفة باختلاف التبيين فيمكن الطبيعية مع كل تقييد حقيقة فالطبيعة تكون  
مشتركة بين تلك المحصنات بالمايات ولا يسيل الى الثاني ايضا اذ يلزم على هذا التقدير ان  
لا يكون الطبيعية محمولة على حقيقة اذ لو كانت الطبيعية جزءا خارجيا لكانت اجزا لا احتمال لكون احد  
احسنه اثنان خارجيا والا حصة منهما كما يجب بحقيقته وبما في كون الطبيعية نوعا لا لشيء الزائدة بسبب  
الاتحاد وكل قد يجاب عنه بان الحقيقة تطلق على معنيين الاول الطبيعية المأخوذة مع القيد بالذي يكون  
التقييد وحسب لافيه والتقدير خارجا عنه والثاني ما لا يكون التقييد واخلافه ايضا وهذا مرادون للشخص المأخوذ  
بالحصة في قولهم كل كلى نوع حقيقي بالنسبة الى حصة هو هذا المعنى الثاني وانت تعلم ان هذا لا يصح خوفا  
لكلامهم لانهم صرحوا بان لا فرد للمعاني المصدرية التزاعية سوى المحصنات الاعتبارية وان المعاني الحقيقة  
بالنسبة الى تلك المحصنات انواع حقيقية وايضا لو كان مرادهم بقولهم كل كلى بالنسبة الى حصة حقيقي  
ما ذكره الجيب لكان كل كلى بالنسبة الى اشخاصه افرادة نوعا حقيقيا ايضا وبهذا صراحة لا يخفى على احد  
قوله وايضا على تقدير عدم آه حسن لا يظهر الفرق بين احسنه والشخص على راسي لهاذين في المقوم  
ودخل التقييد في المنون فليتيم ومبارة فان الشخص عبارة عن الكل المتخصص بالشخص في الواقع من دون  
اعتبار الجبر ولما لا لا حظ واما الحقيقة فهي عبارة عن الكل المتخصص في الحظ واعتباره بان يعتبر العقل لكل  
متخصصا بالتقييد لا يكون هذا التخصص الا باعتبار العقل ولما لا هذا هو المعنى بدخول التقييد في الظاهر دون الملاحظ قال  
قوله اللهم الا ان يتكلم آه فان الظاهر من عبارة المقوم في تفسير الحقيقة حيث فسروها بالطبيعة  
المأخوذة مع القيد بان يكون التقييد وحسب لافيه والقيد خارجا عنه ودخل التقييد في  
منون الحقيقة فالقول يكون التقييد واخلافه في عنوان الحقيقة فقط ودون المعنوي يتكلم  
غاية التكلف بالنظر الى كلامهم فافهم

قول لا متعلق الاستحالة لان مقتضى من مقتضى الطبيعة قد يكون من مقتضى العجز وقد يكون من غير عجز  
 قوله حمل الموجب بالفتح اي تنافي حمل الطبيعة على تلك الافراد الذي يوجب كونها فرعاً لما قولها لانها  
 لان العجزية انما هي منسوبة من استحالة جزم الاخر كونها كل في الوجود حتى يتحقق الحمل منها  
 ولما جزمته فخلت ذلك فذهبنا احد ما توحيه به الاخر لان الاستحالة من النسب المتكررة وكذلك الخرجية

قوله لان مقتضى آه قيل ان مقتضى لا يكون الامكان في الاستحالة في تلك الاستحالات ليست برأية تحت مقتضى  
 كما المتدرج تحت المقولات الخارجة للمباني المتصلة لان اعتبارها في الاستحالات فلا يلزم الارم ولا يخفى ما فيه  
 اما اولها فلان قوله ان مقتضى لا يكون آه قوله مقتضى كما يكون المعاني في الاستحالة تكون المعاني في الحقيقة المتصلة  
 لان الحقيقة تحصل في الحقيقة الطبيعية الى قيدا بان يكون التقييد في الحقيقة خارجاً سواء كانت طبيعية او غير طبيعية  
 غير انما رايته وايضا قد اخذوا الطبيعة في القسم اعم مما ان يكون استزاعية او غير استزاعية ولو لم تكن الحقيقة الامكان  
 الاستزاعية فلا وجه لصحة الكلية الصاندة كل كمن يقتضي انما هي الحقيقة واما ثانياً فلان كون الاستحالات مطلقة  
 غير رافضة شتمت بقوله من المقولات باطل فذلك لا يتم قسم الكيف الى الكيفيات الخارجية والى الكيفيات الداخلية  
 كالزجيرية وغيرها وايضا جعلوا العدد من الكم مع كونه امر استزاعياً كما سيصح الشرح والاصواب ان يقال  
 ان مقتضى الامكان في الحقيقة كالجبرود قد ليست برأية تحت مقتضى كونها باطل عقليته وان كانت فرعاً والكل منها  
 في حصة الوجود المصدري فالوجود المصدري ليس برأية تحت مقتضى من المقولات فلا يلزم فيها مقتضى كونها  
 جزءاً منها في الحقيقة المركبة من مقولتين قبايتين في اتحادها وان كان مقتضى التقييد جزءاً منها في حصة الوجود المصدري  
 قوله لان العجزية الذاتية انما قال شيخ في المقالة الخامسة من الهيات الشارفاً اتحاد الجنس بالجنس ليس الا انه  
 شئ كان كمن يفسر الحق بالمتدرج بالجنس بالقوة واتحاد المادة بالصورة والمجرد بالمجرد الاخر في المركب فافاً  
 هو اتحادها في شئ واحد من مقتضى لازم له وعارض فيكون الاشياء التي فيها الاتحاد على اصناف احدها ان يكون  
 كالاشياء والمادة والصورة فيكون المادة شيئاً لا وجود له بانفرد ذاته بوجه وانما يصير بالفعل بالصورة على ان يكون  
 الصورة امر خارجاً عنه ليس احدها الاخر ويكون المجموع ليس ولاد احد منهما والشئ في اتحادها شيئاً  
 يكون كل واحد منهما في نفسه مستغنياً عن الاخر في القوام الا انها تحت فيحصل منها شئ واحد اما بالتركيبة  
 بالاستحالة او بالاتحاد ومنها اتحادها ببعضها لا تقوم بالفعل الا بالانضمام اليه وبعضها تقوم بالفعل فتقوم الكثرة  
 لا تقوم بالفعل بالذي تقوم بالفعل بجميع من تلك جملة تحتة مثل اتحاد الحجر واللبا من هذه الاقسام  
 كلها لا يكون اتحادات فيها بعضها بعضاً لا جملتها اجزؤها ولا كل اجزئتها شئ منها على الاخر المتواحدة ومنها  
 اتحاد شئ بشئ قوة هذا الشئ منها ان يكون ذلك الشئ لان يفسر اليه فالذي من مقتضى من مقتضى يكون

فذلك المعنى نفسه استلزامه كل منها ذلك المعنى في الوجود وحيث المعنى الآخر معين بوجوده بان يكون  
 ذلك المعنى معناه فيدها كما يكون آخر من حيث التعمين والابتنان في الوجود مثل المتحد انما معنى يجوز ان يكون  
 هو الخط واسطو لمعنى لا على انه يقارن شي فيكون مجرهما الخط واسطو ولمعنى بل على ان يكون نفس الخط ذلك  
 او نفس السطح ذلك لان معنى المتحد هو شي يتحمل مثلا المساواة غير مشروطة فيه ان يكون هذا المعنى  
 فقط فان مثل هذا لا يكون جنسا كما علمت بل بلاكه بل غير ذلك حتى يجوز ان يكون هذا الشيء القابل  
 للمساواة هو في نفسه اي شي كان بعد ان يكون وجوده لذاته بالوجود اى يكون محله لا عليه لذاته كما  
 سواء كان في بعد واحد او بعدين او ثلثة فلهذا المعنى في الوجود ليس الا احدية ولكن الذي يتحمل امر حيث  
 يقتضيه وجوده غير وان ان الذين اذا اضاف اليه الزيادة لم يصفها على انه معنى خارج لا على  
 القابل للمساواة متى يكون ذلك قابلا للمساواة في حد نفسه وبما شئ است من صفات السب خارجا  
 عن ذلك بل يكون ذلك تخصيصا لقبول المساواة انه في بعد واحد فقط او في اكثر منه فيكون القابل  
 للمساواة في بعد واحد في هذا شئ هو نفس القابل للمساواة حتى يجوز ان يقول ان هذا القابل  
 للمساواة هو الذي هو في بعد واحد وبالعكس فلا يكون هذا في الاشياء التي صنعت ههنا اى كانت  
 كثره لا شك فيها في كثره ليست من الجملة التي تكون للاجزاء بل تكون من جهة امر غير محصل او محصل  
 فان الامر المحصل في نفسه يجوز ان يتغير من حيث هو غير محصل عند الذين يمكن ان هناك غيرية لكنه انما هو  
 محصل لم يكن ذلك شيئا آخر الا بالاعتبار المذكور الذي للعقل ومدة كان التحصيل ليس على كل محصل  
 ويحققه فلهذا يجب ان يقتضيه التوحيد الذي من الجنس والفصل شئ واحد متعدها كذا من ذلك في كل  
 ان الاجزاء الزمنية متحدة في نفسها مع كل حلا وتفراد وجودها اجزالات الاجزاء الخارجية لها ان في كل  
 قوله فاحتمال زمنية احدها في كل ان خارجية احدها لا بد ان تستلزم خارجية الباقي وكذا ان زمنية احدها لا تستلزم  
 زمنية باقى الاجزاء لان الجزء الذي ما يتحد مع الكل وانما هي الالاتية مع خارجية الزمنية انما تستلزم الاتحاد بين  
 والجزء فقط لا الاتحاد بين نفس الاجزاء لا غير وانما جارية في ذلك فعلية في جريان يكون مع الاجزاء زمنية متحدة مع الكل  
 بعضها خارجية غير متحدة معه ولا آتية فيه فلا وزن لم يعرج في كلامهم لكن كسبان يكون من غير انهم اذ كل واحد  
 من الطبيعة والاشخاص جزء للشيء عند الباقي مع الاول جزء من شئ والاخر جزء خارجي ولا يمكن صلاح هذا الكلام من غير  
 حله على ذكره ان الاصطلاح ذوو شرط الاتحاد بين نفس الاجزاء لا غير فكل انسان نوعا بالنبوة الى زيدا او كان الشخص محله لا  
 عليه كما لا يخفى مع التقييد بغير خارجي لمتوحد في كل جزء منى كما في شئ من المتعدين فلهذا انما كان استلزامه

وشرح بقول هذا الكلام مع هذا المطلب الطويل خال من الحصول لتفصيل ما اولا فلذلك قد عرفت انفسا  
كلام الشيخ في الشق الاول والجزء الثاني متحدة في انفسها مع كل في الوجود والمركب الذي موجودا واحد  
بغير من القليل مع كل الى عام مبهم فخاص محصل فالتركيب من الاجزاء التي هي بنوعيتها بنوعيتها  
يكون كما هي في المركب ذاتا واحدة فيكون هناك امر واحد هو عين كل واحد منها وعين المركب الاخر فالقول بان  
الجزئية التي هي بنوعيتها انما تستلزم الاتحاد بين الكل والجزء فقط لا الاتحاد بين نفس الاجزاء الاخر بخلاف مقتضى ما  
ومناف لتقسيمها مع فضلا عن ان يكون هو عين مرادها وانما ثانيا فلان ان كان المراد يكون الجسمانية  
التي هي بنوعيتها مستلزمة للاتحاد مع الكل وعدم استلزامه للاتحاد مع الاجزاء الاخر انما هي بنوعيتها التي هي بنوعيتها  
الاتحاد مع الاجزاء الاخر اصلا فلا يخفى انه مستلزم لان الجزئية التي هي بنوعيتها مستلزمة للاتحاد مع كل اتحاد مع الاجزاء الاخر  
ايخر في شئ من ان كان المراد ان الجزئية التي هي بنوعيتها تستلزم الاتحاد مع الاجزاء الاخر مستلزما لا على مقتضى  
تقسيمها غير ان مقتضاه وانما ثانيا فلان لا يخفى على من طالع كتبهم انهم قد عرفت ان المركب جسمان واحد هما المركب  
الذي هو موجودا واحد لا يكون اجزاء متمايزة اصلا الا في محاط العقل فلا يكون لكل واحد منها وجود مستقل ممتاز  
عن غيره بل كل واحد من هذه الاجزاء موجودا على المركب وكل واحد منها على بعض موطناته والثاني في المركب الخارج  
وهو عبارة عما يكون لكل واحد من اجزائه وجود مستقل في الخارج والذات وان لا يكون بعضها متحدة مع بعض  
ولاحظ كل ثم ان كانت هذه الاجزاء الغير المتمايزة متمايزة بعضها الى بعض فسمى المركب حقيقة والاشياء باريها  
ولست شعري ان المركب الذي احد جزئيه ذاتي والاخر خارجي واخل في اعي قسم من تسمية ولعل هذا  
قسم آخر في المركب بنوعه بين المركب الذي هو خارجي قد غفل عن اعتباره الحكماء الكبار والاولى الاية في كتاب  
والاخر في كتاب الاشارة الى حقيقة متعقبات في الاجناس الفصل في تعقباتها ان يكون احد اجزاء المركب  
ذاتا بغيره جزءا بغيره لما وجوده بنوعه بنوعه الفصل في اجناسه مع انه خلاف  
ما قرر عن جسم وانما خامسا فلان قولنا اقل واحد من الطبيعة والتشخيص ليس شئ من اقل من يقول ان الطبيعة  
والتشخيص جزءان للتشخيص سببه الطبيعة الى التشخيص عنده فبذلك ينسب الى الفصل كما مرجه بهيودا فبذلك ينسب  
في شرح المواضع حيث قال في شرح قول صاحب المواضع ان الطبيعة والتشخيص جزءان من التشخيص كما ان الجنس  
امر منهم في العقل كمثل مولات متعددة ولا يتعين شئ منها الا بانقسام الفصل فيهما مع ان جعل وجوده في الخارج  
ولا يتمايزان الا في الذهن بل الماهية النوعية تتصل بمولات متعددة ولا يتعين شئ منها الا بالتشخيص منقسم اليها  
وبما هي ان في الخارج ذاتا وجلا وجودا متمايزان في الذهن فخطا لليس في الخارج شئان اعداها الماهية  
الاشائية والثاني في التشخيص حتى يتركب ففرقها والالم يصح عمل الماهية على افرادها بل ليس هناك الامر وجوده



قوله لا يمتنع تقديره لا يقال يمكن الفرق باعتبار الاعتبارية في الطبيعة الماخوفة في الأفراد المتحدية  
وعكسها في الشخصية إذ لو كان لا كذلك لما صح جعلهم احدة قسما للشخص فانه شرط اتحاد قسم قال  
في بعض تعليقاته ان ليس الخراج الاشياء محض صانعها بعد ارض محضته ويقال للشخص ثم يقتل قد ينفذ  
ذلك الشيء من حيث هو مع قطع النظر عن العواضيق يقال المطلق ومبطل الطبع وقد ينفذ معا بان يكون كل منهما  
والقيود داخل او القيد داخل والقيود خارجا ويقتل المقتول

اعني المورية الشخصية الا ان العقل يقتضي ان ما يتصل به شخص محصل لما هيته النوعية الى الجسدي والفصل في الامور  
فصل على كون الطبيعة الشخصية جزئين اثنين من شخص عند من يقول بكونها جزئين منه ومن هنا نظر ان قوله  
ولا يمكن مطلق هذا الكلام آه ليس بشي اذ يمكن مطلق ذلك الكلام بان يقال لما هيته مبهمة بالقياس الى ان  
اليها الشخص لا على انه خارج عنها الا على ما لم يل على ان يحصل له بالاشارة يحصل امر وانما ذلك هو الماهية  
وبعبارة الشخص مثل ما قالوا بعينه في ما ليس في الشخص من العقل ولا يلزم ان يكون الانسان في ذاته يتصل بمحيط  
قوله لا يقال يمكن الفرق انه انت خبير بان المستحق من الحصة والشخص بهذا الفخر غير صحيح بل هو قائل بان  
الطبيعي في الاعيان لا عندك في وجوده فيه اما عدم صحة عند من يقول بوجوده في الخارج فلان كونه عند  
عبارة عن الكلي المضاف الى قديمه او الموصوف به بان يكون التقدير من حيث هو كونه اخصر  
خارجا عنه سواء كان المضاف اليه او الموصوف به من الامور المتراعية الموجودة في الخارج العقل المتراعي  
او من الامور المتقدمة الموجودة في الاعيان بوجود الاشخاص اما عدم صحته عند منكري وجوده في الخارج  
فان الطبيعة الماخوفة في كليها متراعية اعتبارية وليست بوجوده الذاتي لولا خطا الذي هو اعتبار  
قوله فانه شرط اتحاد القسم لا يعني عليك ان اتحاد قسم الشخص والجمعة لا يصح الا على تقدير وجود  
الطبيعي في الخارج اذ على تقدير وجوده في قسم الشخص ليس للماهية الموجودة في الكلي اعتبارية بل هو  
واما قسم الحصة فقد يكون ماهية اعتبارية غير موجودة في الخارج وقد يكون ماهية حقيقة موجودة  
وان كان المراد باتحاد قسم الشخص والجمعة ان مقسمها قد يكون واحدا لا يميز مع كونه غلظا للسادات  
فلا تشبهها بكلام الشارح المعنى على كون الكلي الطبيعي من الامور المتراعية الاعتبارية ليس في محله  
قوله قال المحشي في بعض تعليقاته ان هذا الكلام من الشارح وان دل على اتحاد قسم الشخص والجمعة لكنه لا يصح  
الا على مذهب من ينفي وجود الكلي الطبيعي في الخارج اذ على مذهب من يقول بوجوده في الخارج بنفسه  
موجودة في الاعيان اما انقسام الشخص كما هو مذهب الشارح واخراجه وانما ينقسمها بل انقسام شخص عرضي عارض  
كما هو مذهب من يقول ان نفس الماهية الكلية باهي ما به الاشتراك ما بالامتنان في الشخص ليس امر ازاما

قوله على راي المتأخرين أي بعضهم القائلين بعدم جزئية الشخص حقيقة الشخصية فان الكثير من كما يشعر بعض عبارات المشي في بعض المقامات تقتضون أكثر التقيد في القول بحقيقة قولهم الا ان يحلف غاية الحلف في الكلام من اعتبار دخول التقيد في مخرج التصدي فيها الدخول والخروج بالشبهة امر واحد وهو المنع

عارضاً لا منضمّاً اليها ولا منسجماً عنها بل لما هيته بنفسها فتشترط تعيين في انحاء الوجودات وبالجملة ليس مجرداً بل مطبوعاً على ذلك التقدير وتوقفاً على اعتبار العقل وانزاعه عن الشخص الموجود في الخارج واخذ من حيث هو مع قطع النظر عن الشخص نفسه الصحة ليس هذا وقد قسم الشخص ليس الى الماهية الموجودة في الاعيان انهم اصبحت قد تكون بارية اعتبارية انزاعية وقد تكون بارية حقيقة موجودة في الخارج اما بانضمام الشخص فليس بلا اعتبار شيء وعرض عارض ثم ان هذا الكلام من الشارع محظوظ بالانه بيان للمعنى للاتحاد بين الكل الطبيعي والشخص شيئاً جزئياً كلياً في الخارج مع ادخال الفرق بين القول بوجوده في الخارج وبين القول في وجوده في معنى الاتحاد والذي ذكره الشارع ما يتقرر بما هو في قوله أي بعضهم قال في راي شيعي اشارة الى دفع سوال يريد على الاستاذ وهو ان المتأخرين قالوا ان بحجته الشخص فكيف يمكن قولهم ان الشخص لا يتقرر على تقديره فذكره فدفع بان المراد من المتأخرين بعضهم انتهى الى ان السبب في تقرير السواء ان يقال على تقدير دخول التقيد في عنوان الصحة دون منضمها لا يوجب الحكم بعدم اعتبار الفرق فيما بين الشخص على راي المتأخرين مطلقاً او بعضهم كصاحب المواقف وغيره قالوا ان بحجته الشخص حقيقة الشخصية لا يتقرر الا بالاراء الذي ذكره المشي في غير ما عليه الادوية على استازة ويحتاج في الاجابة عنه الى ما ذكره في الامتداد من قبل استازة قوله يقتضون أكثر التقيد كما اعلم ان الشخص المطلق على تعيين واحد بما معناه المصدق على التأخر أي نفس الشخص والتعيين في الامر عدمي ليس موجود في الخارج والثاني مصدره ومنشأ انزاعه أي ما يتغيره أي الشيء كالتصدي غير صادق على غير من في نفسه لا يخرج من هذا المعنى لا يمكن ان يكون امر عدياً انزاعياً لو كان كذلك لابلده من في تلك المراتب الى الواقع مع قطع النظر عن اعتبار المعبر ومنزلة المفاد من والامتناع من منشأ آخر يكون وجوده بلا اعتبار العقل وانزاعه فان كان هذا المنشأ اذ يتغير امر انزاعياً يجري الكلام في منشئه ويتبين بالاشبهة الى امر موجود في الواقع مع عزل الملاحظ عن الاعتبار العقلي والملاحظة الذهنية تكون في الحقيقة منشأ تلك الانزعاجات فهذه الامور الموجودة في نفس الامر مع قطع النظر عن الملاحظة والاعتبار هو ليس بالشخص قد يختلف في نفسه فذهب بعضهم كصاحب المواقف وغيره الى انه جزء من الشخص فذهب الى الماهية نسبة الفضل الى الجنس وقد تم تقريره في المذهب منصف لا واعتراض عليه الشارع في حواشيه حسن البداة في بوجه ثلثة الاول ان حقيقة الشخص على هذا التقدير تكون مركبة من النوع والشخص تركيباً اجلياً فيجب ان يكون هذا جزءاً من خارجيات اذا اجزأه الذي يحكمه اذا اجزأه الحركات

ومن المبين ان ليس هنا جز خارجي غير المادة والصورة اللتين مجزئتهما انفسهما الفصل الثاني  
 ان الشخص لو كان جزا عقليا لشخص لوجب ان يحل عليه حملا بالذات واللازم باطل اذ لا يتصور الاتحاد  
 الحقيقي بين الشخص الذي هو شخص بذاته وبين الشخص الذي ليس متحدا بذاته الثالث انه يلزم على  
 هذا التقدير ان لا يلائم الذوات ما هو حقيقة الشيء بل ما هو جز منه لان الشيء لا يتجسس في الذوات بموته  
 وانت تعلم ان الاعراض الاول مبنى على اللازم التكميل في العاقل يكون الشخص جزا من حقيقة الشخص لا العاقل  
 فذلك الاثر او غيره وارد عليه صلا واما الاعراض الثاني فمبنى غاية استعلا اذ قد عرفت في تقرير هذا الموضوع  
 ان صاحبه انما يقول ان الماهية التي ليست بمشخصة متحدة مع الشخص بالذات وذلك لان الماهية انما  
 مبيته بالقياس الى الاشخاص فيضم اليها الشخص لا على انه خارج عنها لاحل كمال على انه يحصل لانها ماسا  
 فيصير النوع انضمامه صلا يحصل امر واحد فذلك الواحد بعينه النوع وبعبارة الشخص لا يقول ان هنا شخصين هما  
 شخص الذات الاخر شخص العرض هما صلا يتحديان بالذات حتى يرد عليهما قال فذلك لا يلزم مبنى على عدم فهم المراد  
 واما الاثر الثالث فنعلم ان اللازم ملزم عند العاقل يكون الشخص جزا من حقيقة الشخص لا يقول كمال  
 في الذوات جزا من الشخص الذي يتشخص في الذوات شخص كجزء من الشخص الذي ذكره غاية الامر ان المعلوم ان كل شيء جزا من الكل  
 وقد يورد على هذا الوجه بطلان الاتحاد بين الاثنين فقال وقد ثبت لهم ان الشخص عرض للماهية  
 منضم اليها في الواقع والماهية من حيث هي هي الموجودة في الكل معروفة للشخص يصير معدوم في الشخصيات  
 الكثيرة اشخاصا متعددة موجودة بوجودات متعددة فالموجود في الخارج مشايان الماهية لا يشترط في الشخص  
 ان الماهية الحادثة للشخص في المذهب باطل اما اول فلاذ لما كان الشخص عرضا للماهية في نفس الامر  
 منضمها اليها فلا بد ان يكون الماهية متقدمة بالذات على عروض هذا العارض من مرتبة الوجود من حيث  
 مرتبة العارض مندرج فلا يخلو اما ان يكون الماهية في تلك المرتبة فاما اول لا يسل الى الثاني من قولهم ان  
 في تلك المرتبة فاما يكون كشيء صلا معنى تقدمها على العارض لا عروض العارض لما وعلى الاول لا بد  
 ان يكون الماهية في تلك المرتبة متميزة بها انما لا تميز ليس لذات ووجه الاستيعاب في تميزه الى هذا الشخص  
 العارض فلا يكون ما فرض به الاستيعاب الاستيعاب فليكن ما فرض تشخصا تشخصا اذ الشخص عبارة عما بالانبات  
 وقد يتحقق ان هذا العارض ليس متشخصا الاستيعاب واما ثانيا فلاذ لو كان الشخص عرضا للماهية منضمها اليها فلا يمكن  
 ان يكون قائما بها وحالا فيها اذ العروض عبارة عن القيام والاول ومن المقرر في مدارك الحكماء ان تغير الكمال  
 نوع تعيين المحل حقيقة الشيء هي عروض الشخص في نفس الامر متعينة في نفس الامر قبل عروض الشخص وقوله  
 بالذات فلا يكون هذا العارض تشخصا بمعنى ما بالاستيعاب في نفس الامر واما ثانيا فلاذ قد ثبت في محله ان الماهية محمولة

بأجل البسيط بمعنى ان اثر الجاهل في الواقع نفس الماهية بلا زيادة امر وعرض عارض غايز صارت فراه حقيقة  
 من الخاص منجولة بجعل كثيرة فاما ان يكون اثر كل حل من تلك الحلول نفس الحقيقة بلا زيادة امر وعرض  
 يكون نفس الماهية بلا عرض عارض وزيادة شئ متشعبة شخصات متعددة وتعيينات كثيرة ولا يكون  
 لعروض الشخصات مدخل في تعدد ما يتاخر باصلا فلا يكون الشخص عبارة عن الماهية المعروفة للشخص  
 بل الماهية بنفسها بالانضمام امر وعرض عارض تميز لفراد استكملة وخصوصا متعددة في اتحاد الوجود واما  
 ان يكون اثر حل من تلك الحلول نفس الماهية بذلك العارض الذي هو الشخص فيكون اثر الجاهل على ما  
 بذلك العارض انضماما بجعل القول بأجل البسيط وما قيل ان اثر الجاهل في الاشخاص الماهيات المعروفة  
 للشخص فاما يصح على القول بأجل المولف ولا يصح على تقدير القول بأجل البسيط ولا امر وعرض الشخص  
 الماهية ان كان قبل الجاهل فلا يكون اثر الجاهل الماهية المعروفة للشخص لا يقال اثر الجاهل عرض للشخص  
 لا بالقول فيكون اثر الجاهل غلط الماهية الشخص فيكون الجاهل توفيقا وان كان عرض للشخص بعد الجاهل فلا يكون  
 الماهية المعروفة للشخص اثر الجاهل وبما جملته لا كان الجاهل البسيط ان الجاهل حل نفس الماهية التي لم يكن  
 به شيئا قبل الجاهل فالماهية حين تقرر ما تميز شخصها وتمازاة وتعيينات بذلك الجاهل نعم لو كان اثر الجاهل البسيط  
 انضماما لعارض كان لما ذكره القائل وجب فقد ثبت انه على تقدير القول بأجل البسيط لا الجاهل  
 القول يكون الشخص عارضا عن عوارض الماهية كما لا يخفى على من فهم سليم وتحقيق المقام ان مهنية  
 مشهورين الاول في وجود كل شئ في الخارج والقول بان الوجود في الخارج انما هو الخاص في جوه  
 بسيطة واما في الكليات منتزعات عقلية تميز عنها اشقل من تلك الهويات البسيطة فالطابع على هذا التقدير  
 هو جوه الآتي الذم في الاشخاص والهويات البسيطة التي هي موجودة مناش لا تضارح الطابع وتمازاة بها  
 والشخصات يصعب نفوسها البسيطة وليست حقيقة مشتركة بين تلك الهويات كون حروفه للشخصات متعددة موجودة  
 بوجودات متعددة بعروض شخصات كثيرة في نفس الامر لا باعتبار الذم من اشتراكه على هذا المذهب ليس الشخص  
 منعنا الى الماهية اذ الماهية موجودة في الخارج حتى نضم اليها الشخص لا جزاء حقيقة الشخص ان حقيقة الشخص  
 ليست الماهية البسيطة المتمازاة عن الاعيان نفسها وليست الحقيقة الكلية موجودة في الخارج حتى يكون الشخص  
 حقيقة خزانة من حقيقة الشخص ما توهم السيد المحقق قدس سره ان القول بخبره الشخص حقيقة الشخصية  
 هي على ان لا وجود في الخارج لا لخاصة الكليات منتزعات عقلية عنها ليس شئ لا اذ لا يمكن الطابع موجودة  
 في الخارج بل صار وجودا في اعتبار العقل فقط فاما في كون نسبة الشخص الى الشخص كالجاهل على الطابع على  
 تقدير القول بكون الشخص جزءا من حقيقة الشخص موجودة بعين وجود الاشخاص ان الجاهل موجود بعين وجوده

فانه لا يستوي دخول كليهما في المفهوم التبعيري لهما فالتقول بخلافه لا يتأني الا بكتاب الحكمة بان يقال  
الدخول بالنسبة الى العنوان المخرج بالنسبة الى المنزلة قوله ويقال ان الدخول في المفهوم التبعيري  
عليه عبارة الاقنيسين حيث قال ينبغي ان يتبادر النظر في اعتبار التقييد على انه تقييد ولا يعمل في اللفظات المستندة  
بالذات من حيث انه امر متبرع بالطبيعة كما يرجع الى ان يصير موقفاً

والمتأني القول بوجود الكلي الطبيعي في الخارج وعلى هذا ان يقال ان جزر الحقيقة الشخصية وتسمى بها احوال  
الفصل مع التفرع كما هو مذهب صاحب المواقف وغيره وهذا لا يتفق باطل لما ثبت من ابطال اتحاد الاثنين  
مطلقاً وانما ان يقال ان الحقيقة الكلية من حيث هي عين مجموع لتيها من الجاهل تخصيص بنفسها اتماماً لما قلناه  
بما زيادة امر عليها وعروض ماض كما استقرت في شخصته وتلك الذات كما انها ما بالاشتراك كك  
ما بالاشتراك في الاصل بلا عروض عارض والصفات امر فني بنفسها كلي وعام مشترك ومطلوب وينفصلها  
حاصم شخص وميزان فقلت هذه الاوصاف منافية اذا لم يمتد في الشخص والاطلاق والاشتراك  
الشخص والاشتراك في واحدة فقلت معنى الكلية والعموم والاطلاق والاشتراك في ان الحقيقة  
ليست بمقتضية على تعيين ومعرفة على خصوصية بل نفسها مقتضية بقررات متعبدية ومقتضية بتعينات  
كشيرة فالكلية والاشتراك والعموم والاطلاق ليست منافية للتعيين والخصوصية مطلقاً بل هي  
تعيين والتعبد على شخص يتأني الاوصاف المذكورة وهذا المذهب هو الحق وبالاتباع حق والذكر  
عليه انه قد ثبت وجود الكلي الطبيعي في الخارج بدلائل قاطعة وبراهين ساطعة لا مجال فيها للشك والرواية  
ومع شجرت وجود الكلي الطبيعي في الخارج لا سبيل الى القول بكون الشخص ماضاً واصلها ان كان  
منفصلاً او متبرعاً وايراد دلائل وجود الكلي الطبيعي في هذا المصنف ام يستدعي غير وجاعاً في وجه الكلام  
قوله فانه لا يستوي انه لا ينبغي ان المفهوم التبعيري للصحة ليس الا الكلي المضاف الى غير ذلك  
بان يكون التقييد من حيث هو تقييد اي من حيث انه رابط بين المطلق والتقييد كراهة للمؤلفين في هذه  
واعتلا فيها والتقييد يعني المضاف اليه او حقيقة خارجية عنها كما هو موضح في عبارة الاقنيسين التي سبقنا  
فالقييد ليس دخلاً في مفهوم الحقيقة بل هو مضاف الى المطلق لانه من حيث انه مضاف الى المطلق الموصوف  
من حيث انه موصوف بان يكون المضاف اليه او حقيقة خارجية عنها لتقييد بما هو كذا اعتلا فيها ولعل المفسر اراد  
بالمفهوم التبعيري للصحة اللفظ التي يصير بها عن صمدان حقيقة كما يقال وجود زيد حصة للوجود ولا ريب ان  
زيد ادخل في ذلك لانه في انصاف التقييد لا يقر دخلاً في المفهوم التبعيري للصحة ولا ينبغي سماجته  
قوله فيعتبر التقييد التام فذلك لانه لو لم يعتبر التقييد من حيث انه تقييد بل من حيث انه قيد لم يكن له محروماً

الاول غير القيد الاصل فتعوز المحسة فردا من حجب ان تستشعر بان المستشعر في كل مرتبة هو تقييد حتى لو لوحظ التقييد  
بالافتات اليه على ان تنسب اليه التقييد بما هو تقييد وتفسير قيد آمن حيث هو نفسه فهو من الغضبات كان تقييد  
التقييد ولو اعتبره التقييد قيد كان التقييد التقييد التقييد بالتقييد وكذا الى حيث انتهى ملاحظه الفصل

ثم هنالك كلام وهو انهم قالوا ان بعد ذلك حصل شيء واحد فلا يكون بينهما امتياز الا بالنظر الى التقييد والتقييد  
معتبر في نفسه فتعوز المحسة كما هو جازم فلا بد من اعتبار التقييد مع التقييد حتى يحصل التقييد ثم بعد ذلك حاله في التقييد والتقييد  
التقييد الى غير النهاية كما في سبيل الزمان الى النهاية وكما ان ثمة يوجد بين الامور المترتبة ترتيبا  
به الزمان كما في سبيل الزمان الى النهاية والتقييد امر موجب للترتيب في التقييد والتقييد التقييد فيلزم ان التقييد  
بكنها تقييد اصلا لا امتناع احاطة الزمن بالاقتران واجاب عنه بعض المتقين بقدر ان التقييد ليس  
معصيا حتى يكون التقييد بالاضافة والتقييد بل معنى حرفي بل هو التقييد والتقييد لو لوحظ التقييد من حيث انه  
معنى مستقل فلا بد في جملة حصة من اعتبار التقييد وكذا الى ان انتهى الاعتبار فلا يلزم عدم استقلال التقييد  
قوله الا غير القيد الاصل قال في الحاشية كما تقول وجوده مثلا فريد قيد الوجود ولا يلزم ان يلتصق اليه  
موجب حيث انه امر متبرع بطبيعة الوجود ونسبة بينهما ملحوظة من حيث انها تقييد وربط الامر من حيث انها  
امر مستقل متبرع بالطبيعة لانها لو لوحظت بهذا الوجه صار التقييد قيد آمن القيد وكما ان يرد اقيس الا  
انه غير القيد الاول وهو زيد فتعوز المحسة فردا وهو غلطان المفروض انتهى وحاصله انه لو كان التقييد  
واخلافي معنون المحسة وحقيقتهما يلزم كون المحسة فردا اذا الفرد عبارة عما يكون التقييد والتقييد كلاهما  
داخلين في مخرج هذا اللفظ ككلمة اذا اعتبر فيه قيد التقييد والتقييد اذا لمعنى الاعتبار التقييد قيد آمن من  
اعيت بالتقييد به فتقال بعض ناظمي كلام الشارح المراد بالفرد في قوله فتعوز المحسة فردا الشخص  
لان لو كان المراد به الفرد الاصطلاحي الذي يكون التقييد والتقييد كلاهما داخلين فيه لم يصح قوله فتعوز المحسة  
فردا لان التقييد والتقييد ليسا بدخلين في هذه المحسة لان القيد الاصل كان خارجا عنها كما هو مقتضى  
تفسيره وان تقييد ما صار خارجا لان بعد نسبة فريته قيد التقييد والتقييد كلاهما خارجين عنها  
غير داخلين فيها فلا يكون المحسة فردا مصطلحي بل شخصا مصطلحي وهو ايضا غلطان المفروض كما ان كونه فردا  
مصطلحا خلافا للمفروض قول لا يخفى ما فيه اما اول الاطلاق قوله لان التقييد والتقييد  
في غاية اسقوط اذا التقييد والتقييد اللذان هما داخلان في هذه المحسة هو قيد التقييد والتقييد كما بينها عليه  
ولا يلزم من خروج القيد الاصل عنها ان يكون قيد التقييد والتقييد به خارج عن غير بل لا بد من كون القيد  
امر متبرع بالطبيعة كونه وكون التقييد به داخلين فيها والا فلا معنى لكون التقييد امر متبرع بالطبيعة

ولذلك كان كل كلى نوعا بالقياس إلى جمعه وكانت الحقبة معينة بين الطبيعية والفرق نحو من المقترن  
قوله لكان نسبة البراهي إلى الشيء القائل يكون حقيقة الحقبة هو الموضوع والمحمول على كون النسبة بينهما

واما ثانياً فان قوله وان تقييد باصدار خارجا الآن الخ يجب مبدأ لأنه فلا فائدة لتقييد من حيث انه  
امر معتبر مع الطبيعة فكيف يكون خارجا عنه بل القول بكونه خارجا عنه بعد مبدأه من غير ان يترتب عليه قول الطبيعة  
واما ثالثا فلأنه لا معنى لكون الحقبة فردا بمعنى الشخص على تقدير كون التقييد قيدا خارجا كالقييد الأسفل  
أو الشخص ليس عبارة عما يكون القيد خارجا عنه بل عما يكون التقييد والقييد كلاهما خارجين عنه والتقييد مبدأ  
أي بالتقييد داخل في هذه الحقبة قطعا فكيف يكون الطبيعة المقيدة مع قيد التقييد على تقدير كون هذا القيد  
خارجا عنه تنفصا واما رابعا فلأن قوله لكان كونه فردا مصطلحا في الخ الفاظ بلا معنى على ما ذكره في القائل  
اذ لا احتمال بان على ما ذكره لكون الحقبة فردا مصطلحا لأنه لا بد ان يكون القيد خارجا عن الحقبة لأن  
عبارة عما يكون التقييد داخلها وما القيد خارجا عنها فان اعتبر التقييد قيداً كان خارجا عن القيد كالتقدير  
فيسكون التقييد والقييد كلاهما خارجين فتعريفهما بعين ما ذكره واما خامسا فلأنه فيهم من يجهل القول بان  
كون الحقبة فردا مصطلحا كما لا يخفى فلا وجه لمحمل كلام صاحب الاتفاق المبين على ما حل مع بعده لفتنا  
قوله ولذلك كان كل كلى الخ قيل قوله في الياض مطلقا لأن التقييد قد يكون جزئيا وقد يكون كلياً فلو لم يكن  
نوعا بالنسبة إلى الحقبة من بعد الاخير لأن الخارج لا يقسم إلا إلى الأكثرية الأقلية إلى الأشخاص انت تعلم ما في ذلك  
تقدير كون التقييد كليا يكون الحقبة مستغنا عن الكل ومعنى نوعية لكل النسبة إلى الشخص وفي ذلك التقييد آخره في الخ  
قوله أي على رأي الخ أي أنه قد ترجم الشارح ان معنى الحقبة الموضوع والتحصيل حال كون النسبة رابطة بينهما  
فالنسبة ليست جزأ من حقبة بل جزأ من موضوعها وقد أخذت من كلام المحقق الطوسي في الأساس حيث قال فيه  
اجزاي حقبة از دو پیش خود و بعد از عقبی مع كونه في الخارج لما صح الشئ في اعتبارها والنسبة حيث قال في الشارح  
يحبس الأمر في نفسه فهو ان التقييد بطبيعة ثم ما هو ثلثه فانها تجمع بمعنى الموضوع ومعنى المحمول ونسبة بينهما  
اجتماع المعاني في الزمن هو كونها موضوعا وخمسة فيه بل يحتاج إلى ان يعتقد مع ذلك النسبة التي بين المعنيين  
بأشياء سلب في الحياة الطبيعية والخبر كل قول فيه نسبة بين شيئين بحيث يعبه حكم صدق أو كذب مما  
المعنى الصريح بطلانه لا يخفى فهو التقييد بغيره على الصدق والكذب قول صادق وكاذب والجملة التقييد  
اصطلاحاً عبارة عن قول يقصد به الحكاية ولا ريب ان الموضوع والمحمول سواء اذ احال كونه في الطبيعة  
أو لم يوضع ذلك ليسا بحكايتين هلا ولا يصح انصافهما بالصدق والكذب بل يعتبر النسبة التامة والخبرة  
فيها بلا اعتبار النسبة التامة مغروران ومغروران ولا معنى لانتفاء المعنويات المفردة بالصدق والكذب

قوله والفرق بينهما بين الشخص الخ يعني ان معنونه الحقيقة وحقيقةها وان كان هو الطبيعة بلا امر اذ لم يكن  
مختلفا عن حسب العنوان والتعبير فان الطبيعة اذا الوضعت بعنوان الاكتناف والاقتران بالعوارض تسمى شخصا  
وبعنوان الاقتران بالقبية التعريفية او بالاشافية الحاصلة باعتبارها مع تلك العوارض تسمى حقيقة فالشخص هو  
والاكتناف هو حقيقة باعتبار

كما صرح الحق الذي في حواشي شرح التجريد والحاصل ان القبة التامة مناط الشخصية ومارا يكون نظر انما هو  
عقودية يقال بعض المحققين قد سرح انهم قد صرحوا بان القضية الموجهة انما تعقد اذا طبقت جهة المادة واذا لم  
يكون كاذبة فلا بد من دخل الجهة فيها والا فلا معنى للاقتناء بالصحة والكذب بالنظر الى مطابقة الجهة للمادة وبوجهه جاز  
عن كيفية البتة فليدفع قولنا في الموجهة فلا بد من دخولها في سائر القضايا التي تفقد نظر ان ما زعمه الشارح منسوبة الى ان الشخص  
قوله لكنا مختلفان الخ اقول في الكلام عجيب جدا اما اولها فلا شك عرفت فيما سبق ان الشخص عبارة عن الكل  
من دون اعتبار المعتبر وفرض العارض سواء قيل ان الشخص منقسم الى الماهية او متفرع منها او جز من الشخص يقال الكل  
يتخصص في الواقع بنفسه في اطلاقه انما امر وعروض عارض كما هو الحق والحقيقة عبارة عن الكل الشخص  
في لفظ العقل فقط فالفرق بين الحقيقة والشخص حسب المصدر في ذلك عنوان لا حسب العنوان فقط  
واما ثانيا فلانه لو كان الشخص عبارة عن الطبيعة المكونة بعنوان الاقتران والاكتناف بالعوارض لم  
ان يكون الشخص امرا اعتباريا غير موجود في الخارج اذا الطبيعة المكونة بهذا العنوان ليست موجودة الا  
في ظرف النفس وليست موجودة في الخارج فضلا واما ثانيا فلانه يجب القول بان مصدر الشخص  
ومعونه ليس الا الطبيعة بلا امر اذ لا معنى للقول بان الشخص عبارة عن الطبيعة المكونة بعنوان الاكتناف  
والاقتران بالعوارض اذ لا يصح القول بكون حقيقة الشخص عبارة عن نفس الطبيعة بلا امر اذ اذا  
قيل ان الطبيعة تكون تشخصية بنفسها في اسما الوجود وبابه الاشتراك نفس ارباب الاستيعاز ولا احتمال  
ان يكون الشخص عبارة عن الطبيعة المكونة بعنوان الاكتناف والاقتران بالعوارض اذ لا يدخل في العوارض  
في الشخصية اصلا فضلا عن ان يكون لها الطبيعة مع الاكتناف والاقتران بالعوارض مناطا لكونها شخصا  
واما رابعا فلانه قد مر في الجمل فيما سبق بكون الحقيقة قسما للشخص ومع هذا لا يصح كيف يدعى القول  
بكون الفرق بينهما بحسب العنوان فقط اذ التنازع بحسب العنوان لا يجب كونه قسما مباينا كما لا يستغنى  
واما خامسا فلانه ان اراد ان معنونه الحقيقة مطلقا سواء كان حقيقة الكل او اقتران على الاعتبار في حقيقة  
الموجود في الخارج ومعنونه الشخص واحد فلا يخفى بطاوة او حصص المعاني الاقترانية للشخص ليس معنونهما واحدا قطعاً  
وان اراد ان معنونه الكليات الموجودة في الشخص واحد فكونه خلاف المتبادر من عبارة غير نافع هنا كما لا



لما كان مصداق مرفوع المصلحة القدائية والطبيعية هو نفس الطبيعة الكلية باعتبار ملاحظتها من حيث هي مصفوفة  
العموم والوحدة الترتيبية لكن بشكل جيلند اطلاق الاعتبارية على الافراد الجمعية دون الشخصية الملمة الان بقا  
انما ايضا باعتبار العنوان الاعتباري الذي هو امر اعتباري في مفهومه لحد ما ودون الاخر

قوله كما ان مصداق آفة في ما قيل ان اختلاف مرفوع المصلحة القدائية والطبيعية ليس بحسب العنوان  
فقط بل بحسب المصداق اليقيني وان كان التباين في المصداق بحسب الاعتبار حيث مخرج من حيث هو مرفوع المصلحة  
المطلق من حيث هو بيان ملاحظ المطلق نفسه لا يلاحظ معه شيء آخر حتى الاطلاق وهو مرفوع الطبيعة المطلق  
من حيث هو مطلق بان يلاحظ تقييدا لا إطلاق في العنوان الثاني المعلن والالم بحسب المطلق مطلقا  
والاول اعم من الثاني ويتحقق فرد ويتحقق بالتفاني والثاني يتحقق فرد ولا يتحقق الا بتفاني  
جميع الافراد ويجري على الاول احكام العموم ويختص من جميعا وعلى الثاني احكام العموم فقط وغير ذلك  
من الاحكام المختصة بالاول دون الثاني فلو كان الاعتبار بينهما بعض العنوان لم يكن مناطا للكل الاحكام المختصة  
قوله لكن ليحكم انك تعلم انه لو اكد وجود كل الطبيعي في الخارج فلا يخرج القول بكون الفرق بين  
والشخص بحسب العنوان فقط اسلا فلا اشكال في اطلاق الاعتبارية على الافراد الجمعية دون الشخصية  
ولو قيل بوجوده في الخارج فيزاد لا يصح القول بكون الشخص اعتبارية مطلقا من رتبة ان يختص بالحيات  
الموجودة في الالعيان ليست باعتبارية والاختصاص الكليات لا تترجمه فلا ريب في كونها مترجمة باعتبارية  
سوا قيل بدخل التقييد في عنوان الجملة فقط او في منزهة الاعتقاد الصواب في تقرير الاشكال ان يقال ان  
محتوى الجملة والشخص احدا وانما التفاوت بينهما بحسب التعبير والعنوان فقط فلا يصح القول بكون الافراد  
الجمعية اعتبارية مطلقا لعدم كون التقييد جزاء من متيقضا بل انما يصح في اختصاص الكليات التي هي انتمائية  
والتحقيق انما ينافي لمحققين قد يصرح ان جملة عبارة عن الكل المتخصص اعتبارا العقل فقط بان يكون  
التخصص بالتقييد باعتبار العقل وتعلقه وهذا المتخصص لا ريب انما استبازي وانما الشخص عبارة  
عن الكل المتخصص في الواقع بلا اعتبار العقل وتعلقه لا اشكال في اطلاق الاعتبارية على الافراد الجمعية  
دون الشخصية لكن بذات ما لفت لما قال الشارح في حاشي شريح التهذيب قد سبق نقله من اسن المشي  
قوله اللهم الان يقال له ولجهد الشارح اليه قوله اللهم ظاهره لانما لم يكن التقييد انما هي امر اعتباري  
في منزهة الجملة وديمقته بل في مفهومها وعنوانها فقط فلا وجب الاطلاق الاعتبارية على الافراد الجمعية  
اذا اعتبارية العنوان لا يوجب اعتبارية المنهون بالجملة فلاق الا اعتبارية على الافراد الجمعية على هذا  
ليس الا باعتبار العنوان معنى بان عنوانها اعتباري لم يخلو التقييد فيها وهذا لا يوجب كون عنوانها اعتبارية فانها

واما الاشكال باوجهين كلا وجه لكون الافراد الشخصية موجودات خارجية الا افراد جمعية امور ذاتية كما  
 وارتفى يستقيم فباتي بهذا فان الفرق المذكور في هذا المقام لا يجدي نفعا كما لا يخفى على من له راية سليمة فافهم  
 قوله واما الاشكال اقول انتم تميزونه ان كان القول بكون التقيد الذي هو امر اعتباري واطلاقي عنون  
 اجمعة فافهم كون الجمعة امرا اعتباريا فهو موجود في دفع هذا الاشكال ايضا لان الجمعة لما كانت اعتبارية لدخول  
 التقيد في عنوانها فهو معها فلا يكون موجودة الا في الذهن بخلاف الشخص فانه موجود خارج لعدم دخول الامر الاعتباري  
 في عنوانه وان لم يكن الفرق بكون عنوان الجمعة اعتباريا وعنوان الشخص امر حقيقي فافهم ان كون الجمعة امرا اعتباريا  
 فكما انه غير موجود في دفع هذا الاشكال غير محذور في الاشكال الاول لا يقال ان صاحب الطلاق لا اعتبارية على الاطلاق  
 باعتبار العنوان بمعنى ان عنوانها اعتباري لدخول التقيد فيها واما كونها موجودة فذهنية فقط فافهم ان كونها  
 امرا اعتباريا لا ينافي ليس لاننا نقول كما انه يصح الطلاق لا اعتبارية على الجمعة بمعنى ان عنوانها اعتباري كما يصح القول  
 بكونها موجودة فذهنية فقط بمعنى ان عنوانها لا يكون موجودا الا في الذهن كما لا يصح القول بكونها موجودة فذهنية  
 فقط باعتبار حقيقتها ومعناها لا يصح القول بكونها اعتبارية اي اعتبار حقيقتها ومعناها واحتمل ان يصح  
 تقدير القول بان التقيد وحمل في مفهوم اجمعة وعنوانها فقط لا يصح القول بكونها اعتبارية مطلقا ولا بكونها موجودة  
 في الذهن لك لا اقول بان الجمعة عبارة عن الكل المستفصل في اعتبار العقل فقط كما قد مر من الاشارة اليه  
 قوله فافهم قال في الحاشية اشارة الى دفع الاشكال بان المعبر في الشخص هو الاقتران بالعوارض القوارض  
 في الخارج فالطبيعة بهذا الاعتبار تكون موجودة في الخارج وتعتبر في الجمعة هو الاقتران بالنسبة والنسبة انما تحقق في الخارج  
 فالطبيعة لا تحقق في الشيء واقول ان كذا في مافيه من الخط اما اوله فلا شك قد عرفت فيما سبق ان الشخص عبارة  
 عن الماهية التي تتشبه بها الاما مام ورو عرض عارض فليس المعبر في الشخص هو الاقتران بالعوارض حسلا لا  
 ليس عبارة عن الماهية المتقاربة بالعوارض اما ثانيا فلان الطبيعة باعتبار الاقتران بالعوارض ليست موجودة الا  
 في الذهن فلا معنى لكونها موجودة في الخارج بهذا الاعتبار هذا نعم الماهية المروضة للعوارض موجودة في الخارج لكن  
 لا تدخل العوارض في وجودها اسلابل الطبيعة بنفسها بل بالعارض عارض من زيادة شئ فيصير موجودة في ظرف التقيد  
 واما ثانيا فلان كان المراد بقوله والمعبر في الجمعة هو الاقتران بالنسبة اذ ان المعبر في حقيقة الجمعة ومعناها هو الاقتران  
 بالنسبة فسلم ان كان لكون موجودة الا في الذهن لكنه غير محذور هذا الاشكال ليس الا على تقدير القول بدخول التقيد  
 في عنوان الجمعة ومعناها فقط واما اقول ان النسبة اي التقيد وحمل في حقيقة الجمعة ومعناها فلا بد من الاشكال اصلا  
 وان كان المراد بها ان المعبر في عنوان الجمعة ومعناها هو الاقتران بالنسبة فكون النسبة متحققة في الذهن لا يستلزم  
 بكون الجمعة موجودة فيه اذ النسبة على هذا التقدير غير داخل في حقيقة ما بل في مفهومها وعنوانها فقط ملاحظ

قوله واقراده افرد خصية قال المشي في ما سببه على شرح المواقف الوجودية المعنى المصدري للاتزان في كونه  
المصدري لا يتخصص بالامتناع انما يتحقق في الحقيقة ليست لا محذور متعلق بالافراد ليست له حقيقة ثابتة كمالها  
منهوتها عارضة لمتعلقها كانت محمولة عليها بالاستتقاق اذ المواقف والادراك سلم كمن الوجود في ذاتها

لكون الافراد المصدريه موجودات في مرتبة ثلاثية دفع الاستكمال وقد اعترض المشي في النظر بان كون مفهوم كونه  
امرا مستبائرا لا يجدي في دفع هذا الاشكال واما رابعه فلانه اذا كان المعتبر في الشخص هو الاقتران بالمراد  
وفي الحقيقة هو الاقتران بالنسبة لم يبق معنوها واطلح انه قد يصحح بكون معنوها واحد بالاقتران مصلا  
ولعل الكلام وجهه لا يحصل ولا يتحقق انه ليس المعتبر في الشخص هو الاقتران بالعوارض بل الشخص جازم  
عن الكلي الشخص بنفسه فانه بلا زيادة امر وعوض عارض وقد عرفت ان الشخص ليس امر اذ اعم الكلي  
عارضه انما هو اقترانها ليس مناط وجود الكلي في الخارج اقترانها بالعوارض انما محتمة في عبارة عن كلي  
المتخصص في مناطه لعل فقط واعتباره فلا احتمال لكونها موجودة مع قطع النظر عن اعتبار الكلي مصلا  
قوله حقيقة ليست آء اعلم ان قد جازم السيد الحق تدريس الشرح في شرح المواقف ان يكون المصنوع الوجود  
حقيقة بوجوه وضاهة ويصدق هذا المصنوع الاتزان على ما صنفنا عرضيا ونضع ان ليس حقيقة نظرية سوى هذا المصنوع  
البيدي المصنوع وعرض على الشايع في حاشية بما قد نقله المشي واورده عليه تأمل بان الما جازم المانع كون مفهوم الوجود  
عارضه حقيقة فلا يتبعه ان كون الوجود الذي هو حقيقة الوجود المصدري وعرضه هو الوجود حقيقة وانما الوجود  
المصدري وجوه من وجوه موجودات خارجة لا يقال الكلام في الوجود المصدري وليس من شأنه الوجود في ذاته  
لانا نقول لكون المراد ليس من شأن هذا المصنوع ان يكون موجودا في الخارج بنفسه بل كمن لم يلزم وجوده  
في الخارج بل انما يلزم وجود حقيقة في وان كان المراد ان ليس من شأنه الوجود في الخارج اصلا لا بنفسه ولا بحقيقة  
او ليس حقيقة اخرى سوى مفهوم الاتزان في هو اول المسئلة وتارة بان الشايع نفسه معترف في موافق  
من كتبه بان الوجود المصدري يخرج عن الوجود بمعنى باب الموجدية وهو منشأ لانزع الوجود المصدري فهو شرح  
بكون الوجود بمعنى باب الموجدية معروض الوجود بالمعنى المصدري وكون الوجود بالمعنى المصدري عارضا له  
ينظر من هذا الكلام ان ليس الوجود حقيقة اخرى سوى هذا المصنوع البيدي فهو ان قلت مقصوده ان المصنوع  
الوجود المصدري حقيقة اخرى سوى هذا المصنوع البيدي في تصور وان كان للوجود المطلق حقيقة موجودة في الخارج  
وهي منشأ لانزع الوجود المصدري قلت هذا كلام جازم فكل ما ذكره لاثباته تطويل بلا طائل الا ان يقال  
بما وان كان بريها لكن لما نحن على بعض الافان سببه عليه بغير كعبه آء واقول الحق ان موافقة الشايع  
على شايع المواقف يرجع الى موافقة الفطرية لان عرض شايع المواقف ان الوجود قد يطلق على الوجود المصدري

وذلك في يستلزم من المعنى المحض خرافة على معروضة انتهى **قال** ان يستأنف به من غير ان يشرى في القول على ما  
 بالبال وانما ملزم حقيقة الحال ان افراد الوجود لو كانت متغايرة لمصلحة ما يصدق الوجود عليه  
 باحد الصدقين لان من لوازم الفردية والاشياء بأكملها شقية باطل فاما مقدمه فلهذا بالظلال  
 الاشتقاق في ظلال ذلك المفروض في ذلك التقدير عرض حصه الوجود مع قطع النظر عن حقيقة في ذلك

وقد يخلق على منشا آخره وهو الوجود يسمى باب الوجودية غاية الامر انه يسمى بالوجود الذي هو منشأ لا تنزع الوجود  
 المصدري حقيقة الوجود المصدري الشارح قد صرح في حواشي شرح المواظف ان حقيقة الوجود ليس ما يفهم منه  
 من المعنى المصدري انه حقيقة ليس لا باعتبار الذهن وحقيقة تتحقق مع قطع النظر عن اعتبار الذهن وحق  
 كلامه ليعبارة ان شارحه فاما متفقان على ان الوجود له حقيقة اخرى سوى هذا المفهوم البديهي التصوري وهو  
 منشأ الاثر حقيقة ومبدأ لا تنزع الوجود المصدري وانما النزاع في ان الشارح لا يسميه حقيقة الوجود  
 المصدري بل يقول ان حقيقة متغايرة للوجود المصدري وحقيقة الوجود المصدري ليست الا ما يحصل  
 في الذهن حين الاتساع وشارح المواظف يقول انه حقيقة الوجود المصدري ولعل مراده بكونه حقيقة  
 الوجود المصدري كونه منشأ لا تنزع له فسلم من نزاع الاسف اللفظ فنتأمل بذكر  
 قوله وان في يستلزم الخ او على غير ما بان هذا مخالف ما يدل عليه كلامه في هذا الكتاب وفي غير  
 من كتبه من مثل الحاشية المذكورة مواظفة على الصورة كما صلته وتاميل ان اشكال الادراكية من الوجود  
 الخارجية عنده وليس معنى صدرها حتى يتبع حملها مواظفة على غير حصصها فافيه كما سينكشف ان شارحه  
 قوله تقرير هذا المقال انه انما احتاج مستأنفاً في بعض نظري كلام الشارح الى تقرير كلامه لانه لا يلزم ما ذكره  
 في اثبات الاشتقاق في الوجود والوجود الكوري موجوداً خارجياً ومتعرفاً ان شارحه ان تقريره هذا في بعض نظري كلامه  
 قوله ان افراد الوجود آة ظاهر هذا الكلام يدل على ان غرض الشارح ان ليس للوجود مطلقاً ذو غير حقيقة  
 ليس الا ما يحصل في الذهن حين الاتساع مع انه قال في حواشي شرح المواظف ان حقيقة الوجود ليس ما يفهم منه  
 من المعنى المصدري لان هذا المعنى المصدري متحقق باعتبار العقل لا تنزع الذهن حقيقة تتحقق مع قطع النظر  
 من ذهن الذهن اعتبار العقبة كما يشهد بالفردية العقلية لمفهوم الوجود متغايرة حقيقة وذلك الحقيقة على تكلم  
 النظر الدقيق منشأ لا تنزع هذا المفهوم ومطابق لصدقه وصدق لفظه انتهى وهذا الكلام فليس على كون حقيقة  
 الوجود متغايرة لمفهومه فكيف يحل كلامه على ان ليس للوجود مطلقاً حقيقة اخرى سوى مفهوم المصدري بل هو المراد  
 بافراد الوجود افراد الوجود المصدري وانما ترك هذا القيد لكونه معصية حاشية كلام الشارح  
 قوله فظان ذلك المعنى بآه اقول ان ايراد عرض حصه الوجود للفرد على ذلك التقدير انفساً

وما شأنه ذلك فهو موجود خارج هذا الكبر كذلك ومثبت بان لم يمرض لذلك المفروض آخر من الوجود المحض  
فليكن حال جميع الموجودات تلك للملازمة الى المفروض الثاني في شئ منها لانه انما كانت في نحو الموجودية بشهادة  
الوجودان والا فذلك المفروض آخر وهكذا في تسلسل ذلك خلط وهذا باطل

حصة الوجود الى المفروضان يكون في الواقع امران احدهما العارض والاخر المعروف ويكون احدهما قائما  
بالآخر تمام الصفات الانشائية بالموصوفات فلا يجب في بطلانه انما العرف من بهنما المعنى لا يتصور الا في الحقيقة  
الانشائية لاني حصة الوجود المسمى وان اراد به حصة انشراح الوجود المسمى عنه على ذلك التقدير فليكن  
لا يستلزم عروضا لمع قطع النظر عن حقيقة في ذهن ما ينبغي ان يكون موجودا خارجيا على ان الشارح قد مر  
في حواشي شرح المواضع بان عروضا الوجود للماهية اية ما هي كانت انما هو في حقيقة كماله الذي في نفس الامر  
الا للماهية ثم لا يتصل بغيره من التحليل منزع عنها الوجود فيلاحظ الماهية معروضة عن الوجود ويصعب ان يكون الماهية  
معروضة للوجود في هذه الملاحظة ففروض الوجود في غيره عبارة عن انضمام العارض الى المعروف في الحقيقة  
فقط من الصفات التي بالوجود وعروضا الوجود هو شعورنا بالحال الذي على رايه كيف يسبح توجبه كماله  
بان حصة الوجود من لغيره على تقديره مع بقا عليه شتقا مانع قطع النظر عن حقيقة في ذهن ما ناقض  
قوله وما شأنه ذلك به باخيه مسلم لان قطع النظر عن تحقق شئ في ذهن لا يستلزم كونه موجودا خارجيا كما  
قوله في ان لم يمرض الخ اعلم ان المشاية لما قالوا ان الوجود الحقيقي الذي به موجودة الاشياء موجود  
في الخارج وقائم بالماهيات قيام الصفات الانشائية بالموصوفات او ورواها عليهم بوجه الاول فقالوا  
وحسب انه على تقدير كبر الوجود موجودا في الخارج لا يخلو اما ان يكون حصة انشراح الوجود المعنى المعاش  
كافيا في موجودية الام على الاول يجوز ان يكون حصة انشراح الوجود بالمعنى المسمى كافي في موجودية الماهيات  
الاشية لانه من غير حاجة الى فروغ الوجود المسمى قائم بها انما كمالا او فروغها لافرق بين الوجود  
وسائر الماهيات في نحو الموجودية بشهادة الوجودان مع انه خلف عندهم على الشا في احتياج الوجود في كونه  
موجودا الى عروضا آخر من حقيقة الوجود وهو الوجود على هذا المقتضى في نفي ساق الكلام في  
وجوده وهكذا حتى يلزم التسليم وهو باطل كما بين في محله واعترض عليه بان يجوز ان يكون مناط موجودية  
الاشياء ما لا يخسرى الوجود على عروضا فروغ حقيقة الوجود كمالا والوجود فهو موجود بنفسه لا بعروض  
الوجود كما في الشئ وغيره من اتباع الشاية والحق انما لما بان ان يكون وجود الوجود عينه جازان ان  
وجود الماهيات الاخر لا يفرق بينهما اذا الفرق بين موجود وموجود غير معقول في هذا الحكم فعلى تقدير كون الوجود  
عينه يكون وجود سائر الماهيات لا يفرق عنها واكتفى القول بكون الوجود عينه لا يصح على من باب الشاية

او عينية الوجود عند جميع مستلزم الوجوب فلا يمكن لهم ان يتصوروا كون الوجود ميسرا شيئا من الكمالات  
 وجوبه بناء على اصولهم فلا بد ان يكون وجود الوجود انما هو عليه قائما به في الخارج فليكن التسليم في هذا  
 الوجود وجودا منزليا بذاته التميز في الكلام فيه الكلام الثاني ان الوجود الذي هو مبدأ الآثار ونشأته خارج  
 الوجود المسمى لو كان موجودا في الخارج قائما بالماهية قايما لانفسها يلزم ان يكون لها وجود قبل الوجود لان  
 شيئا الى شيء فوجوب الوجود واجب عنه الحق الطوسي وغيره من اتباع اشائية بان الوجود قائم بالماهية  
 من حيث هي حتى لا يماهية من حيث الوجود حتى يلزم ان يكون لها وجود قبل الوجود ووجه الجواب ليس بشي فلو كانت  
 لانه لو كان المراد بالماهية من حيث هي نفس الماهية بلا عرض فلا يتصور ان يكون الماهية في تلك الماهية قائما  
 او لا على الاول يكون الماهية قبل انضمام الوجود اليها مصداقا للوجود وحقا لا شرعا فليتم قيام الوجود بها قبل قيام  
 الوجود بها الذي من قيام الوجود بها ليس الا كونها مصداقا له على الثاني لا معنى لقيام الوجود بها اصلا ولو كان الوجود  
 بها الماهية الموصوفة لتلك الحقيقة في الزمن حتى يكون معنى قيام الوجود بها ان الوجود قائم بالماهية الموصوفة لتلك الحقيقة  
 في الزمن بان تكون تلك الحقيقة قيدا لحدوث الوجود وشرطا لقيام الوجود بها او يكون ظرف قيام الوجود بها في الخارج  
 الذي هو الذي هو ظرف عرض الحقيقة لها بهذا الكلام على هذا التقدير غير محتمل لقيام الوجود بالماهية وانما انما  
 على تقدير كون الوجود عارضا لها في نفس الامر وهو موجود بهما في نفس الامر ولا شك ان موجودية الماهية في نفس  
 ليست عبارة عن كون الماهية مجردة بحقيقة زمنية في زمانها الذي هو شرطية بحقيقة زمنية او مجردة بالوجود  
 ليست موصوفة بل زمانا لا حظا له لا فاذا اكتسبها العلامة مظهر الشاكت انه لا شك ان الماهيات الممكنة بمجرد  
 فلو كان الوجود ادم موجودا في الخارج وقائما بالماهيات لا يمكنية في الخارج كان معنى جعلها على الوجود من الوجود  
 اليها وادخل المصداق الى شيء غير معتدل فكان الوجود موجودا فيجب ان يمتنع الجبال الى الوجود او اذا فوجدها الكلام  
 فيه فيكون جعل ماهية واحدة مستلزما لمجول غير متناهية وهو صريح بطلان الرابع ان الوجود لو كان مصدقة  
 الى الماهية فلا يتصور ان يكون انضمامه الى الماهية حال الوجود او حال الوجود في الاول حيث مستلزم وجود الماهية  
 قبل وجودها من ضرورة ان انضمام صفة الى موضوع يستلزم سبق الوجود للصفة التي هي في المستلزم اجتماع التبعين  
 بان انضمام الوجود الى نفس الماهية يخفف جدا انما المستلزم على ان تقدم ماهية الممكن على وجودها في الوجود  
 لما عرفت ان انضمام شي الى شيء فخرج وجود الوجود اليه فان كان الوجود له ما سبق عليه الا ان يلزم تقدمه على  
 وان كان غير ذلك لزوم وجود الممكن بوجوده في الكلام في الوجود السابق فان كان صفة متضمنة كانت  
 مسبقة بالوجود عليها والكلام في الكلام والافيدون من هذا ان الوجود في نفس الماهية بلا عرض فلا يكون له وجود  
 الزائدة العارضة متاخما لمجردية فلهذا لا يمكن ان يكون الوجود له صفة متضمنة له في ذاته

فاما لشيء المواطاني فاستدلته ولزومها منه لا يحتاج الى البيان حتى في الاشياء الاولى

بل هو لمرآة اخرى ومنشأ انفس الماهية بلا زيادة امر انصاف حيشية ونسبة الى الماهية نسبة الانسان  
الى الذات الانسان ونسبة الجوانب الى ذات الجوانب فكما ان الماهية ليست معنى قائما بذات الانسان  
وليس الانسان انما يتبادر الماهية المستمرة عنه كالمس لوجود معنى قائما بالماهية وليست الماهية مجردة  
بقسام الوجود بل الوجود عبارة عن حكاية نفس تقرر الذات في الواقع وليس في الواقع مرتبة الماهية تكون فيها  
خاتمة من الوجود بان لا تكون في تلك المرتبة مصداقا للوجود ومصحبا لاشراعه ثم نفس الماهية التي منشأ  
لاشراعه الوجود مستندة على المعنى الاشراعي للوجود تقدم الحكمي عنه على الحكاية وتقدم المصداق على الجوانب  
وما قال الشيخ في حواشي شرح المواظ ان حقيقة الوجود لو كانت عين الممكن او جزؤه كان محل الوجود عليه  
واجبا لكونها مصداق لكل محل لعدم عليه مستغلا لمتنوع وتعلقه بغيره كقولنا لعل السبيل  
يكون الممكن موجودا على تقدير ان يكون الوجود عين الممكن او جزؤه لا يمكن في ذلك المتنوع تعلق الجوانب  
وذا كانت ليس بشيء او معنى كون الوجود عين حقيقة الممكن ان ذات الممكن بلا زيادة امر منها حيشية مصداقا  
للموجودة وجزء الاثباتي كونها محتاجة الى الجاهل في تقريرها نعم لو كانت لذات التي هي مصداق الوجود غير محتاجة  
الى الجاهل على يلزم وجوبها وباحتياج حيشية الوجود للماهية لا تستلزم وجوبها اصلا ولا تقرر لما كان الوجود متناهما من تعلق  
الممكن بلامرنا ونعني تعلق الجاهل بالسبيل بوجود الممكن ليس له تعلق بمصداق الوجود او المعنى لعل بالاشراعي  
او حقيقة منشأ اشراعيها وذلك لانه لا تقرر ولا جبرية لما في الواقع لا تقرر شيئا ويجعلها في نفس الامر  
معنى تعلق الجاهل بالوجود وكون الجاهل متعلقا بمصداقة ومصادقة نفس الماهية على في الحقيقة فيكون تعلق  
نفس الماهية او الحق للوجود مغاير الحق للماهية الذي لحاظ التميز فلا يمكن توسط الجاهل بين الماهية  
والوجود اصلا نعم لو كان الوجود حقيقة زائدة مجردة بوجودها لوجود الماهية مستغلا اليها في نفس الامر  
لكان تعلق الجاهل بين الماهية والوجود وجودا لهذا البحث تحقيق وتفصيل لولا غرابة المقام لايتحتم بها  
قوله واما لشيء المواظي آه لا يخفى ان محل المعاني العددية مواظاة على حصصها فقط وعدم حملها مواظاة  
على مخرجها بل في جزئها عند اتباع الشائبة كالمصداق لشيء الحق قدس سره الشريف غير ما لانهم حوايل الوجود  
مخرج من الوجود كالمصداق وانه محمول عليه المواظاة فكيف يدري بداره عدم صدق المعاني العددية على غير حصصها  
مواظاة ولا تقرر على تقدير علمها على حصصها مواظاة لا يحيد من القول بكون حصصها محمولة عليها اي ذلك المحل قد لازم  
محل المعاني العددية على حصصها مواظاة او لا في كون حصصها معاني في مصداقية فاستحال لشيء المواظاة  
ليست فيه بل محتاجة الى البيان اذا لا خلقت عند انقسام في حل بعض المعاني لمصداقية بعض مصادقاتها مواظاة

وهو ان نقول على تقدير عروض الحصة للفرد انما يلزم صدق الموجود اشتق من المعنى المسمى مع قطع النظر  
عن تحققه في ذهنه باطل لا يلزم مجرد اعم من فرد آخر لذلك الفرد المسمى للحصة الموجودة الخارجية حتى يقال  
حال سائر الموجودات عليها حاله على سائر انما انحصر الاشكال في سائر حصة افراد المعاني المصدرة ان يقال كانت  
لها افراد غير حصصها كانت محمولة عليها بالمواطاة لان الفردية انما تكون بحمل المواطاة فلا يقال للجزء انه فرد للسواد  
والبيان غير ما للمعاني المصدرة المسمى له وحمل المعاني المصدرة على عروضها تمام مواطاة بل نقول  
مبدأ الحاصل بانواع المتكامل ان نظري كلام المحشى قد فردوا اشتق من اشتقاق تقديرات كدرة غير صافية

قوله وهو ان نقول ان يقبل ان تقديره ان غاية الزعم من عروض الحصة للفرد اشتقاقا صدق الموجود اشتق من  
المسمى الموجود على ذلك الفرد مع قطع النظر عن تحققه في ذهنه بالاشتراك من مناط الموجودية الخارجية لا يلزم  
على تقدير كون حقيقة الموجود ادم انما هي الحصة فاما هو عرض فرد من تلك الحقيقة لها فلا يلزم ان مجرد عروض الحصة  
اشتقاقا مع قطع النظر عن تحققه في ذهنه بالعرض فرد آخر لذلك الفرد المسمى للحصة مستلزم الموجودية الخارجية  
انما مناط الموجودية الخارجية على هذا التقدير ليس عروض الفرد لا مجرد عروضه مع قطع النظر عن تحققه في ذهنه  
واذا لم يلزم من عروض الحصة للفرد بل عروض فرد آخر لذلك الفرد المسمى للحصة كونه موجبا خارجيا فليكن  
تقايته احوال سائر الموجودات عليها حاله على سائر اذ فيه التقايته انما تجري حين كون الفرد المسمى للحصة موجبا  
خارجيا واما على تقدير القول بكون حقيقة الموجود مناهية الحصة من مناط الموجودية الخارجية ليس العرض فرد  
من تلك الحقيقة لا مجرد عروض الحصة فلا يشبه الاستلزام بين عروض الموجود المسمى اشتقاقا كونه موجبا خارجيا  
وعلم ان الحصة مشتقة من اشتراكها في الاشكال انما هي الحصة فاما هو عرض فرد من تلك الحقيقة لها فلا يلزم ان مجرد عروض الحصة  
مجرد لان الفردية التي في ذلك الحصة ليست هي في حقل الكل على افراده ليس لا حمل المواطاة كما صح به التقدير شرح  
الطالع ولذا لا يقال للجزء انه فرد للسواد والبيان مثالا ولا لالانسان انه فرد للقيام او ليقود مثلا اذ فردا كانا  
عليه الكلي مواطاة وظاهر ان القيام واليقود مثلا لا يقيم على الانسان بالمواطاة نعم ان منشأ الاشتراك عما كان  
منشأ الاشتراك لا يكون فردا للمبدأ حقيقة فاقيل انه ان اراد بقوله فلا يقال للجزء انه لا يحمل عليه السواد والبيان  
مثلا بالاشتقاق فهو مخرج ان اراد ان لا يحمل عليه بالمواطاة فليس كذلك لا يمتثل في الفردية لا يمتثل في حسن فته  
قوله وحمل المعاني المصدرة آية به لا يمتثل ان من صفات المعاني المصدرة ليست افراد حقيقة اهل  
افراد الحقيقة محصورة في حصصها فلا يحمل عليها المعاني المصدرة بالمواطاة وفيه ان حمل المعاني المصدرة  
مواطاة على حصصها فخطأ وعدم حملها مواطاة على عروضها تمام عند الشائبة بل غير صحيح كما علمنا من عروضها  
المعاني المصدرة وان لم تكن افراد حقيقة لها لكن قد يعبر عن معروضات الموجود المسمى



فبعضهم يأنه لو صدق عليها بالاشتقاق لزم ان تكون تلك لا قرار موجودة (ولو لمعنى الموجود) والاولا ينسحب عنه  
 حصة الوجودية فيكون ان كمن في موجوديتها هذا القدر فيلكت في جميع الموجودات من غير لزوم تحقق فردا من غير كون  
 غير كحصة والاولا لزم التسلسل في الموجودات وتضعهم يأنه لزم ان يكون الوجود الخامس العيني الذي هو فرد الموجود المعنى  
 المصدر موجودا خارجيا فان حمل المعنى المصدر على شي بالاشتقاق يستلزم حمل الشئ عليه بواسطة بالعرضة فالعرضة  
 الخارجى صادقة على الوجود المعنى كما يصدق على غيره من الماهيات بعينية الى آخر المقدمات المذكورة ساجدا  
 وانست تعلم ان مفهوم الشئ اثباتا لخصا لا افراد الموجود المصدر في الافراد كحسبته باطلان تلك الحقيقة  
 المعرفية سواء كانت امور بعينية او ذهنية باثبات لا يستلزم بين الشئ اشتقاق والموجودية الخارجية حتى تفرغ  
 الكفاية المذكورة او لزم التسلسل المستحيل وهو التسلسل في الامور العينية والتقريرة الاول خالي عن اثبات لا يستلزم  
 المذكور واثاني عاين ابطال كون تلك الحقائق امور اذهنية وتحتل الافاضل للمعنى الذي لم يلحق بالاشياء  
 ان يقال مفهوم الوجود المصدر اذا كان عارضا لتحقيق مفهوم الوجود المصدر الخارجى يكون عارضا لتحقيقه ايضا فلكل  
 تلمزم ان تكون موجودة في الخارج فان عررض مبدأ الاشتقاق شئ يستلزم صدق الشئ عليه

الذي هو الوجود الحقيقي لفرد الوجود المصدر اليتم وقد سرح الحق الدواني في توضيح هذه العبارة على شرح التجريد  
 ان فرد الوجود المصدر هي الذات التي تكون نشأ لا تراعى فعالية ثابت بهذا البيان ان الوجود الحقيقي الذي هو  
 مستغنى الى الماهيات عند ثباته ليس واقعيا للوجود المصدر وهذا غير نافع اذ من يقول بكونه فردا انما يقول بكونه  
 فردا في كونه نشأ لا تراعى كونه الوجود الحقيقي فردا للوجود المصدر بهذا لا يبين ما ذكرناه بل ان كونه فردا حقيقيا لا يتم اتفاق  
 قوله ببعضهم قال في الحاشية تقريرة لبعض في استق الاشتقاق بعينه تقريرة كاستاذ الازالة ذكره في الخارج في هذا  
 ترك ذلك انتهى اقول قد عرفت انه لا يثبت اشتقاق من الشئ اشتقاق والموجودية الخارجية سواء ذكره قديما  
 او تركه في التقدير تقريرة استاذ الحاشية بيان في عدم اثبات الاستلزام بين الشئ اشتقاق والموجودية الخارجية  
 انما الفرق بينهما بذكر قديما الخارجى وعدمه وهذا غير محيد في عبارة الحاشية ايضا استشار الى هنا قال  
 قوله والاولا لزم التسلسل انست تعلم ان التسلسل في الموجودات مطلقا ليس محال انما الحال في الموجودات الخارجية  
 لم يلزم من حمل الوجود المصدر على افراد اشتقاقا الا كونه موجودا في نفسه فلا حدان مختاران عرض حصة الوجود  
 المصدر غير كانت في موجوديتها بل لا بد من عرض فردا آخر سوى كحصة ولا يلزم التسلسل بل هو كونه  
 ذلك لفرد موجودا في الذهن لا في الخارج والتسلسل في الالهييات منقطع بافتقار الاعتماد وبقية ما في  
 قوله والتقريرة الاول آه هذا الاشكال بعينه واراد على تقريرة استاذ الحاشية لانه لا يثبت اشتقاق الاستلزام المذكور  
 غاية الامر غير خالي عن كبرية الخلل في تلك تقريرة بل لا غير في قوله واستاذ عاوه هذا ظاهر قوله فان كان الاستلزام



اكثر المتعقبات بالقبول ان المقولات الثانية في اصطلاح قبل الحقيقة تعقبها بالقول بغيرها الحقيقية لا يميز  
 دون الخارجية لانها انما تصدق حيث يكون ظرف لا تصات هو الخارج بخصوصه على المعنى المصطلح فيه ان قولنا  
 الانسان موجود او ممكن بالذات يصدق حقيقة لا ذهنية وكذلك لا يميز ممكن وشئ في الايمان او ممكن في الوجود  
 يصدق حقيقة لا ذهنية كما يميز م ولا خارجية كما يحتمل ان لا شيء لان التقنيا التي يحكم فيها بالوجود الخارج  
 والوجود والامكان ككسجية عبر الموجودات الخارجية فتكون تلك التقنيا خارجية قطعاً نعم التقنيا الداخلية هي  
 والامكان مطلقاً حقيقة لا يميز لانه مصدر افعال الحقيقة المستقرة في الواقع فافهم ولا تزل الثاني قال العلامة القوي  
 في شرح التجربة ان القول بكون الوجود من المقولات الثانية من الحكماء افعالين بكون الوجود الواجب عن اية تيسير وهم  
 لما قالوا بكونه موجوداً في الخارج يصح منهم الحكم بان الوجود من المقولات الثانية ولما قالوا بكون الواجب الوجود الوجود  
 لم يصح منهم الاتباع بان الوجود لو كان موجوداً كان الوجود آخرهم قالوا لا يستلزم تحقق فرد الوجود المطلق  
 في الخارج كان الوجود المطلق باطلاً في الايمان فكيف يكون الوجود المطلق من المقولات الثانية فانه عبارة عما  
 لا يعقل لانه عارضا لمعقول آخر ولم يكن في الايمان باطلاً بعده واجاب عن اشاع في حاشي شرح القوي بان الوجود  
 الواجب ليس من الوجود بل الوجود الحقيقي وهو ليس من المقولات الثانية وفرد مفهوم الوجود بالتحقيق في مفهوم  
 الاعتبارية دون ايمان الخارجية والاصل بان الوجود المسمى من المقولات الثانية وادارة مختصة في حصة الوجود  
 فرداً على ما كلي ذاتي له ولا يمكن ان يكون المعنى المسمى ذاتياً للايمان الخارجية فهو ليس من المقولات الثانية  
 ولما الوجود الحقيقي فهو وان كان موجوداً في الايمان لكنه ليس معقولاً ثانياً لا ليس فرداً حقيقياً للوجود بل يصدق  
 به ان ينشأ لا تزل لكن منشأ لا تزل لانه لا يكون فرداً للبدا وبهذا ظهر انه لا يمكن وجود افراد المقولات الثانية  
 في الخارج الا كانت عوارض خارجية فلم تنطبق مقولات ثنائية فيما قال الحق الدواني في حاشية القوي في  
 شرح التجربة ان كون مفهوم ما من المقولات الثانية لثاني كون فرد موجوداً في الخارج محل عليه بالملاحظة اذا  
 كان المفهوم عارضاً في ضمن حصة شيا في العقل فيكون باعتبار تلك المحصر من المقولات الثانية وبما  
 فذلك الفرد موجوداً خارجياً ومفهوم الوجود من حيث انه عارض ليس باطلاً بعده في الخارج وان كان ليس حقيقة  
 اخرى مطابق في المعنى فهو معقول ثانٍ باعتبار حصة العارضة للماهيات في العقل ومرتبة في ضمن المعنى  
 الموجود بذاته ولا نسلم ان من شرط المعقول الثاني ان لا يكون له وجود في الخارج بجميع الاعتبارات بل شرط  
 ان لا يكون موجوداً فيه بالاقتدار الذي هو معقول ثانٍ كما هو في شأنه ليس في اذا اختلف مفهوم واحد  
 ثنائية المحرلة وادلتها باختلاف اضيف لاي من المتفاوت العينية غير متصورة ما هو معقول ثانٍ لا يكون حقيقة  
 متصلة في الايمان اصلاً هذا وقد بقي بعد كلام في هذا الباب تركناه خوف الاطالة والاطالب

وانت خبير بان مع كونه كذا التفسير الثاني يرد عليه ان كون الوجود لمصدره مطلقا من العقولات الثانية  
 سلم وان كون تلك الحقائق منها في حيز الخلق فالمتوقع من المنصف بعد احاطة الكلام ان يستيقن بحسب تقريره  
 سلم الله تعالى الا ان الاصل لا يشمل الا بطلان المشاكك القائلين بان الموجودات الخاصة حقائق متناهية متناهية  
 بذواتها عارضة للماهيات الكلية هي الوجود بمعنى ما به الوجودية وان بطلان كونها افراد الوجود المصدر  
 بطلان لا حول ولا عاين فيه

قوله مع كونه كذا فانه نظر لانه ان اراد كونه كذا التفسير الثاني انه لا يقدح في عدم بطلان كون تلك الحقائق امورا  
 ذهنية كما هو الظاهر فلا يخفى وجهه وسخافته او محصل تقريره ان البعض من الافاضل انه لو كان الوجود لمصدره افراد  
 كان الوجود لمصدره كذا يعني انفرادا وسوى المحصل لكل لا يمكن ان يكون الوجود لمصدره الخارج غير الحصة المستأجرة  
 كونه موجودا خارجا فلا يمكن ان يكون الوجود لمصدره كذا يعني انفرادا وسوى المحصل لكل لا يمكن ان يكون الوجود لمصدره  
 للوجود مطلقا سواء كانت امور ذهنية او امورا عينية كما لا يخفى وان اراد امر اخر فلا بد من تقريره في غير  
 قوله يرد عليه اقول هذا الايراد في غاية المسألة اذ المراد بالحقائق المعروضة للوجود لمصدره مناشي متناهية  
 ونشأ انشراح الوجود لمصدره عند القائلين بكون افرادها مغايرة محصنة بوجود الخارج وعارض للماهيات كقولهم لا حول  
 وناظر موجودية الماهيات قيامها بها فمضاهية لها وهو الوجود الحقيقي عندهم فظاهر ان الوجود الحقيقي ليس من المعقولات  
 كما اشرت به اشاعرة كثير في حاشي شرح المواقف قد سبق نقل كلامه بهذا اعتبار ان بناء الكلام ليس على ما جرت عليه العادة  
 ممن كلف اشياء الواحدة معقولا ما يابا اعتبارا مضمونه وموجودا خارجا باعتبار حقيقة كما يتوهم في بادى הראسة  
 قوله بان الموجودات الخاصة الخ اقول لا يخفى على من تتبع كلمات المشاكك انهم عن آخرهم صرحوا بان الوجود بمعنى  
 الموجودية مشترك بمعنى فالوجودات الخاصة العامة بالماهيات ليست عندهم حقائق متخالفة متشككة بذواتها  
 بل الوجود الحقيقي عندهم معنى واحد مشترك بين الموجودات الممكنات بأسرها وهذا لا يخفى على كون الوجود  
 مشتركا مضمونا مشهوره وفي افواه اشباحهم مذكورة وفي كتبهم مسطورة نعم كون الموجودات الخاصة حقائق  
 متخالفة متشككة بذواتها فمضاهية لها لا يشاعره لكنهم لا يقولون بكون الوجودات الخاصة امورا مضمونة الى الماهيات بل  
 يرون ان بينية الوجودات الخاصة للماهيات كما نحن كسبها الكلامية فذا ذكر المشكك في بيان المشاككة في كلامه  
 قوله وان بطلان كونها قد عرفت ان الوجود الحقيقي الذي به موجودية الاشياء افراد الوجود لمصدره كذا يعني  
 منشأ انشراحه واطلاق الفرد على منشأ انشراحه فياينهم كما صرح بالحق الذي بطلان كون الحقائق المعروضة  
 للوجود لمصدره افرادا حقيقة كذا يعني شيئا افرادهم بكونها افرادا كونهما مناشي الا انشراحه ولم يطل كونها افرادا  
 بهذا المعنى بهذا التقرير فاما عدم غل المعاني المصدرية على معروضاتها موطاة فقد عرفت ان ادعاء بعض بل غيرهم

فان لم يصر في هذا المقام فحق الضرورية فقط وهو محال بانها قد وقفت على ما لا يوافقها الا ان كانت حقا  
قوله في الحاشية مستند الى الوجود بمعنى ما بالوجودية الظاهرة اذ لا بد من الوجود مع الماهية فلهذا انما الوجود والماهية  
مستند الى ما هو مشترك معاني الوجود لان الوجود الخارج الى ما هو مشترك معاني الخارج وبها فمختلفان بالماهية لكن المستند  
على تقدير اشتراك الوجود بمعنى كما هو المحقق عند عدم بناء على ما قال في بعض تعليقاته المدعى بحسب الظاهر مشترك الوجود بمعنى  
الاستزاع من الوجودات المشتركة على وجه الاجتماع بحسب النظر الدقيق اشتراك الوجود بمعنى مشترك ومما لا يوافقها  
والوجود يقال في مقتضى استناد اللوازم المحتملة انما هو الوجود بمعنى مشترك بناء على ان مقتضى اعتبار اللوازم انما هو اجتماع  
الملزومات لولا اعتبار ليس بجد ان بناء على هذا الصبح استناد الى الوجود بمعنى مشترك ايضا يقتضي اعتبار الوجود  
ولو لا اعتبار حسي يحتاج الى جعل مستند الى الوجود بمعنى ما بالوجودية

قوله فان المقصود الخ يعني ان مقصودنا في هذا التحقيق هو ذلك لانه فهم من كلام السيد المحقق قدس سره  
انه يقول ان محروضا للوجود المصدق فيه حقيقة لثبوتها عليه ما اردو وقد عرفت مقصود السيد المحقق قدس سره  
فلا بد عليه ما قال قال في المسألة لا يقال لك من الوجودية ان قدس سره من غير الايراد بان اختلاف  
اللازم انما يدل على اختلاف الملزومات لو كانت الكوائيم لوازم للماهية وقد اقم فيما نحن فيه بل يجوز ان يكون  
كوائيم المستف فيكون الوجودية وناجيا من عوارض الوجود المطلق وتلك الكوائيم الخاصة مستندة الى تلك الكوائيم  
بمعنى ان لزومها مشروط بعوارض تلك العوارض كما في اختلاف الاشخاص فانه مستند الى اختلاف عوارض الشخصيات  
وهذا الجواب ليس بشي اذ كون الوجودية وناجيا حستين للوجود المصدق في المطلق وكون المطلق ذوقا عاما  
يبرهن غير محتاج الى تبين البيان نعم كونه ذوقا لجميع ما يصدق هو عليه انحصار صدقه على حصصه في اختيار كما عرفت في  
قوله انما جاز انما قال في المسألة في الحقيقة في الوجودية بسبب احدا ان الوجود عبارة عن الوجود ثباتها

انه عبارة عن حقيقة الشيء وانما الشئ انه عبارة عن العلم المنقسم الى الكماينة والظاهر ان مراد حاشي في الجواب المذكور  
في الحاشية الذي هو ان الشئ لا يشارك بقوله الباطن ان الشئ لا يشارك في الحقيقة انتهى تفصيل المقام ان الوجود بطريق علمي معين  
الاول خالفه الاثر على البهي في تصور الذي ليس عنه بالفارسية يستوي ووجوده لا يطاق بحال ناقض لانه ينافي  
في كونه مشتركاً وعدم كونه عينا شئ في الحقيقة والاشياء في مصداقه ومنشأ انتراعه ولا يترك موجود في الواقع بل باعتبار  
المعتبر وفرضه الخاص في العلم لكن انتراع الوجود عن الموجودات اعمها ان واقعية الاثر غايات عبارة عن واقعية  
مسايشها فبعد الاتفاق على ان مصداقه ومنشأ انتراعه موجود في الواقع مع قطع النظر عن اعتبار ان الشئ كانه  
يختلفوا في ان مصداقه ومنشأ انتراعه شئ هو متعلقا فاعلمنا انه ليس متعلقا بغيره بل بالاعتبار من الاشياء الى ان  
شخص واحد بذاته وجوب ذاته وموجوبية الاشياء انما هي باعتبارها اليه كما صرح به في حاشي شرح المواقف

ونذهب الشيخ ابو الحسن الاشعري قدس سره ومن تبعه الى انه عبارة عن نفس الخالق وهي في انفسها متغايرة  
 متباينة لا يجتمع حقيقة واحدة مشتركة ههنا ونذهب المشاؤون الى ان وجود الواجب بجملة انفس اية الحقيقة و  
 وجود الممكن حقيقة زائدة على نواته منفصلة اليها في الواقع وهي عند جميع حقيقتها مشتركة بين الممكنات ونذهب المتكلمون  
 الى ان الوجود منفعة قائمة بالماهية مطلقا واجبة كانت الماهية او ممكنة ونذهب الاشراقية الى ان الوجود حقيقة  
 واحدة في كل مختلفة بالكمال والتمتعان وقوله بالتشكيك على افراطه وتكامل الحقيقة هي نفسها مابا لا يشترط  
 وباب الامتياز ونذهب الى التحقيق الى انه حقيقة واحدة مطلقة غير مبرهنة هي عين كل موجود وتلك الحقيقة هي نفسها  
 مابا لا يشترط وباب الامتياز اذا عرفت هذا فاعلم انه قلنا نظار كلام الشيخ في ان بنا الجواب الذي ذكره  
 في الحاشية على ان نذهب من المذهب المذكور فذهب بعضهم الى ان كلامه يعني بالشيء شاعرا والفاعلين يكون  
 الوجود مينا للخالق كلهما واورد عليه بان بنا الجواب على هذا المذهب فبان صح في بابي الراي لو لما كان  
 الوجود بمعنى مابا الموجدية عبارة عن نفس الخالق وهي متخالفة في انفسها فيصيح استناد اللوازم المختلفة اليها لكنه  
 بعد التيق لان الوجود على هذا الراي نفس الحقيقة فان كانت الحقيقة الموجودة في الخارج والذاتية واحدة فالوجود  
 الخارج الذي متحدان حقيقة فكيف يستند اللوازم المختلفة الدالة على اختلاف المميزات اليها وان لم تكن حقيقة  
 الوجود الخارج والذاتية واحدة فبذلك انكار الوجود الذاتي وقد كان الكلام على تقديره وقال بعضهم انه يستند  
 على مذهب من كون الوجود عبارة عن الواجب بل شانه ولما ورد على ذلك البعض ان كيف يصح على هذا التقدير  
 استناد اللوازم المختلفة اليه لاسناده لوعا بل شخصها اجاب بان استناد اللوازم المختلفة اليه لا يجوز لولم يعتبر  
 معجمات مختلفة ولما اذا اعتبرت معجمات فيجوز استناد اللوازم المختلفة اليه فقلنا انه مقتضى اختلاف اللوازم  
 انها من خلات المميزات ولولا الاعتبار وعترض عليه شيء بان لو كان اعتبار الجهات المختلفة مع الام الواحد  
 الغير المتكثر بحسب الحقيقة كافيا في استناد اللوازم المختلفة اليه فيصيح استناد اللوازم المختلفة الى الوجود  
 المصبر يرى الغير تحقق التباين بين الوجود الخارج والذاتية ولولا لا اعتبارا وقيل ومن ظاهره  
 انه قد عرفت ان الوجود المصبر امر اعتباري تابع لاعتبار المعتبر وانتزاع الشرح فلا يمكن ان يكون متشا  
 ظاهرا لمختلفة الحقيقة بل الاعتبار المعتبر وفرض الفاضل فعدم استناد اللوازم المختلفة الى الوجود المصبر  
 ليس كونه حقيقة واحدة بل كونه امر اعتباري ولما لم يأت شيء ان كلام الشارح في الحاشية لا يصح ان يجعل  
 على مذهب لا على مذهب الشاعرة كل كلامه على ما زعمه ذهب الشافعية من ان الوجود بمعنى مابا الموجدية امر مضمحل  
 الماهية وليس حقيقة واحدة بل حقائق متخالفة متشككة بدواتها عارضة للماهيات الممكنة ولا ينبغي ان يكون الجواب  
 على هذا المذهب فهو وان كان تاما لانه لما لم يكن الوجود بمعنى مابا الموجدية حقيقة واحدة بل حقائق متن

يشكرك بذا تباركته لما هيأت له المكشفة فيقال ان لوازم الوجود الخارجي مستندة الى ما هو ممتنع مع  
في الخارج ولوازم الوجود الذاتي مستندة الى ما هو منضم معها في الوجودين بها متجانسان بالمابية لكن قد عرفت  
ان هذا ليس غريباً المشائين بل منهم من يشترك الوجود بين الموجودات بمعنى فلا يصح استناد اللوازم المختلفة  
لكونه حقيقة واحدة عندهم ما قيل انما اذا تصورنا شيئاً مع وجوده الخارجى المنضم معه فيحصل ذلك الشيء في الوجود  
مع وجوده الخارجى بناء على حصول الاشياء بانفسها في الوجودين كما هو المقرر عندهم فاذا ان يكون هذا الوجود منضم  
مع الشيء في الوجودين وهو ميسر الوجود والذات لانه لو لم يكن كذلك كان الشيء الواحد موجوداً بوجودين فيكون  
واحد موجوداً بطول فيلزم الاتحاد بين الوجودين بحسب لذات فعاد الاشكال فقيس ان القائلين بحصول  
الاشياء بانفسها في الوجودين لا يذهبون الى حصول الموجود الخارجى في الوجودين بوجوده وتخصه كقولهم ان  
بالعدد ولا يتكرر تشخصه ولا يتعداها وجوده والا فليس واحداً بالعدد بل انما يذهبون الى اختلاف الماهيات فربما  
وخارجاً للموجود الخارجى والذاتى متحدان بحسب الماهية مختلفان بالوجود والاشخص عندهم ثم انه لما تنبه المحقق  
من كلام الشارح في حاشيته الى ان الوجود معنى مابى الموجودية مشتركة معنى بين الموجودات على رابى الاشياء  
وليس مشترك لفظي استمدك عما بنى عليه كلامه وقال ولكنه لا يصح كاه وقلت ان يقول الوجود  
نسبته مابى الموجودية وان كان مشتركاً معنواً لكن يصح استناد اللوازم المختلفة اليه بالماهيات المختلفة  
والاعتبارات المتغايرة مع يصح ان يراد بالوجود معنى مابى الموجودية الامر المنضم مع الماهية او متضمن لاختلاف  
اللوازم انما هو اختلاف المميزات لولها باعتبار قائل وحل لبعض المحققين قدس سره وكلامه على غير المشبهة  
حيث قال يمكن ان يقرر كلامه بان ليست تلك اللوازم لوازم الماهية حتى تختلف الماهية انما هي الوجود  
لانها المنشأ لانها راجعة والذاتية والوجود لا يتجانت باختلافها مع وحدة يصير منشأاً للآثار المستلزمة  
لا سيما عند من يراد مشيئة كاهو بنفسه مابى الاشتراك وباب الاستيعاز وشككنا في منشيئة الآثار وفيه  
هذا لا يصلح توجيهها الكلام الشارح وتحقيق المقام انك قد عرفت ان مصداق الوجود المصدى ونشأ  
انتراع نفس الماهية سواء كانت الماهية ممكنة او واجبة وان نسبت الوجود المصدى الى الماهية نسبة  
مفهوم الانسانية الى ذات الانسان ونسبة معنى الحيوانية الى ذات الحيوان فنقول ذلك المنشأ لابد  
ان يكون حقيقة واحدة اذ لو كان متعلقاً بمتخالفه متباينة فلا يمكن ان يكون نسبة الوجود المصدى الى  
منشيئة نسبة الانسانية الى ذات الانسان اذ انتراع مفهوم واحد يكون نسبة الى منشأ نسبة الانسانية الى ذات  
الانسان فخصنا من هاهنا فخصنا هاهنا فخصنا هاهنا فخصنا هاهنا فخصنا هاهنا فخصنا هاهنا فخصنا هاهنا  
مستلزم لاشتراك الذاتين في ذاتي هو نفسه مصداق ذلك المفهوم مطابق بمصداق الوجود في عبارة

بل الجدي في الجواب ما هو الاستدراك على الجني عليه فانهم قوله ثم نحن قسمنا  
 الى قسمين المجردة قوله كاشي عليك الى تبيينه انه قد قرر في مقوله ان الجني عليه ما هو  
 من جنس الحقيقة وذلك حقيقة عين كل شيء حتى ان تلك الحقيقة تتعين بمسماها باضافة امر عليها لغيرها ومعنى ايها  
 بتعينات متغيرة وتخصص تشخصات كثيرة من باعتبار تعيين شيء وباعتبار تعيين آخر في معنى بنفسها  
 كونها مطلقة ومنه ما بالاشتراك وما بالاستيذان لا يمكن ان يكون التبيين لمرادنا على نفس الطبيعة وكون  
 الوجود ما بالاشتراك ما بالاستيذان بنفسه من من امر مراد وعرض عرض ان كان مقتضى تحليل النظر لكن يظهر  
 بعد التوقف ان الامراض كلها انما هي من القول بكون المشترك محضاً بنفسه وذلك لا قد قرر عند علم ان الجسم  
 واحد متصل ليس فيه مفاصل الفعل العلوي على انه لا يمكن كسب من الاجزاء التي لا تجري ولا شك ان الجسم المتصل  
 يمكن انقسامه الى النصف الثلث الربع وغير ذلك لا انقسام من اجزاءات الامداد كما يعتبرون به ولا شيء  
 من النصف الثلث الربع وغير ذلك من الاجزاء موجودة فيه بالفعل لا يلزم ما يلزم على النظام ولا اجزاءها مبرجة بالفعل  
 بالقوة ضرورة استحالة التبع من غير مرجح فاجسم اذا انقسم فاما ان يكون فرض النصف فيه باعتبار اجزائه فقط  
 ان يكون منشأ في وقتي وهذا ظاهر البطلان ويكون فرض النصف فيه مثلاً فرضاً وتقيماً مطابقاً للمشي في نفس الامر فلا  
 ان يكون منشأ في الواقع بما اعتد به المعتبر وفرض الفرض فاما ان يكون منشأه فرضاً من اجزائه من اجزائه  
 لا يسلل الى الثاني لعدم وجود جزء من اجزائه الجسم المتصل في الواقع كما هو المقرر فيهم تعيين الادل فيكون ذلك الجسم  
 متصل منشأاً لا تنزع النصف الثلث والربع وغير ذلك ما كان طبيعة مشتركة بين اجزائه احتمالية الغير المتمايزة  
 بالقوة ولا يلزم كون الوجودية الحقيقية متماثلة في نفسها ومخالفة لطبيعة الجسم فلا يكون الجسم متصلاً بنفسه حقيقة  
 مشتركة بين جميع الاجزاء الموجودة بالقوة ومنشأاً لا تنزع خصوص النصفية والثلثية والربعية وغير ذلك من اجزائه  
 حتى ج بنفسها ما بالاشتراك وما بالاستيذان فقد ظهر ان الوجودية حقيقة مطلقة لها انحرافات معينة  
 عن جوهر ذاتها متغيرة في نفسها متمايزة بحسب الحكماء كما في طبيعة الجسم المتصل فجميع وحدته منشأاً لا تنزع  
 المختلفة ومنع الاحكام المتغيرة فيصنع استناداً للوازم المتماثلة اليه مع كونه حقيقة واحدة مع يسقط  
 الاشكال لكن الشايع يبرحل عن تصور هذا الذي هو متجه في هذا الصانع في اوجهاً نظراً في عينه  
 قوله بل الجدي في جوابه قال في الحاشية المراد بالامر المنقسم مع الماهية وهذا الله كان في دفع الاشكال التي  
 قد عرفت ان هذا الله وان كان كافيها لكن انما يصح بنا والجواب عليه لو كان الوجود بمعنى ما بالوجود مع كونه  
 منه منقسم مشتركاً لكان كون الوجود بالوجودية حقيقة متمايزة صريحاً بكونه مشتركاً مع الماهية لاشارة الى  
 قوله وجه لعدول الامر الى ان الجسم لم ينقسم المقسم بالحدوث بل عدل عند خصم المتجذبه وجهه على تقدير



اولا حكمة في النظام المحسوب من الغرض والاطراف يادى على امر على ان يكون له اوله واوله ثانيا وان ترك العلم  
ليس له اول على فانه سبحانه ان يكون من غير اوله متارعة تعالى وان العلم كما كان يشهد في ذلك كانت الحكمة نقدا في غير الغرض

تخصيص المقسم بالحدوث لا بد من التخصيص بالحدوث ايضا اذا علم بالحدوث اهم من الحصول من وجه فيلزم على هذا التقدير  
تخصيص المقسم بالحصول بعد تخصيصه بالحدوث من غير ضرورة واما على تقدير تخصيصه بالحدوث وكما فعله المحقق فاما حكمة  
تخصيصه بالحصول اذا تبيد بعد الحصول بالحدوث لا بالحدوث فخطا فيحتاج الى تخصيصه كغيره بالحصول فيلزم من تخصيصه  
من غير ضرورة ولا ينبغي ان هذا الكلام من الشايع نفس على ان ضرورة عند التقدير في غيره هو الحصول بالحدوث كما اذا  
اليد في السبق قد يقال بحكم ان يراد بالحدوث اريد بالمتحد فلا يلزم من تخصيصه به بعد ان يرى على هذا التقدير كغيره  
على تقدير تخصيصه بالمتحد فانهم قالوا في الخارج فيلزم من تخصيصه تبيين آية قيل لا يلزم ضرورة ثم فان انقسام العلم الى المتحد  
والمتحدين يقتضي تخصيصه بالحصول وانقسامه الى البديهي والنظري يقتضي تخصيصه بالحدوث ولا غشاة في هذا التخصيص  
متر من عند تحقق العلم وانما تعلم ان هذا لا يرد غير مترتبة على كونه الشايع او يحصل كلاما في هذا التخصيص المقسم بالحدوث  
فقط غير سائغ الا لا بد على هذا التقدير من التخصيص بالحصول اليقينية اذا علم بالحدوث في العلم بالحصول فيكون اريد ليس  
ولا تصديق فيلزم من تخصيصه به بعد ان يرى من غير ضرورة وكون التخصيص مترتبة هذا النحو غير مترتبة في ضرورة وما ذكره لا بد  
من ان انقسام العلم الى المتصور والتعديني في فانا يتوجه لو كان غرضه ان التخصيصين من غير ضرورة على وجه المقسم

بالحصول فقط فهذا لا يرد مني على عدم فهم الراد قال الشايع لا ينبغي عليك ان العلم في العلم يحصل نفس المعلوم آية  
قال في اشارة تفسير المصنف في وجود الشخص المعلوم فاسد لان العلم يحصل من عين مبدء وجود الشخص المعلوم بل هو غير  
عن الصورة الخارجية وهي قائمة بعين وجود الشخص المعلوم انتهى ومحصله ان العلم يحصل من عبارة عن نفس الصورة الخارجية  
لا عن وجود الشخص المعلوم ضرورة ان وجود الشخص المعلوم امر متزاعي متبوت على ان العلم لا يتعلل فلا يكون علما حقا باسلا  
قيام الصورة الخارجية بالذهن بل وجود الشخص المعلوم فيه انما هو لقيام الصورة الخارجية بالذهن لا بوجود الشخص المعلوم في العلم  
عبارة عن قيام بالذهن وجوده قبل قيام بالذهن علم حصوله والعلم يحصل من نفسه والذي هو الصورة الخارجية  
قوله انما حكمة في النظام آية علم ان الشايع المتوكل برتب العلم والارادة على ايجاد المكنات نعم ان علمه سبحانه  
ليس فعليا مقدا على الابداء ولما ورد عليه ان اوله اطلت الارادة وعلمه سبحانه قبل وجود العالم فاما السبب في ان العلم  
الشايع من الترتيب برالى فلاك ما فيها والغاير ما فيها من السبب والكرات على الوجه الذي لا ينفك في الامر  
عليه في النسخة في النظام اجاب بان النظام العجيب المبرور في العلم لا يزم من ترتيب الذي من المبررات العقلية فيسببها  
المعنوية وهو انما العقلية وانما فانها التورية على الخلق ما يتصور في حتمها لاسر النسيان والارادة ولا ينبغي ان العلم  
كما قال الصمد في النسخة غير مقصود الا ان كل واحد من السبب في نظام العلم لا ينفك من ترتيبها فان قيل انما العلم في نظامه

ومن المعلوم ان الاستكمال بالغير لا بالامر الباري فمتساو فلو كان عليه تعالى كما يدل عليه كلام المصنف عليه السلام  
 يستلزم ان يكون له وجود غير ذاته فليس كذلك الحاضر عند المبدء كذا لم يقدم عليه تعالى قبيل وجوده المكمل

فجيب عليه ان الاستكمال بالغير لا بالامر الباري فمتساو فلو كان عليه تعالى كما يدل عليه كلام المصنف عليه السلام  
 قوله لا بالامر الباري قال في محاشية ابي الامر حسن التساوي الموجود انتهى قولنا فليس بالامر الباري الا بالامر  
 بالمنفصل المتمايز الموجود بل لا يتصور بكون علم الوجوب جوازاً لغيره الا بالامر الباري المتمايز الموجود  
 المكملات وليس الغرض ان الاستكمال بالامر الغير منفصل كالضعفة القائمة بذاته تعالى ليس يستعمل انما ينقص  
 المستحيل الاستكمال بالامر المنفصل المتمايز الموجود كما قد ظهر ذلك لان الضعفة القائمة بذاته تعالى ملوثة تعالى وتاخره  
 عند تصوره بما عليه من استكمال الوجوب جوازاً بالمكن نقص عظيم ومحال بالضرورة العقلية كما لا يخفى على من اراد  
 قوله لم يقدم عليه تعالى آه قال بعض نظري كلام الشايع ان العلم عند ربي بالباري تعالى سواء كان بالنظر الى ذاته  
 تعالى او بالنظر الى ذات الممكن مع وجوده تعالى فان الباري سبحانه لا يتصور ذاته عند ذاته فيكشف الاشياء له في كلها  
 فالذات هي الملوحة حقيقة وبالذات المكملات كلها معلومة بالعرض فلا يلزم عدم علمه تعالى قبل وجود المعلوم فان  
 صفة العلم انما يتحقق بالعلم بالذات ومن انقضاء المعلوم بالعرض كذا لا يلزم استكمال الغيرة ولا زيادة صفة العلم  
 فان الذات هي الحاضرة عند بالذات هي منشأ الاكشاف وانست تعلم ما في الاما والا فلا حاجة الى ايجاع ما ذكره في الكلام  
 القائلين بكون علم الوجوب جوازاً لغيره كصاحب الشرايق وغيره لا يخفى مما يكون علمه سبحانه عينا للمكملات كذا العلم  
 الفعلي مقدم على الايجاع قال الشيخ المتوسل كذا لا يتسارع علمه بذاته هو كونه نور الذات ونظام الذات وعلمه بالاشياء هو كونه  
 حاصراً لها على سبيل المحصور الاشاري بنفسها كإيمان الموجودات من المجرىات والادبائات صفة الذاتية في بعض الاحكام  
 كالانكشاف متعلقاً بها التي هي مواضع لتصور المميزات العلوية وذلك ان العلم بالذات لكونها عبارة عن علمه بالاشياء وله نظم ومرتبة  
 لا شيء يحصل لاحد مما لا يخرج من القدر الذي له من الاشياء كما كانت علمه تعالى بها واما الغاية فلا جمل لها انتهى واما ما في  
 فلا لا يخفى في ذلك ان المكملات متباينة لذات الوجوب بل غاية كما صرح به في القائل وغيره في بعض كتبه فلا يلزم محصور ذاته  
 عن بذات الاشياء كعلمه بالذات لكون المكملات معلومة بالذات لا بالعرض ثم ان قيل بانها ذات المكملات  
 مع ذات الوجوب بل شأنه كونه خارجاً للبطلان لا يخفى لكون المكملات معلومة بالعرض كونه ذات سبحانه معلومة بالذات  
 بل ج كاشف الذات بعيداً عن كاشف المكملات ان قيل ان المكملات ليست ذات مستقلة بل هي بمنزلة الانتماعيات  
 والاعتبارات العقلية وذات سبحانه منشأ لانتماعها كما ذهب اليه الصوفي في قوله من امر من ان الموجود حقيقة هو الكون  
 سبحانه والمكملات امور اعتبارية لا تنزاعية مشترقة عن حقيقة موجودة فلما هي على هذا التقدير لزم كقول الذات حقيقة معلومة  
 بالذات كقول المكملات حقيقة بالعرض ان المكملات على هذا التقدير عبارة عن التوحيات الناشئة عن صفات الذات

بحدوث الزمان الزائيات <sup>حط</sup> وانما لا يلزم من العلم الذي هو عين الكمالات الجارية معه تعالى زيادة منتهى العلم عليه بكل منها باوهم اساس ما يثبت ما يثبت قوله بالتحقيق الخارج من العلم ان لا اعتراض من الاشتباه او لا علم بالمتكلمة معان بعد امرنا في شانه ان لا يتحقق الا بعد تحقق التنسب بين الاستكمال والاستكمال باجماعنا في الاشياء على ما لا يمتنع عليه

الامع للمعلوم ولا مع العلم فاما تقدم الاستكمال وبينه وبينه لا يمتنع

والعلم بها منطوق في علمه سبحانه بانه بل علمه سبحانه بانه علمه سبحانه بالكمالات ملوثة حقيقة بالذات بالاعراض بالوجود  
ان الكمالات معلومة بالعلم من العلم والاعراض لا تكون الكمالات بالذات بالاعراض الا ان العلم يتقدم العلم بالذات بالاعراض  
قوله بحدوث الزمان الخ هذا الكلام مشعر بان حاله عدم علمه تعالى قبل وجوده للمعلوم انما هو على العقل بحدوث العلم  
واما على تقدير القول بقدومه فلا ريب في كمال الشرح في الحاشية هذه الاحتمال وادارة على تقدير حدوث الزمان  
وانما في جانب الماضي هو وعبر قس عليه بعض تحقيق قدس سره بان علمه تعالى فعلى تقدم العلم بالايجاد فيلزم تقدم العلم  
في مرتبة متقدمة على حصول الموجودات بوجودها الخارجية الممكنة فيكون العلم نوعا ليا ولا يكون الباري عز وجل خالفا  
بالغاية والارادة لا تقتضيا سبقة العلم وحسب بانه لا يلزم على القول بتقدم العلم عدم علمه تعالى قبل وجود الكمالات  
في الخارج كما يلزم على القول بحدوث العلم بل لا يلزم في وجودها على العقل وسر ليس باطل ولا في ان علمه سبحانه لما كان علما  
مقدرا على الايجاد فلا بد ان يكون هذا العلم في مرتبة ذات الحق ولا يلزم كونه عاريا عن كمال العلم في مرتبة ذات الحق لعلها  
وهذه المرتبة ليست من الاشياء عيات بل من الواجبات فتعبر سبحانه عن كمال العلم في تلك المرتبة يستلزم الجهل  
والعلم سواء كان قديما او حادثا لا يربطه ليس يتحقق في مرتبة ذات الحق متقدمة ان المعلول لا يسبق مرتبة الوجود  
فلا يناسب عن كونه عدم علمه سبحانه في مرتبة واقعية متقدمة على وجوده للمعلوم سواء قيل بتقدم العلم او بعده في مقام  
قوله زيادة منتهى العلم اه قال بعض المحققين قدس سره ان زيادة منتهى العلم والاستكمال بالغير ايراد واحد من مشا  
القول المعنوية انما هو لزوم الاستكمال بالغير واذا قطع النظر عنه فلا شك في الزيادة في الكلام والحق انه لو قيل  
بزيادة منتهى العلم وقطع النظر عن الاستكمال بالغير فلا يثبت ان يكون هذه الصفة مسبوبة بالعلم فلم يبق  
علما ولا يكون مسبوبة فيلزم تعبر سبحانه عن كمال العلم في مرتبة ذات الحق لعلها في مرتبة ذات  
وهذا اولى مما قيل لم يكن هذه الصفة مسبوبة بالعلم لا يكون الواجب سبحانه فاعلا بالاشياء متقدمة سبب العلم  
على الفعل لا اختيارى اذ لا حدان يقول الكمالات هذه الصفة علما فيوزان تكون مخلوقة بالايجاب لان الصفات  
الكمالية من اوزان ذات تعالى فيستحيل ان تنسج عنها شيئا يقتضي خلقها سبق العلم والارادة تعالى  
قوله حاشا ان لا اعتراض هذا الكلام يدل لالة مرتبة على ان غرض الشرح الاجابة من قبل الصالحين كون علم الواجب سبحانه  
حقاير مع ان حاصل حقيقة رجب اثبات الفعل لتقدمه على الايجاد كونه حيزا للوجوب سبحانه ومنشأ الكمالات العلم حقيقة

ولما لا خيران فان كان كل منها حاضرا يتحقق فيه لكن بمرئيه تعالى جواز الثاني وما هو عين العلم وهو ان الثاني  
 واما كما يتحد بين الملكات فما استغيار ان في الوهبة فينته احد باع العلوم حسب عينه الآخر مع انه قد قيل في بعض  
 او كل البصيرق عليه الحاضر عند المدرك الذات في الملكات كالصورة العينية والحالة الادركية وغيرها من الصفات انشائية  
 الانشائية بصيرق عليه منشأ الملكات في نفسه وفي غيره بخلاف الواجب سبحانه فان من الحاضر عنده الملكات ليست منشأ  
 الاكشاف لنفسها ولا غيره بافصدا مما على امر واحد بعض العلوم كما على ان يكون له لا يرد عليه فيمكن

والصانع ان يكون علم الواجب سبحانه حضوريا كصاحب الاشراق ومن تبعه فيكون العلم بالفعل المقدم  
 على الوجود فيكون سبق العلم على الوجود غير ضروري كما قد مر فكيف يكون التحقيق الذي ذكره الشيخ جوابا  
 من قبله بل غرضه من التحقيق الذي فكره ليس الا بيان حقيقة علم الواجب سبحانه على ما تحقق منه  
 قوله واما الاخير ان اقول قد سرح انفا ان العلم الحضورى عبارة عن نفس المدرك الحاضر عند المدرك قد يتحقق  
 الشان ايضا في مواضع عديدة من كتبه فكيف يكون العلم الذي هو خيار للعلوم حضوريا مع ان كلام الشارح في جواب  
 شرح التهذيب كان نفس كون العلم الحضورى انما كانت فقط حضوريا واخرج العلم الحضورى الشان عن الحضور والاعتناء بالحالة  
 قوله وفيه ما من الصفات انشائية الخ قال في الحاشية الصفات انشائية هي ان يكون منشأ انشائها نفس  
 ذات الموصوف هي واجبة الثبوت للنفس انما مقرر من انتهى اقول فعلى هذا لا يكون الصورة الحاصلة كذلك  
 الادراكية منفعة نفسانية او منشأ انشائها نفس ذات الموصوف بل هي واجبة الثبوت للنفس لان الحالة الادراكية  
 وكذا الصورة الحاصلة ليست منفعة انشائية بل منفعة نفسانية قائمة بالنفس قياما انشائيا وعلى تقدير كونها انشائية  
 مستمرة من نفس ذات الموصوف لا يلزم بطلان مرتبة العقل اليسرى في عدم طردان الذهن بل ان الشان على علم النفس وكون  
 ذاتها انشائية من حيث الصفات كما يتبين في الواجب سبحانه وغيره من الامور العائدة بالجملة على تقدير صحة ما ذكره في الحاشية  
 لا يكون العلم الحضورى منفعة نفسانية او منشأ انشائها نفس ذات الموصوف بل هي واجبة الثبوت للنفس كما لا يخفى  
 قوله فان من الحاضر عنده الخ اقول كما يخفى ما فيه لانا اول الان فلان الحاشية قد اعترفت انفا بان العلم  
 الحضورى الحاضر عند المدرك حضورى يتحقق في الواجب سبحانه وعين المعلوم حيث قال واما الاخير ان الخ  
 واذا كان العلم بهذا المعنى عين المعلوم فيكون منشأ الاكشاف نفس ذات المعلوم فلا معنى للقول بان  
 الملكات الحاضرة عنده ليست منشأ الاكشاف ههنا واما ثانيا فلان هذا القول مناف لما قال الشارح  
 في الحاشية المنوية ان العلم التفصيلي للواجب سبحانه عير باوجده في الخارج لانه لو كان العلم التفصيلي عين الملكات  
 الموجودة الحاضرة عنده تعالى فلا محالة تصير منشأ الاكشاف نفسها فانا قال لم يمتى مع كونه منافيا لما صح فيكون  
 من ان منشأ الاكشاف في العلم التفصيلي الذي هو علم حضورى نفس ذات الملكات لا يصلح توجيه كلام الشارح

قوله والاشياء التي في الدنيا قد يكون بعضها في غير قولنا لكن هو عينه الخ وما هو عين العلم فهو قولنا  
والاول برى عنها قوله وهو بعد الخ وضع الاستبعاد بعينه المرجحة لكون الاشياء معارضة حال كونها متحدة  
فان قلت اذا كان العلم تفصيلي فنفسه ان الكليات كما هو مقتضى كلام الشارع وكلام العلوم فلا بد من استعمال  
بالغير وبما هو مقتضى العلم قلت قد يحسن الشارع وغيره المقتضين ان العلم التفصيل ليس منته الكمال بل علم اعتباري  
وهو علم الاول الكثرة مقتضى كماله فلا بد من عدم الاستكمال بالغير لان زيادة مقتضى العلم لا بد من وجود الكليات  
قال الشارع وقد تحقق في الوجوب انه قد اشروع في تقرير الجواب بمبدأ ان الياسر سبحانه له علم علم قبل وجود الاشياء  
وتحققها وعلم بعد وجودها لا بد من تحققها اما العلم الاول فهو مقتضى الكمال من الكليات فذاته سبحانه يتحقق فيه مبدأ الاشياء  
الاشياء بغيرها بحيث لا يميز عنه مثقال ذرة في الارض والافى اسما في سبحانه في كونه مبدء الكليات والاشياء جميعا  
كالصورة العقلية التي تفر من انما متعلقة بجميع الاشياء فكما ان الصورة العقلية المفروقة على تقدير ارتسامها  
في ذهن مبدء الكليات لمن جعل تلك الصورة على يدك عنده مكشفت كقائه تعالى مبدء الكليات والاشياء  
صغيرة وكما يميز قطرها علىها وسافلها وما ياتها بجزائها وما ياتها بجزائها واعرضها وما العلم الثاني فهو علم حضوري يحضو  
جميع الكليات عنده تعالى حضوره لعلته وهذا العلم يسمى علما تفصيليا وملا الفعاليات او العلم الاول  
لما كان عين الوجوب جاز وسد اسائر الاشياء يسمى فعليا والثاني لما كان اثره لعلته يسمى انفعاليا لان العلمانية  
هي الانفعال في العلم ليس مقتضى الكمال لا حيز الكليات بل هو نفس وجود الكليات كما قال في الهامية العلم ان العلم  
التفصيلي للوجوب سبحانه آه فان قلت لا بد من تفصيل العلم التفصيلي كونه حضوريا بل العلم الاجمالي بالغير حضوره  
قلت العلم الاجمالي ليس حضوريا كما انه ليس حضوريا فانه ليس بحضور الصورة كما انه ليس بحضور الصورة بل بحضورها  
بما على خالق وفيه العلم غير الحضوري والحصول والتقدير اليها ليس العلم الذي يكون عين العلم اما الذي هو  
فان كان امر وادع نشأ الكليات والاشياء كلها فاعلم اجمالي بالي فان كان مبدء الكليات والاشياء فليس عين علم  
كذلك انما هو عين المقتضين قدس وتحقق ما قال الاستاذ العلامة رحمه الله ان كان المراد بالاحضوري بالكون كقول  
صورة المعلوم فلا ريب في كون العلم الاجمالي حضوريا وان كان المراد به ما يكون عين المعلوم فلهذا العلم  
من حيث انه كاشف لذاته تعالى حضوري واما من حيث انه كاشف للكليات فان قيل باجماله  
والمكن فالغير حضوري وان قيل ان ذاته مبين للكليات بمباشرة فليس يحضر كما انه ليس يحضر  
قوله وضع الاستبعاد بعينه الخ لما ذكره الشارع ان العلم معنى مبدء الكليات فنفسه ذاته يتحقق فيه مبدأ الكليات  
الاشياء بغيرها قطرها علىها وسافلها وما ياتها بجزائها وما ياتها بجزائها واعرضها وما العلم الثاني فهو علم حضوري يحضو  
معدودة مفرقة في مرتبة ذاته فلهذا لكون الكليات معلومة له بل ذاته في تلك المرتبة اذ لم يزل في ذاتها غير مكشفت

[illegible]

وعلى التسليم فنقبض عن الحكم باعتبار الكمالات بعينها عن بعض عنده تعالى بخصوص حقيقة واحدة بسيطة فان العلم  
بالمميز عنده العالم كيف يتميز المعلوم عن معلوم آخر عنده مع ان العلم الحقيقي يساوي التمايز

ولا ينبغي ان يدعى البداية في امتناعه لعمل الفرض ان يكشف المبادئ بالبيان من دون حضوره بنفسه وبشيء  
ومن دون نسبة بينه وبين المبادئ الذي هو منشأ الكمالات غير مقبول لانهم صرحوا ان العلم اما بمحصل صورته او بمحصل  
نفسه عند العالم باحد الوجهة فكلاهما مختلف هنا فان الكمالات في مرتبة العلم الفعلي ليست بموجودة  
قوله وعلى التسليم فنقبض آية باب بعض المقتنين قدس سره من هذا الاشكال بان آية تعالى الكمالات كما في هذه  
ذاتها غير مقتصرة في كمالاتها ذاتي الى شيء يقع تساوي نسبتها الى كل وجوب ان يكون الاشياء قابلة لتفسير  
ذواتها منكشفة عنده وبأتم من لوازم الاكشاف وتصورها لاكثر من الحق ما قال الاستاذ العلامة عليه السلام  
ان هذا ليس ابا عن الاشكال لاكتشافا للشبهة بل محصلا لا يجب الايمان بكونه سبحانه عالما بجميع الاشياء باطلا  
اعتقاد ولا يلتفت الى اغتيال من شبهته وتبعها ولا كلام في وجوب هذا الايمان لكن يجب على من يتحسس  
للعجائب ان يجين ان الكمالات مع عدم حضورها بذواتها وبصورها وتفاوتها بمبناها وبين الذات المحضة كيف  
اكتشفت الاشياء عندها وكيف امتاز بعضها عن بعض مع ان الموجود في مرتبة العلم الفعلي ليس الا ذاتا واحدة بسيطة  
مساوية لنسبة الى الجميع وهذا الجواب غير متعرض لذلك قال بعض نظائر كلام الشارح ان ذات الموجودات  
لها خصوصية خاصة مع كل واحد من الكمالات وبذلك الحصة تكون ذاتها سبحانه كاشفة لكشفها تفصيلا  
ولا بد في كون الكاشف مبينا للمشكوك في الاكشاف الاول خصوصية مع الثاني ثم ينظر الى تمايز خصوصيات  
تبايز العلوم ولا يخفى عليك ان فيه لانه لا يخلو اما ان يكون تلك الخصوصيات موجودة في مرتبة العلم الفعلي على  
صفة تعدد فلا يخلو اما ان يكون تلك الخصوصيات امور منزهة الى ذات سبحانه فيخرج الى ما ذهب اليه الشارح  
من ان تمام صور الكمالات في ذات تعالى وبطلانها بطلانها في ذاتها او تكون منفصلة عنها فيرجع الى ما ذهب اليه  
افلاطن وسقط النظر عن القول بتلك الخصوصيات اعتراف بان الذات المحضة غير كافية في تمييز الاشياء  
كما لا يخفى او لا يكون تلك الخصوصيات موجودة في مرتبة العلم الفعلي على صفة تعدد فلا يخلو تلك الخصوصيات  
الاشياء وتميزها بل يكون منشأ الكمالات التمايز بالحقيقة نفس آية تعالى قال الاستاذ العلامة عليه السلام  
انما نسبة بين الواجب تعالى وبين كل واحد من الكمالات نسبة بينهما فتكون متاخرة عن وجود الكمالات او تحقق  
النسبة فرع تحقق طرفها فلا مبالغ للقول بكون تلك الخصوصيات متاخرا لاكتشاف الامتياز في العلم الفعلي  
المقدم على الابداء ولما تنبذ الاقوال على ان القول بكون الخصوصيات متاخرا لاكتشاف العلم الفعلي المقدم على الابداء  
هذا ليس معنى محصل قال تعالى تلك الخصوصيات امور انزاعية وليس الاكتشاف على الامور انزاعية بل منشأها واحدة بسيطة

والقول بان بنية تعالى وبين كل ممكن ارتباطا ليس مع غيره وبسببه يكون منشأ الكائنات الممكنات بحسبه  
 امتداد بعضها من بعض عنده تعالى كما ينطق به كلام الحكم الثاني في اقسامات المدينة لا يجري انفعالان ذلك  
 الارتباط لا يمكن ان يرتفع بالتباين الذي هو منشأ الابداء المذكور بنية تعالى وبين كل ممكن وكلنا لا يمكن ان يكون  
 امتداد بعضها من بعض عنده تعالى فانه فرج امتياز بعض الارتباطات عن بعض عنده تعالى وذلك الامتياز  
 لما ينفسر وامتيازها من ان يكون انكشافها ايضا بزيادة المساواة العلم والتميز لا بزيادة تعالى وخلق

ويجوز ان يكون الذات الواحدة البسيطة منشأ الاستراع امور كثيرة مختلفة الآثار والحكام كما ذكره فانها منشأ الاستراع  
 للخطية والدوام البعدي والمركز والمواد والكمالات سبعة عشر في خصوصيات مختلفة متمايزة الآثار والحكام وهي  
 العلم المتمايزة والاعتقادي او قياسه استراع خصوصيات عن الذات الاحدية البسيطة على استراع المطبق والمعاد والمركز  
 والدوام البعدي من الكثرة قياس من الفارق والذكر ليست على اتصال على اجزاء مقدرية بل على اجزاء حركية  
 بخلق الذات البسيطة الاحدية البسيطة من كل وجه على ان استراع الخطية والمركبة والخطية من الكثرة متعلق استراعها  
 على الخصائص من انفسها فيكون الذات البسيطة الاحدية البسيطة من جنس صفات اخرى غير متعلق انما هو استراعها على  
 قولها والقول بان بنية هذه صفاته هذا القول غير خفي ما قرنا انفا او هذه الارتباطات لا يمكن ان تكون موجودة  
 في مرتبة العلم الباطني على وجه الاستعلاء على الاول فاما المتضمنة الى ذات الوجب سبحانه فيرجع الى مرتبة العلم  
 ويطلق ما يطلع من غيرها او منفصلة عنها فيخرج الى مرتبة العلم ويطلق ما يطلع من غيرها او منفصلة عنها فيخرج الى مرتبة العلم  
 تكون موجودة بالعلم والكلام في العلم السابق عليها الكلام مع ذلك القول بتلك الارتباطات اختراع بعد كونها في سبب  
 منشأ الكائنات الممكنات امتيازها وعلى الثاني تكون تلك الارتباطات متعلقة بجهتي مصدر العلم فتكون ملتبسة بالعلم  
 في الكائنات الاشياء وتبينها احكاما والافعال الارتباطات منسوبة الى سببها وعبر عن تلك الكائنات فيكون كائنات الكائنات  
 والاشياء في العلم الباطني المقدم الابداء لانها متاخرة عن وجود الكائنات قطعا لما يتحقق من جهة فوج تحقيق فيها فانه متعلق  
 قوله لان تلك الارتباطات قد عرفت ان تلك الارتباطات لكونه بنية متاخرة عن ذات المستبين فانه ان الكائنات ليست موجودة  
 في مرتبة العلم الباطني فلكل ما يتحقق الارتباطات في تلك المرتبة ولو لم يتحقق الارتباطات في تلك المرتبة فلا يمكن ان يكون الكائنات  
 حاضرة عندنا في تحقق تلك الارتباطات في تلك المرتبة فاما الحق في تلك المرتبة فانه لا يكون حاضرة فلا معنى للكائنات  
 الممكنات اقيما في تحقق تلك الارتباطات والمكائنات غير موجودة بطلانها ولا بعينها ولا في كائنات الباريين سبحانه  
 من دون حضوره بفسادها وبصورته فلا يكون الباريين الذي هو منشأ الابداء المذكور متفصلا عن تلك الارتباطات  
 قوله فيلزم ان يكون فان قلت يجوز ان يكون تلك الارتباطات صادرة من تعالى بالايجاب لا بالاشياء  
 فلا يلزم من العلم على تلك الارتباطات قلت تلك الارتباطات سواء كانت مخلوقة بالايجاب وبالاختيار





قوله في الحاشية فلا يراد بالمراد بقوله وعلى الكل بعد ذاته وكذا بقوله كثره على كثره بعد ذاته هو العلم بالكلية  
الذي هو العلم بالحققة وعينه سبحانه وتعالى وبقوله متحد لكل نسبة الى ذاته ان الكل متساوي الاقدام في سلك الحق بعد ذاته  
فاكتساب الحق بعد ذاته متعديته الحقيقة وبقوله فهو لكل في ذاته انه مبدأ لكل خلاص الا ان تركيبة توارثه  
تعالى الله عن مثل هذه علوا كبيرا

اخترنا الى تقرير الالهام الذي يكون فرق الالهام الذي في الحمد والمجد وفي علم الخلق مع عدم امتياز عن  
جميع ما عداه فادركنا نظرياتنا المعقدة لتوحيد في الجملة لكما يستبعد العقل عن تجويزه بالكلية  
قوله لان المراد في علم الله ان كان قولنا ان العلم بالكل بعد ذاته موحا للزوم الجهل وتوحيده لكل بالنسبة  
فهو لكل في ذاته موحا للاتحاد والوحب بالكمالات كسب الوجب سبحانه منها محل الشايع ككلامه على علم الالهام  
والتفصيل في خيرة التبرعات المذكورة عن كلامه المراد بقوله وعلى الكل بعد ذاته وكثره على كثره بعد ذاته هو العلم  
بالكلية في ذاته فالمراد من ان الكمالات كلها متساوية الاقدام في كونها معلولات للوجب سبحانه وكذا حافرة عنه مثل  
واتا توحيده لكل حاشية فالمراد منه مبدأ لكل خلاص الا ان تركيبة توارثه منه سبحانه والادوار في سلك العلم بالكلية  
ذاته تعالى نشأ الكمالات فالعلم بالكل منطوق في علمه غيبا اعتبارا في ذاته بمبدأ الكمالات لكل كذا في كل هذا مراد  
التمسك ويرد عليه ودأخا من انه لا يوجب للمقول لا يرضى قائله ان العلم بالكل في ذاته العلم سبحانه بالكلية  
في ذاته تعالى ولا يوجب العلم بالكلية في ذاته تعالى فلا يصح هذا الترجيح على غيره كذا قال بعض المتعدين  
المصنفين بقوله كذا من ان الكمالات هذه الصور صفات للمبدأ فاود بل يزداد الكثرة في ذاته تعالى فليكن هذا التبرع  
قال في الكلام والالهام في العلم كذا من ان الكمالات هذه الصفات الانضمامية تكون بعد الموصوفين والكثرة  
في ذاته تعالى فلا يوجب الكثرة في ذاته تعالى فلا يوجب الكثرة في ذاته تعالى فلا يوجب الكثرة في ذاته تعالى  
وان اخذت على صفة فيصير ترتيبا وصدر له صور بعضها بواسطة البعض الا المصوب بقوله كذا من ان الكمالات  
وهذا انما هو العلم بالكلية في ذاته تعالى بالكمالات بارتباطها فيه وعليه يلزم على رأي الكثرة في ذاته تعالى حاجات  
بان العلم بالكل بعد ذاته كونه صفة من صفاته لا يوجب الكثرة في ذاته تعالى فلا يلزم الكثرة في ذاته ولا اشتراط  
ان علم تعالى لو كان صفة من صفاته لزم ان يكون علمه بذاته لا يتغير بعد ذاته قال علمه بذاته نفس في كثره على كثره  
بذلك ان علمه بذاته ليس صفة من صفاته بل انما هو صفة من صفاته علمه بالكلية في ذاته تعالى فلا يلزم الكثرة في  
ذاته ولا كان لم يجر من ان العلم الذي هو كمال لم يكن في مرتبة ذاته كانت ذاته غيرة ذاته ولا كماله

قوله وتام القول في ان الحق العلم الغنلي لا موجب بالحق تعني تفصيلا والقول الاجمالي انه تعالى عالم بنفسه مغيرة العلم وعلى الال  
فالعالم الماعينة او غيره وعلى الثاني الماصفة قائمة بمقتضى في ذاتها وهي صور الممكنات بخلافها

على تكون منتطرة في تمامها وكما لها الى انضمام مقتضى العلم اليها وموجبات بطل مقتضى بقوله فلو اكل في صفته  
ان تعالى تام كامل في ذاته لا ينظر في تمامه كما في ذاته الى شئ آخر فليس انضمام العلم الى الذات المجردة تمامها فكما  
افضل الى محبس فان كثرة العلم بعد ذاته غير متينة لها فلو اقام الكامل في حد ذاته فالمراد بالكل جهنا التام الكامل  
لا ما يقابل البعض من الكلام المشريف لبعضهم وهو اكلامه بتوجيهات اخر لسماقتها وعدم انطباقها على مذمبة تركها  
قوله لا اعلم ان بعض الجمل من اليونانيين ذهبوا الى انه سبحانه ليس بعالم بنفسه لا بغيره وقالوا ان العلم يستند  
مقتضى عين العالم والعلوم والاعتقالات القديمة في الشئ ونفسه سبحانه في عالم بنفسه لا ما يعلم نفسه لا يعلم غيره فلا يكون  
الواجب سبحانه عالما بنفسه لا بغيره وهذا الرأي خفيف جدا سخافة غنية عن البيان في علمه شئ شي عبارة عن جنود شئ  
افضل منه موجودا لبعض جنود شئ عند نفسه اذا كان مجرورا ضروريا وليس له الا عدم غيبه شئ عن نفسه بل ان شئ لا يعلم  
قوله وعلى الثاني الماصفة ان هذا من هيب الشيخ وغيره من توابع المشايخ تفصيلا ان علمه تعالى بذاته غير ذات  
وعلمه سبحانه بالاشياء الخارجية عن اية بصور عقلية قائمة به تعالى قال الشيخ في النظم المساجع من الاشارات العصور  
العقلية قد يجوز بوجه ما ان تستقامر العصور الخارجية مثلا كما تستفيد صورة اسرار السماء وقد يجوز ان يسبق الصورة او  
الى القوة العاقلة ثم يصير لها وجود من خارج مثل فعل شكلها ثم يجعله وجودا محسوسا يكون ما يعقله واجب الوجود من الكل  
على الوجه الثاني قال الحقن اطوسي في شرحه اراد ان يبين ان الاول الواجب ثباته فيكون من المبادي العالية على  
مخرج من انما العقل المعقولات في علم المعقولات الى ما يكون علما للوجود والاعيان الخارجية التي هي صور كقوله الانسان  
علما غير علمه سابقة احد الى ذلك ايجادا يعقل بعد ذلك يسمى علما فعليا والى ما يكون معلولا للاعيان الخارجية  
والانسان شأنا به وصورة يسمى انفعاليا ونفي الصف الثاني عن الاول تعالى لا تتنازع انفعالا عن غيره وعلمه تعالى  
الشيخ على نفسه باذنه اذا كان معلولا من صور اتمية متفردة في ذاته فيلزم ان لا يكون في ذات الواجب سبحانه واحدة  
بل يكون مثله على كثرة واجاب عنه بان الواجب سبحانه لا عقل في ذاته وكان اية علمه لكثرة لقوله تعالى لا يفتقر  
تعلقه لذاته بذاته فمعطى لكثرة لازم معلول له فتصور لكثرة التي هي معلولا من معلوماته ولو ازيد المتبرية ترتيب  
المعلومات فهي متاخرة عن حقيقة ذاته تاخر المعلول في ذاته غير متقومة به ولا بغيره بل هي واحدة وكثرة المعلولا  
والقوازم لا ياتي في حصة علمها المزدوجة ايا اسوار كانت تلك القوازم متفردة في ذات العلم او  
مباينة لها فان تقرر لكثرة المعلومات في ذات الواحد القائم بذاته المستند عليها بالعلية والوجود  
لا يقتضي بكثرة وباجملة الواجب سبحانه واحد وحده لا يتوزل بكثرة العصور لمعقولات متفردة



أو واحدة بسيطة ذات قسطن بالكمالات بائسرا أو غير قائمة بهناك بمتنفس من الكمالات عندنا في زخوة الكون  
بعضا من اعتباركم المتعلقة بذلك تلك الصورة فقط على سبيل التركيب فإذا كان حالكم مع ما يصدق عليه  
بشاركة غيركم في الحال فالتكامل سائل سائل مع ما يصدق عليه لذاته من غير داخله غير وفيه لا تخفى أن كونكم محلا  
لتلك الصورة شرط في تعقلكم أي أنكم تعقلون ذلك مع أنكم لم تستعملوا له في حالكم أنكم محلا لتلك الصورة شيئا  
محمول تلك الصورة كالشيء في حشر في تعقلكم أي أنكم لم تستعملوا له في حالكم أنكم محلا لتلك الصورة شيئا  
من غير محمول فيكم من عدم أن الشيء الفاعل في كونه محمولا فيكون من حصول الشيء لقابلية فاذن المعلول إذا  
لفاعل الفاعل لذاته محله من غير أن يحل فيه فهو عاقل أي أنكم لم تستعملوا له في حالكم أنكم محلا لتلك الصورة شيئا  
أن الأول عاقل لذاته من غير تغاير بينه وبين عقله لذاته في الوجود ولا في اعتبار المعبرين على ما رويتم أن  
عقله لذاته محله للعقل الأول فإذا حكمت بكون العقلين معني فذاته وعقله لذاته شيئا واحدا في الوجود من غير تغاير  
فاحكم بكون المعلولين بالتغير في المعلول الأول وعقل الأول شيئا واحدا في الوجود من غير تغاير يقتضي كونهم  
سببا للآخر والثاني مستقر فيه لما حكمت بكون التغاير في العقلين اعتبارا بمحضنا فاحكم بكونه في المعلولين  
فإن وجود المعلول الأول نفس تعقل الأول أي أنه من غير احتياج إلى صورة مستأنفة تعمل في ذات الأول شيئا في ذلك  
ثم لما كانت الجواهر العقلية تعقل باليسر محمولات حصول صورة فيها وهي تعقل الأول لو حجب لا وجود ولا وجود  
محمول الأول لو حجب كانت جميع صور الموجودات الكلية والجزئية على ما عليه الوجود حاصله فيها والجزء الأول  
يعقل تلك الجواهر مع تلك الصور لا بصورة غير ما بل بعيان تلك الجواهر والصورة تلك الوجود على ما هو عليه فاذن لا يغتر  
عن محله شقال ذرة في السموات الأرض من غير لزوم محال من المحالات المذكورة بهذا الكلام أقصر قد استوفيت  
هذا الكلام في المحال كما لم يدرك مع ما فيه يلزم عليه أن لا يكون المعلول الأول صادرا بالغاية والارادة  
يلزم الاستكمال بالغير والتغير يلزم عدم علمه سبحانه بالجزئيات المادية المتنازع ارتسامها في المعلول الأول فافهم  
قوله أو واحدة بسيطة الخ هذا ذهب العلماء لما تزايدت حرم الله فافهم ذهبوا إلى أن علمه سبحانه منه بسيط  
بناته تعالى ذات الصانعة إلى العلويات والأرواح عليهم والألوان الكمالات كانت محدودة خترو في مرتبة العلم  
فيلزم الامتناع إلى الأشياء البصيرة المندرجة في غير مقبول وجيب أن العلم وإن كان قديرا لكن تعلقات  
حوادث فلم يكن له في الأولى تعليق بذوات الكمالات فيه لأنه نفى لتعلق العلم بالكمالات في الأولى فليزم الجهل بالذات  
وأن العلم مع تعلقات قديم الأزل لا يلزم وجوده لمعلوم لتعلق العلم فسحابة غنية عن البيان في اعتبارات الحقيقة  
بمتغيرة بهذا العلم سابق التغير فلا معنى لتعلق العلم بالمعديات الحقيقة وثانيا أنه على ما ذكرنا من علمه بالجزئيات  
قوله فافهم حضوره أو قولنا في هذا المذهب في هذا المقام وقع تقليدنا بالضرورة الثبوتية والله اعلم على ما ذكرنا في الكلام

او بگویند که اینها هم از جنس خودی منند و از نفس حق که از شما مضرا است بر ما  
او بگویند که اینها هم از جنس خودی منند و از نفس حق که از شما مضرا است بر ما

في العلم النفعي المقدم على الالهي والاعتقاد بالجنات عنه تعالى بوجوده الكبر لا يمكن الا بقدر ما وجدته في العلم النفعي  
قوله ان جنة العباد لا يجوز ان يكون في العلم النفعي على بعض الالهي الا على ما هو في العلم النفعي نفسه  
الجنة ولا يخفى خلافه وقال بعضهم لا يجوز ان يكون في العلم النفعي على بعض الالهي الا على ما هو في العلم النفعي نفسه  
عنه بل هو في العلم النفعي على بعض الالهي الا على ما هو في العلم النفعي نفسه  
لم يكن العلم النفعي المقدم على الالهي والاعتقاد بالجنات عنه تعالى بوجوده الكبر لا يمكن الا بقدر ما وجدته في العلم النفعي  
الاول انه لا بد ان يكون في العلم النفعي على بعض الالهي الا على ما هو في العلم النفعي نفسه  
واحاط به بعض المتخصصين قدس سره بان صفات الباري تعالى من غير ان يكون في العلم النفعي على بعض الالهي الا على ما هو في العلم النفعي نفسه  
فان قلت انما جرت كون الباري سبحانه فاعلا سوجيا بالنسبة الى بعض المخلوقات فليكن مرجعها بالنسبة الى العالم  
كله لان الالهيان لم يبق انقصا قلت ان الالهيان في علم العالم ناقص فان الالهية الجمعية القوية تدل على ان الالهية  
مزيدة على العلم والارادة وبذلك لا بد من العلم والارادة وكيف يجوز ما قل ان يجوز من نظاره وجهه مشيئة وارادة قال  
والسر في الباري سبحانه كاش في نفسه من جملة الكمالات العلم فلو تم تحصيل ما قيل في سره قدرته وانما لم يكن ناقص  
مقدوره لم يكن الكمال الذي مقدوره فاعلا يكون العلم وما يكون من الجوانب منه مقدور ناقص بان العلم هو ليس بقابل عليها  
بل عليها ما سقط ما قيل ان هذه الصور ممكنات فلا بد من ان يكون معلومة جملها فاما ان يكون علمها بصورة اخرى  
فيعلم الله ما ان يكون علمها من غير توسط الصور بل بمعنى ذاته فليكن غاية في العلم العالم من غير حاجة الى الصور  
انما هو في العلم النفعي والاشرف ولا يخفى ان غرض التأمل ان تلك الصور لو لم تكن مسبوقة بالعلم كان الوجه سببا في معرفة  
الذات الحقية عاليا من كمال العلم فيلزم ان ينقص من مرتبة ذاته في الاستقطاب ما ذكره قدس سره ثم انه يريد على قوله والسر في الله ان  
يكون ناقصا شيئا ان النقص سبيل على الذات فذلك علم فكلما كان العلم ناقصا كان الالهية فليكن كمالها  
مخلوقة بالالهيان لا بالارادة فيجب سبق العلم الذي هو كماله وجب ان يكون على تلك الصورة التي هي ممكنة لذاته وادواته  
فانتهى وان اردنا ان النقص تحصيل الغير فذلك غير مسلم ولا صحيح في نفسه فان كونه سبحانه ناقصا ليس مكنا بالذات حتى  
يكون شيئا بالغير فالتحصيل بالذات لا يكون شيئا بالغير على انه على هذا الوجه سلب المقدورية عنه ولا من مقابلة  
فكل وجه الغير والغير والتحصيل بالذات لا يكون شيئا بالغير على انه على هذا الوجه سلب المقدورية عنه ولا من مقابلة  
ان يكون في العلم النفعي المقدم على الالهي والاعتقاد بالجنات عنه تعالى بوجوده الكبر لا يمكن الا بقدر ما وجدته في العلم النفعي

أو نحوها عليها لا يتحقق وقول كالمسألة بالمتناول  
فإنه عشرة ذوات في نفس واحدة متساوية في القوة

لأنها لا تتماثل في القوة مع عدم حصولها بها في نفسها من جهة في الذاتها ولم يزل بعد على المستلزم  
الكشاف والباين بالمباين مطلقا وسيجيء لهذا في تفصيل الشارح فانتظره والشارح لا يلزم على  
فهو الاستكمال بالذات زيادة ضعف العلم واجاب عن التفتيش بعد سرد بان قوله ان العلم نفس ذات متساوية  
فإنه بنفس ذات متساوية لا كاشيار عنه إنما قال بوجوده في الصور للعلمية بغيره باليسر في وقته ما يسهل  
قوله أو نحوها عليها في فسادها بالذات وبطلانها في غير معنى على من ادعى مسكنا اما اوله ان الشرح من حيث هو غير متماثل  
واما الثاني ان الشرح العلي لا يتحقق في الخارج والذات في العلم لا يتحقق اما الثاني ان الشرح العلي لا يتحقق  
مع الخارج انما الصورة السارية موجودة في نفس الشرح على الحقيقة وهذا لا يجوز للكميات شيئا واما الثاني ان الشرح  
يصدق في الحقيقة الجوهرية في نفس الشرح فيكون الموضوع معلوما بغيره من جهة فيكون الموضوع معلوما  
كونه في الذات لا يوافق مع ما ذهب اليه في الحقيقة الجوهرية فيكون الموضوع معلوما بغيره من جهة فيكون الموضوع معلوما  
قوله أو نحوها بالمتناول في الخارج ذاته فيكون الموضوع معلوما بغيره من جهة فيكون الموضوع معلوما  
رجل بعينه بغيره ليس على نفس الشرح والمعتول كالمسألة في حقيقة الشرحية وهو شرف كماله فيكون الموضوع معلوما  
العلمية ولا في غيره في نفس ذاته فيكون الموضوع معلوما بغيره من جهة فيكون الموضوع معلوما  
بما يحصل ان حقيقة الشرحية فيكون الموضوع معلوما بغيره من جهة فيكون الموضوع معلوما  
بحسب ما يحكم عليه كماله فيكون الموضوع معلوما بغيره من جهة فيكون الموضوع معلوما  
بوجود واحد معلوما وانهما متماثلان في القوة مع عدم حصولها بها في نفسها من جهة فيكون الموضوع معلوما  
بوجودها لادله على ان حقيقة الشرحية فيكون الموضوع معلوما بغيره من جهة فيكون الموضوع معلوما  
لا اتحادها على اعتبار كمالها فيكون الموضوع معلوما بغيره من جهة فيكون الموضوع معلوما  
ما به الحكم فيكون الموضوع معلوما بغيره من جهة فيكون الموضوع معلوما  
ان حقيقة الشرحية فيكون الموضوع معلوما بغيره من جهة فيكون الموضوع معلوما  
فان كان في غير ذلك فيكون الموضوع معلوما بغيره من جهة فيكون الموضوع معلوما  
فكون الجسم المائي فان قلت نازا فيكون في حقيقة المركب من العناصر المتحركة قلت العيب  
انما هو حجب تفتيش عليها صورة تركيبية فكون حقيقة العناصر متساوية في القوة مع عدم حصولها بها في نفسها من جهة فيكون الموضوع معلوما  
قال الشرح في ان حقيقة الشرحية فيكون الموضوع معلوما بغيره من جهة فيكون الموضوع معلوما







والا فوجدوا لما ينبغي عدم قيامها بالمادة بل هو صريح في معنى استحكال انفسها او بمعنى تصورهما عند انفسها كما في قوله  
 شيئا لا يرد وانما اتفق على ذلك للتقدير في حال المبدأ اليه مجموع اعم من مجموعها بان مناط الادراك لجميع اعم من الاول  
 قايما في ذاته بمعنى عدم قيامه بالموضوع والاشياء تجري بمذاته واحترزوا بالقيود الاول عن الاعراض مطلقا بالاشياء  
 غير اللامات مطلقا سدا لركائس تحريته بالمادة او بفكرها وما عدا مجرد بل عامل فالاعراض مطلقا وكذا اللامات  
 بالمعنى الذي ذكرتموه صدرت وبرزت لظهور سخافة ربحهم من توهم ان ترتيب الادراك على القيام بنفسه والتجوز والاعتناء  
 ومناطه ليس بالضرورة في عندني كبقية كونها في الجواهر المادية كلها والاعراض بالمراتب بحيث يصح عند الاشياء كما  
 مدركة فلا يصح التفرع على مجموع الاعراض لو سلم فلزم كون البعد الجبر والذى به الباشراقيون او جرحها خارج بنفسه  
 كونه فيهم ام هو سلطان الجواهر الجسمية او هو قول المجردة مدركة لوجود الاعراض في عدمهم مع انه لم يقبل احد ذلك لان  
 كون مناط الادراك حضورتي عندني مسلم لكنه غير متصور الا اذا كان في تلك الشيء مستقلا مجردا عن المادة وجوها  
 لاعتراض اللامات في المراتب كل خبر منها غائب عن الآخر والاعراض غير قائمة بنفسها بل بغيرها فلا يمكن  
 حضورتي عندنا فضلا وباجمالة لما لم تصور حضورتي عندني على تقدير كون الشيء ماديا لا غير مستقل في الوجود فلا يمكن كون  
 حاضرا في الجواهر المادية والاعراض صلا على ان القول يكون ترتيب الادراك على مجموع القيام بنفسه والتجوز على  
 الاتفاق جرح مناط حضورتي عندني مع ان حضورتي عندني لا يمكن الا اذا كان في تلك الشيء مجموعا عن المادة وغوا  
 وقاما بنفسه عيب او اما قوله ولو سلم فليزمن ان غايته اسما انه اذ البعد الجبر وعلى تقدير وجوده لا يرتب متد وقد عرفت  
 ان المراتب كل خبر منها غائب عن الجبر والاخر فليس مجرد عن المادة وغوا شيئا والتجوز الذي جعله مناط الادراك  
 انما هو التجوز عن المادة وغوا شيئا فلا يلزم كون البعد الجبر مدركة فضلا لا لغيره مجرد عن حواسي المادة وقد اجاب بعض الحكماء  
 كلامهم عن هذا الايراد بان الكلام في هذا الكلام على طريق التسايمين السابقين لوجود البعد الجبر وادخل في ذلك  
 فائدة القبول ليست متعلقة عند المشايخ وتلقب عليه البعض الاخر من نظائر كلامه بان مناط الادراك عند الاشياء في  
 انما هو التجوز في القيام بنفسه فيجوز ان يكون مراد الشيخ حصر الاشياء في التسايمين على كل المذهبين على طريق الاشياء في  
 واقول ان الكلام يدل على غلبة عظمة عن خبر الباشراقية لانهم جعلوا مناط الادراك كون الشيء نور الذات لا التجوز  
 عن المادة وكونها قد انشأ في مقتول في حكمه الا لشرق بان ادراك الشيء نفسه هو ظهوره لذاته وكونه نورا لذاته  
 لا تجوز عن المادة وظهر من ذلك ان كون التجوز مناط الادراك بوجه مما قد نقلناه في الدرر الساطع  
 لنقله ان المراد بالشيخ حصر الاشياء في التسايمين على كل المذهبين بل مراده الحصر فيما على طريق الاشياء فقط ووجهه  
 غير متعلق منه بمكانه في ههنا كلام اخر في غاية الصعوبة والآكال جرحهم عن خبر صرحا بكون نفوس الحيوانات العجم  
 غير مجردة بل عملها مادية مع انه لا يصل الى الحكماء وادراكها انفسها لانها تطلب الملام وتترتب عن المناظر وقد صرح

وقد عليه قوله ونفس الخ اذا انفرد لمناقرة من المادة ايضا مستبسر في مضمونها فالنفس عليه الخ الخ

بذلك المتبع في مواضع عديدة من كتبنا كقولنا نفسها مادية وكون كل جزء منها قابلا على الخ والآخر صارت نفسها  
مركبة لانفسها فقد بطل قولهم ان الادراك ليس الا لشئ ان مجرد الخ والحيصل ان كون الادراك مشروطا بالخ والطلب  
تعلقا فان البهايم تدرك ذواتها وليس لها نفس مجردة وهذا الاشكال في غاية السهولة فان قلت قد يصح ان  
ان نفس الحيوانات البهيم ليست بمركبة انما المدرك قوتها الوهمية حيث قال في التعليلات نفوس الحيوانات غير  
الانسان ليست بمجردة فهي لا تتفصل ذاتها واذا ادركت ذاتها فاما يدركها بغيرها الوهمية فلما كون محمولة والوهم لها  
بشرط العقل لانسان قلت لا يخفى ان يكون قوتها الوهمية مجردة وغير مجردة ان كانت مجردة يلزم كون الحيوانات البهيم مركبة للعقل  
وان كانت غير مجردة فلما كون مركبة مسلا لا يطلب قولهم مسلا الادراك ناهي الخ مجردة المادة وغوشها والجملة ان كان غير مسلا لا يطلب  
قوله الخ مجردة لمناقرة الخ استدل على كون النفس حبرا مجردة فاعلم ان المادة بانها تتصل بالكميات المجردة من المادة وغوشها  
فلا بد ان يكون الصور الكلية حالة فيها فيجب ان يكون النفس التي هي محلها مجردة والا لم تكن الصور الحالية فيها مجردة  
واستعرض عليه بوجه منها انما لا نسلم ان العلم بالارسام صورة للعلوم في العالم مجرد ان يكون العلم بالكميات كاشيا  
على النفس من شئ ان رتسام صورة فيها بل في مجردة اخرى فليعلم ان النفس من هناك كما يدرك ما يتقش من الحيوانات  
في الكاشيات بل مجرد ان يكون العلم مجرد الكاشيات من غير ان يرسم صورة شئ في شئ مسلا ومنه ان الكلي كان  
مجردا عن العوارض للمادية لكن مجرد ان يكون صورة الحالة في النفس مقررة بالعوارض للمادية ولا يلزم من ذلك  
ان لا يكون تلك الصورة مطابقة للمادة تلك الصورة كما ان نقش الفرس على الجدار مطابق مع عدم مادية تلك  
بهيته قال السيد المحقق قدس سره في حاشي الخ مجردة ان لا يراوان يندفعان ثبات الوجود الذي ينشأ على الخ الذي ينشأ  
ويستعرض عليه العلامة القوت على بان الوجود الذي ليس بالارسام الصورة في الذهن قياما به فلا يتم الاستدلال وتوهم  
ان الله ان هذا الكلام من العلامة القوت مجردا والتحق ان نهرين لا يراوان لا يصبان الى ثلثين الاول  
فلان عدم تسليم حصول العلوم في العالم مكابرة محضه اذ قد ثبت في محله وتحتق البقية انه يجب على موهبة للعلوم  
في العالم وانما القول بان الانكشاف يكون بالارسام في مجردة اخرى والنفس لا حظ تلك الصور من هناك لا يجدى  
فانك قد عرفت ان الماديات تغيب انفسها عن انفسها وليس لها حضور عند ذاتها مسلا فضلا عن ان يحضر عند  
او ما يرسم في مجردة من الاحتمال لا يصح الا اذا كانت النفس مجردة عن المادة وغوشها واما الثاني فلان لو لم يكن  
المرتبة في النفس مجردة بل تكون مقررة بالعوارض للمادية كالموضع المعين المتقدر الى مردد فيشكل المعين فلا يكون  
مركبا لان النفس معركها بما هي كالمسح ان الواقع خلافة على ان من الكميات ما هي فرضية ليس لها افراد مجردة فلا بد  
كون صور تلك الكميات مقررة بالعوارض للمادية مسلا وان كانت الكميات ذات افراد موجودة في اشياء

قوله والآلات المحمدانية الخمسة كانت باعثة أو ظاهرة في وجودها لا بدوا لها بل لغيرها كالعين في المراد بها ههنا  
هي القوة الباصرة الموقوفة في تجريد متعلقها بغيره من مقدم الدافع المتباعتين إلى العينين  
المنصوصين قوله فلكذا الشيخ ولعمدكم كونهما مفارقات أيضا ولم يتعرض بغيره وكفاية أحدهما قوله لم يتجلى  
لأنه إذا دل على تقدير وجوده لا أثر مني في كونه جردى بل بالوساطة فإذا كان جردى بل بالوساطة  
تحقق أقوى من آثاره +

فلا يمكن أن يكون صور تلك الكليات المحققة للنفس وبنوع خاص مقدار تقديره وشكل معين غير ما من العواضيل  
الماضية والآن لم تكن مطابقة الأصل الشخصي في فردا يكون ذلك الشخص مقرونا بعوارض ودية مناسبة للعوارض المادية المحققة  
بذلك الصور فلا يكون مطابقا لسائر أفرادها فلا يكون تلك الصور صور الكليات صورة النفس الموقوفة على الجوارح لا يكون مطابقا  
لكل فرد من أفراد المادية الفكرية بخلاف الصور الكلية فانه لا بد أن يكون مطابقا لكل واحد من أفرادها فلا يكون مطابقا  
على الجوارح بل تلك الصورة بصورها الكلية مطابقة لصورة المادية الصورة أو فاعله لا بد منه للمطابقة هو أن يكون تلك الصورة  
معرفة بعوارض مناسبة مقرونة للمادة الصورة وإن اشغلت الصورة بالمادة الصورة في العنصر الأكبر ومنها كلام مطول ليس مشهورا  
قوله فإلا المراد بها أن العلم ان بعضهم قوموا به في معنى قول الشيخ والآلات المحمدانية وجوبا لا بدوا لها كالعين في المراد بها  
وهي القوة الباصرة أن تلك القوى هي القوة الباصرة وأوردوا عليه أنه يلزم على هذا تقديره أن يكون العين بمعنى الجسم المحصور  
قائمة بالباصرة وهذا ظاهر البطلان قال بعضهم أن قوله كما لعين مثال للمعنى وضمير راجع إلى الآلات بمعنى في هي الآلات  
المحمدانية القوة الباصرة مثلا ولما كان هذا مستلزما بعيدا عن عرضة الشيء جعل قوله كما لعين مثلا للآلات علم بأن ليس المراد بها  
الجسم المحصور لأن ليس بآلة حقيقة بل المراد بها القوة الباصرة مجازا ولا علاقة بينهما طاهر وقوله هي القوة الباصرة بغيره لقوله كما لعين  
والفصل أنه ليس المراد بها عين هذا القول الجرمي منقول من الأدراك في الأدراك لا ليس كذلك والآلة لا أدراك بل المراد بها القوة الباصرة  
وبعضهم حملوا قوله كما لعين على التبيين في قوله أن العلم أن تلك الآلات المحمدانية وضمير راجع إلى العين في المراد بها القوة الباصرة  
بمعناها في وجود تلك الآلات هي الماخرة بغيره هي هي الآلات المحمدانية القوة الباصرة مثلا ولا يخفى في قوله الجرمي المستعمل  
قوله وكفاية أحدهما أنه وذلك لما عرفت أن قيام الشيء بنفسه بمعنى عدم قيامه بالحل المستغنى فقط وكذا تجرده  
عن المادية وعوفاها لو كان يعمل عامل لا يمكن في كون الشيء تدركا بل لا بد من كونه قائما بنفسه كونه جردا عن المادية وعوفاها عامل  
قوله لأنه إذا دل على أنه محصلا أن الصورة إنما تكون مبداء لا كليات في هي الصورة كونهما وسطا في حضور ذوي الصورة  
عند ذلك فإذا كان الشيء حاضر عند المبرك نفسه فلا حاجة في أنكشاه إلى توسط الصورة ولا يخفى أن المراد هنا يدل  
على أن الشيء إذا كان حاضرا بنفسه فلا حاجة في أنكشاه إلى حصول صورة عند المبرك لا على أن العلم نفس من كليات الشيء  
والعلم أنه قد تبدل على كون العلم في العلم المحصور هو العلم بوجوه أخرى منها ما قال الشيخ في التعليلات ببدء الكلام







فتعقلا بالمعنى المصدري هو وجودها لها وجوبها عندنا ومعنى الحاضر عند الكسك صين وادواتها كما هو شأن العلم  
المعنى فيها فانهم قوله حسيه تصديقه موجبة لكثرة معنى الحسية التي تقتضي تميزا بالمصادق فان كانت معتبرة  
في الحس فان كانت اختلفة في حقيقتها وتوافقت في اعتبارها بآدابها كانت في المعنى والمصدر والبنية ان تعقلا حسيه  
الاكتساب بالحواس الخارجية والذهنية بالنسبة الى الاشخاص فانها لا اعتبارا لها في العلم لان العلم انما هو  
بالشيء كما قيل على معنى التباين بين مصدر في العقل والموجود في الفعل فاما كانت كل على معنى التباين بين  
مصدر في العقل وبينها فان العاقل بينهما هوذا فاعقل وجوده له وحاضره عندنا فهو ينفرد بحسبه معتقلا

فلا يحتاج في هذا النوع من الادراك الى المقابلة والتوهم بتجربتها وتجربتها انما هي على معنى هذا النوع  
من الادراك التجريبي بالنسبة الى الاله اشهد واما القوة العاملة فتجربتها انما تقتضي ظهورها في مناطها العملية  
والمعقولة عند فهم كون الشيء مجزأ عن المادة ونحو شيئا بالكلية ومدارها الحسية والموسمية على كون الشيء متعلقا  
بالمادة نحو ما في التعلق فليقل الادراك لا يجب فيه التجربا لتمام تلكات لتعلق فلانها يكون تجزئ تام فترى في ذلك  
قوله فتعقلا بالمعنى المصدري آه اذ لتعلق بالمعنى المصدري عبارة عن وجود شيء موجود بالفعل وجوده في  
بنفسه مدارا لانه فادركه فادركه لانه هو وجوده له واثبت تعلق ان القول بكون التعلق بالمعنى المصدري اصاحا  
ومحولا على الوجود بالمعنى المصدري او بالعكس ان صح فلا يلزم عند الشناج اهلا ان تصادق المصادر عند شرا

بكون احدهما حصة للآخر وظاهر ان الادراك بالمعنى المصدري ليس حصة للوجود المصدري اهلا ولا بالعكس فانهم  
قوله ومعنى الحاضر عند الكسك قال الامام الرازي لانه عقل الذات المفارقة غير راد على ذاتها بل  
يكون في ذاتها ذاتها شيئا واحدا لكانا اذ اعتقلا باعتقلا ما عاقله لذواتها وليس لك اذ نحن انما يحصل  
علما بوجوده فمحتاج في اثبات كونها عاقله لذواتها الى شينا فبر ان آخر موعود من مقتضات غائبية  
وبطلان التام الى يستلزم بطلان المقدم فبطل كون وجوده بعينه عاقلية او معقولة لذواتها واجاب عنه المصنف  
في جوابه ان الاشياء الشفاهان علما بوجودها انما يقتضي حصول صورة عقلية منها في ذهننا وذلك الصور الى اهله  
ومنها في ذهننا وجود ذاتها في نفسها هو بعينه ما وجود ذاتها لنفسنا لا وجود ذاتها لذات تلكا المفارقات فتعقلا  
تامة على معنى عبارة عن وجود شيء ان يكون كذا لا يقتضي معقولة معقولة كذا الصورة فلا يلزم من تعقلا  
بهذه الصورة تعقلا كونها عاقله لذواتها فلو كان علما بذواتها يحصل لذواتها الخ جية لانها لا يكون الا كذا  
لكن ليس عليها الا حصول صورة منها في نفسنا فمحتاج الى الكلام مرجع الى ان ادراك الجواهر المجردة غير متناه  
لا عين بمرتبة فلا يلزم من ادراكها بجهة الجواهر المجردة ادراكها في عالم بذاته وعرض عليه بان لا يقلع مادة الاشياء لانها  
حصول الموجود الخارجي الجواهر المجردة في الذهن بعينه بناء على حصول الاشياء با بنفسها فمحتاج الى ان وجودها



فيرى في جوابه الى خلافه كما يتحقق له والى واتباعه حيث قال في الحاشية المقدسية ان في علم النفس ما هو متفق  
 العالم من غير ان يوضع له معلوم بالا اعتبارا لكتايب الجلال المستعمل فقد دخل في غير آراء طلبة الشيخ انقول بكونه  
 معلومة للميل الشيخ الناجح على فني التمايز مطلقا والمقصود منها فني النفس اذ لا فني فقط  
 اذ ان كان الجواب الموجود عالم وان لم يزد من اذ ان كان مبدءا اذ ان كان عالم اقول ان ان كان كمين حصول الاشياء النفسية في  
 لا يذهب الى حصول الجود الخارجى الاشياء بل لا يذهب الى ان المايات محفوفة في اسرار الجود ونظرون في النظر  
 وحصول الجود الخارجى يعين على الذهن بطل عمت بمقتضى وسجى بيان ذلك ان شارح  
 قوله في مسالك لما اجمع الخلاصة على ان صدق العاقل والعقل في العلم شيى نفسه احد من مرتب  
 وتناير مثلا اعترض عليهم العلم اللام الرضى في شرح الاشارات بوجهين الاول انه لو كان عقل فاما نفس ولا علم  
 ضلنا بطلنا بذاتنا ان يكون من علمنا بذاتنا فيكون من ذاتنا بعيدا ولم حرام في التراكيب الغير المتناهية واما  
 لا يكون من علمنا بذاتنا ولا يذهب منه اليه ان لا يكون علمنا بذاتنا نفسنا انما في ان حصول الشئ لا يقتضى تغاير  
 كما ضاع شيى الى شيى واما في التناير في ذلك مقتضى اقتناع كون الشئ عالما بنفسه فانه مقتضى الحق في جواب  
 الايرادين ان شيئا متنايرا بالاعتبار حيث قال في فاعا الاول ان علمنا بذاتنا هو ذاتنا بغير ذاتنا فرع من العلم  
 و الشئ الواحد قد يكون اعتبارا حيثية لا تقطع ما دام التباين بغير ما علمنا بذاتنا لا معنى الا ان انما  
 لذاتنا وليس ما الا امر واحد بالذات هو ذاتنا لكن فيه تباين بحسب اعتبار فاننا اعتبارا ذاتنا غير متناير لاعتبار  
 و بغير اعتبارا ذاتنا غير متناير ما اعتبارا ذاتنا غير متناير لاعتبار اعتبارا ذاتنا غير متناير لاعتبار اعتبارا  
 فلا يزدحم في الامور الغير المتناهية بل على فني ان تباين الاعتبار كانه حصول الاشارة فان العلم لا يتناير  
 باعتبار امر وليس كانه في الوجود لا يقتضى تقدم الوجود بالذات اعترض على الشارح في كتابه بانه قد شبه العلم  
 الذى يستحق العلم بالتباين الذى صدق العلم لغيره اعتبارا بالصدق على ما اورد صدق العالمية لغيره اعتبارا  
 وبالا اعتبارا نفسا واما في امرنا معتبر فيه في الامايات العلم والمعالج فان النفس معاني حيث انها ليست  
 من حيثها معرفة فقد خلت بالاعتبار ولو كان بهذا الاعتبار تباين اعتبارا كانه العلم شيئا مقيد بالذات العالم من  
 حيث هي بآ على هذا التحقيق كمن وقع اليه اذ الاول بانه ان يرب علمنا بعلمنا بذاتنا بصدق علمنا بذاتنا  
 ذاتنا بغير علمنا فليس هناك فقد و تباينة مثلا فضلا عن التباين وان يرب علمنا بغير علمنا بذاتنا فغير ذاتنا بغير  
 فانما قطع النظر عن اعتبار قطع التباين واما انقلد الشئ في ان حصول شيى شئ في علمنا بذاتنا عبارة  
 عن عدم تباينه ذاتنا من انفسنا وعدم تباينه ما من انفسنا ليس بشا فحتى يستعمل التباين في التباين في العلم  
 قوله حيث قال في علم النفس العبداني ويعتبر مقتضى اثر الحق على حيث خرج الحاشية القديمة بالتباين الاعتبار



فلا يراد ان الفاعل الحيثية انما يقول في التعبير العنوان فاعلم ان المعنوي المعبر عنه وهو الاستصحاب ان يكون الحث  
 امر اعتباريا حتى يكون العلم بهما علما حصوليا لا حضوريا كيف يصح كالحشي ان العلم حصولي هو شي مرتبة العلم  
 الذي يتبع ان العلم المتعلق بعلم حصولي لا يحصل بذاتية توجيه الكلام وانما علم حقيقة المقام قوله وعلم المتعلق  
 علم حصولي لان الذات الماخوذة مع الحيثية كتعبير عن امر اعتباري امر اعتباري موجود في ظرف العلم لا يوجد في العلم  
 الخارج بوجوده الاصل في تلك النفس فلا يكون نقلا لها بل لا بد ان لا يتلافى التوافق في الوجود لشيء على ما بان في العلم  
 وجود الحاشيتين في ظرف الاتصاف بخلاف انما ليست عينها ولا معلولها فيكون علما حصوليا اذ العلم لا يتحقق  
 بالاشياء الثابتة عما يكون حصول صورة منها هذا هو ما في التوضيح

وهو المحذور الذي اذا اعتبر كونه بالفاعل كان من حيث تلبية الفاعل معنى مصديقا فالعلم حقيقة هي تلك الحقيقة  
 المشتركة التي نسبة المعنى المصدري اليها نسبة الانسانية الى الانسان الحيوانية الى الحيوان فانما ذكر دليل على اشتراك  
 منشأ التزاع كما ان اشتراك الانسانية والحيوانية دليل على اشتراك حقيقة الانسان الحيوان اعلم الوجه بجملة هذا  
 فلما دل البرهان على ان نفس ذات وليس صفته منفصلة فالعلم المعنى المصدري المعبر عنه ليس غير متفرع عنه سماء اذ القول  
 بالتزاع عنه بجملة كنعني الى القول بتباين صدق العلم والمعلوم في علمية بجملة بذات العلم ميل برهان قاطع على ان  
 سبب الانكشاف في علم النفس منها وغير من المخرجات نفس من انما فلا وجه لانها لا تنزع العلم المعنى المصدري عن  
 الذات المعاقلة فافهم قال الشارح كيف ان الذات في الظاهر ان يقال ان الذات الماخوذة مع الحيثية ليست بجملة  
 عند المدرك بل بالتوسط الصورة لانها لا تتغير عند المدرك الا اذا الاحظها المدرك مع تلك الحيثية فيكون  
 لها في تلك الملاحظة حصول وادغام لا حضوري عند المدرك بل بالتوسط الصورة فلا يكون العلم بها حضوريا  
 قوله فلا يراد ان الفاعل هو ذلك لان المراد بالذات الماخوذة مع الحيثية في قوله كيف الذات الماخوذة في  
 مجموع الذات الحيثية ولا يربا به امر اعتباري فيكون العلم المتعلق بها حصوليا اذ لا حضوري في المجموع عند نفس  
 قوله فلا يلاحظ على نفس التباين بل على دليل الشيخ المذكور سابقا قائم عليه بل هو ملازم له ليدل على ان العلم  
 نفس التباين لا يلاحظ بآثاره في الشيء لا يخفى على ذي بصيرة ان الشارح كيف الذات في وجه خطا من علم التباين  
 مصداق العالم والمعلوم في العلم حصولي لم يدر به الى التباين حتى يبين مصداقهما في العلم حصولي فيكون له في العلم  
 قوله لان الذات آه فيه انه يجوز ان يكون الحيثية المستبقة مع الذات غنمية موجودة في  
 الخارج فالذات الماخوذة معها لا يكون غنمية موجودة في الخارج وعلى تقدير كونها اعتبارية  
 يجوز ان يكون معتبرة في التعبير والعنوان فقط فلا يكون الذات الماخوذة مع الحيثية امر اعتباريا  
 قوله فلا يكون نقلا لها آه لما كان العلم حصولي عند الفلاسفة احد ثلثة امور هي ان يكون المعلوم عن العالم او الله

حقيقة متضمنة اليه وكان انتفاء الاولين هو ما غير محتاج الى البيان او عدم كون الذات الماخوذة مع حقيقتها معلوما  
 ومينا للنفس من اجل البديهيات انما الاكتساب في الثالث لكونه في يد الراسي كون الذات الماخوذة  
 مع الحقيقتها وصفا متصفا الى النفس يستعمل على بطلانه بان الذات الماخوذة مع الحقيقتها لا تكون بحسب امر اعتباري  
 امر اعتباري موجود في عرف الحكماء بالوجود الظلي ليست موجودة في الخارج بالوجود الاصيل فلا يمكن ان يكون هذا الامر  
 الاعتباري متصفا بالذات الاتصاف بالاعتناء به يستدعي في ذاته اثنين في طرف الاتصاف انت تعلم انه يلزم على  
 ان يكون العلم المتعلق بالعلم المحصور على حسب ما بل على حصوله اذ العلم حصوله في الحقيقة الماخوذة مع حقيقتها الاكتساب بالعلم  
 الدنيوي فيكون امر اعتباريا بموجبه في طرف الحكماء بالوجود الظلي لا موجود في الخارج بالوجود الاصيل كما ذكره كبري فلا يكون  
 بنفس مع ان ذلك صحيح الشارح في موضع من تكملة ان العلم المتعلق بالصورة مرجح حيث انها قائمة بالذات مع مقتضى  
 الدنيوية علم حضوري فان قلت تجوز ان يكون الحقيقية الماخوذة في العلم المحسوس موجودة في العين ان تكون ماخوذة  
 في العين في التبرير فقط قلت يقال فلهذا انما لا يكون العلم المتعلق بالذات الماخوذة مع حقيقتها علما حضوريا  
 ثم لا يخفى ان الصورة الماخوذة مع حقيقتها الاكتساب بالعلم الدنيوي ليست موجودة في الخارج بمعنى انها ليست  
 موجودة خارج الشارع فلا يكون نفس العلم المتعلق بها حضوريا مع ان الشارح موضح في مواضع من كتبه  
 بان العلم المتعلق بها حضوري لا يقال قد نص الشارح في حاشي شرح التهذيب وحاشي شرح المواقف على ان الصورة  
 من حيث الاكتساب بالحواس الدنيوية موجودة في الخارج وتستدل عليه بانها مضمعة لنفس فلا يبر  
 من كونها في طرف وجود الحسوس لاننا نقول ان ما عايشنا الى القول بكون الصورة مرجح الاكتساب بالحواس  
 الدنيوية موجودة في الخارج ان الصورة بهذا الاعتبار مضمعة لنفس الاتصاف لانها مسمى يستدعي وجودا حقيقيا  
 في ظرف الاتصاف مع ان هذه الحقيقة ليست دنيوية ولا غير دنيوية بل هي شاهدة بالضرورة ان وجود الحقيقة في الموصوف  
 ضروري فالاتصاف بالاعتناء به يتصور بان يكون الموصوف هو الموصوف بالصفة هي الصورة الموجودة في ذلك الموصوف وجودا  
 لوجوده فلا يلزم في الاتصاف بالاعتناء به وجود الحقيقة في الخارج صلا فان قيل الصورة لما كانت موجودة في الذهن مع وجود  
 في الخارج فلهذا وجود الصورة في الخارج لينة او الموصوف في الموجود في ظرف موجوده يقال قد صح لبعض الحكماء  
 من المذهب ان ظرفية الخارج ليس كظرفية الدابرل معنى كون الشيء في الخارج كونه بحيث يرتب عليه الآثار الخارجية ولا يلزم  
 من وجود شيء في شيء متصف بالآثار الخارجية ان يكون ذلك الشيء لا يتصور وجودا بوجوب يرتب عليه الآثار الخارجية  
 بل يجوز ان يكون شيء موجودا في شيء موجود بوجوبه على بالوجود الظلي فان قلت مع الصورة القائمة بالذات  
 من حيث اكتسابها بالحواس الدنيوية مبدء الآثار الخارجية كما لا شك وان نحوها قلت تلك الآثار انما ترتب  
 على ما هو منشأ الاكتساب حقيقة والصورة ليست منشأ الاكتساب لا عند الشارع ولا عند التخصيص فثبت ذلك

[illegible]

تقول في الحاشية والادعاء نحن نريد ليس الخ من ان وصفت اما قلبية حصولها من الصفات الشخصية التي هي صفات  
 عليها نفس ذات الصوت فليكن ان واجبة الثبوت لها كوجودها لوجوب ثبوتها لادراك ان الاتصاف بها ممكن لها والاتصاف  
 بشئ ممكن سبق بالاشتراك فلنفسه ان ادان باحد باصاوات ما قلناه وبالاخر مقولة قوله فيما نال العقل والمعتدل  
 والمعتدل ان لا يكون ان يكون عليها بانفسها يحصل

لا نزال المتضايفين بالابوة والبنوة العارفين في ذلك من جيتير في هذا الكلام نفس على انه يمكن ان يكون شيان متضاهين  
 بالقياس لشيء واحد لان الابوة والبنوة العارفين لشيء من جيتير لسان طر في هاتين واحدة بل كل منها طرف لخاصة اخرى  
 ولو كان الامر كما ذهبنا بعض لما صح قولهم ان القيد لا يغير في حال المتضايفين كالأبوة والبنوة العارفين لشيء من جيتير بل  
 قال الشان في الحاشية من غير ان يوضح لنا كيف على ان لا يلزم من كون المعتدل نفس المعية المجردة من غير ان يكون  
 معيشية تصديديه موجبة للثبوت ان يكون العقل هو عينه المعتدل بحيث لا يكون بينهما خاتمة هلا لا اذا ما لا يقابل بل بجو  
 ان المعتدل نفس الذات لكن بعد تعلق صفة العلم بها كما ان المبدأ اذ ما جرت النفس بها نفس الحاج لك بعد تعلق صفة العلم بها  
 قوله فيكون ان واجبة الثبوت آه اقول ان لا يكونا واجبة الثبوت لما ان ثبوتها لهما غير ممكن لاختلاف الذاتين  
 متانف كما هو ظاهر التفسير فبما لا يلزم من كون صفة العاقبة ووصف العقولية مستتر غير من نفس الذات لنفس  
 النفس نفس ذاتها صفة اذ ما كان من كونها كالمعتدل واجبة الثبوت لهما بعد ان كانا في العلم جعل الذات  
 تليست هي ذات فصيح ان يلزم عنها ذاتها ذاتها فلا يكون في ان لو صفا واجبة الثبوت لنفسه معنى كونها غير  
 ممكن لاجل اعلان ان ادان بانها غير ممكن جعل متانف نفس كمن ج قوله كوجودها لوجوب ليس محله اذ وجودها لوجوب  
 ليس محلا اصلا لا يجعل الذات ولا يمكن متانف الا يلزم كون ذاته سجاء محجولا ليعاذا بتداعي كونها  
 الوجود محجولا ومعلولا الا يكون منشأ استمراره كذا لا تقوله سوى تقرير التشا في الصواب ان يقال ان النفس  
 بعد وجودها غير مقطرة في كونها عاقلة الى كسب صفة بقاءها كمن هو صفة بالعلانية ولا في كونها مقطرة لنفسها  
 الى نفس صفة بقاءها كمن هو صفة بالمعتولية من صفة تصوفها استعد او ان استعداد وجودها لصفة  
 فيه واستعداد لتعلق تلك الصفة بها بل لنفس نفس ذاتها عاقلة ومعتولة وقد عرفت ما فيستدرك  
 قوله والا يلزم اذ فيه ان لا يلزم من عدم اتحاد العقل والمعتدل في علم شيء بنفسه ان يكون علمه محصور  
 صفة فيه بل انما يلزم ان يكون العلم امر اذ ما على ذاته وهذا اللازم ملزم اذ التحقيق ان العلم مطلقا عبارة عن الصفة  
 انما يتب بالنفس فان كانت تلك الصفة القائمة بها متعلقة بشئ نفسه بلا توسط الصورة فالعلم حضوري ان كان  
 متعلقة بشئ بواسطة الصورة فهو علم حصولي ولعل ان تلك الصفة القائمة بالنفس متعلقة الى تصور او تقدير  
 فيلزم انفسا العلم الحضوري انما يتصور الى التصديق واكتماد وان صرحا بان العلم الحضوري لا يكون له تقدير

قولنا فيما نتحققنا هذا إشارة الى قولنا فالعالم المحقق الخ فانه كما يتحقق لجميع سابق وجه الظهور ان سابقه ان لا يكون  
ظاهره على ان المحقق ههنا لو لم يكن عين العقل بمعنى الحاضر عند المدرك الذي هو حقيقة الحقنوى يلزم ان يكون علمه  
بمحصل صورة وجزءه لو لم يكن لخصيص بهنذا القاهر على جابني الحقنوى مطلقا كما لا يخفى قوله عطاؤنا في القاهر  
على الابل فلا نأى اليه نظمة وخطا وكسا وخطا في المرأة وجهها قوله فيها ودون العلم انهم لا ناسا من الابل ولا استجابة  
الغير الحاضرة عنده فلا بد في علمها من الحصول قوله فيها ودية يظهر الغير الخ لان المجرىات مع كونها فاقرة النسا  
في جميع الكمالات لما كان ثقلها عينين وانها

لكن كون العلم الحقنوى تصورا وتصديقا لازم عليهم قطعا وذلك انه اذا كان العلم الحقنوى عين المعلوم فاما عتبار  
وعلم العالم الحقنوى علم خصوصي العالم الحقنوى اما تصديقا اما تصديقا فالعلم الحقنوى يتعلق بالعلم حصولي اما ان يكون متعلقا  
او متعلقا بالتصديق فليزم اتحاد العلم الحقنوى مع الحصول والتصديق فاما اعتبارا فيكون العلم الحقنوى في غير الحصول والتصديق  
ولا يخفى التصديق بالعلم الحقنوى وان كان العلم لم يعتبر ان الاول انه علم عام غير العالم وصفاته وبهذا الاعتبار  
ولنا في انه سبيل لا يشك ان نفسه هو بهذا الاعتبار علم حصولي ليس بتصديق ولا يخفى بخلافه لان التصديق حقيقة  
مختلفان بالبرهان فلا يمكن ان يكون الحقيقة التصديقية باعتبار الحصول والتصديق باعتبار اخر لا يكون الحصول والتصديق  
قال الشارح اما شية نتحققنا اه لعلك علمت من نتحققنا الذي ان العلم والمعلوم في العلم الحقنوى مطلقا كما قال الشارح ثم قد  
قوله بل لا تظاهره الخ اقول لا بد سابق على ان المعقود في العلم الحقنوى لو لم يكن عين العقل يلزم ان يكون علمه حصول  
صورته في جزئها كالمعرف من قبل قال الشارح كما ينبغي كذا عطاؤه الخ قال في كسبي مقترضا على المتوهم ان  
من الامور التي تتحققها باعتبار العقل اختراع الذهن بل هو اقرب من يتحقق في نفس الامر وله حقيقة محصلة فاذا كان العلم حصول  
العارض والمعرض يلزم ان يكون حقيقة العلم متممة من الجوهر العرض وغيرهما من المقولتين المتباينتين لا تسلك في حقيقة  
مركبة كخفي اعتبارية وليس لها حقيقة وحدانية محصلة كما صح به كثير من المحققين واثبت قلع انه على تقدير القول بكون  
العلم عبارة عن الصورة اما سلة لا منى لكون العلم حقيقة محصلة اصلا فمعلم الجوهر هو علمه ككيفية كيف وعلم العلم كالم  
فهذا لا يراى اى كونه العلم حقيقة غير محصلة مشتركة لورود على من علم ان العلم مجموع العارض والمعرض وعلى من قال  
انه عبارة عن المعرض فقط غاية الامر انه لا يلزم على القول بكونه عبارة عن المعرض فقط تركب من المقولتين قال  
في بعض كتب ابن سينا ان الكشافات بان نفس المعرض فقط لان يحصل مجموع العارض والمعرض على ما يشهد  
الضرورة كيف وتوصل المعرض في الذهن فاليا عن العوارض تتحقق الاكشافات ولا يستغنى فانه  
قوله لا بد في علمها اه اقول نية لكونه لا يلزم على الشارح ان لا يكون علم العلم الحقنوى مطلقا لان العلم الحقنوى عبارة  
عن الحالة الادركية المنسقة عن الصورة ولا شك انها على هذا التقدير من التميز بالانفراد عن غيرها فلا بد في علمها من الحصول





قوله يلزم اجتماع الثنتين قال بعض الاعاظم لا حدان يتوجه عليه لنقض لان مقدمات البليان بعد التسليم لا بد من  
 عما يتبين عليه استحالة اجتماع الثنتين يستلزم عدم علم التجربات على وجه جزئي غاية على تقدير حصول الاستصحاب  
 يلزم اجتماع الثنتين للحالة يقول عباده المتعصب بجملة الثنتين انجب قوله بعد التسليم شعرا الى انه لا حدان ينحصر على تقدير  
 كون علم الصورة الذهنية حصولا وان كانا متحيزين بالذات لكونهم اجتماع الثنتين المستحيل مستقلا بانه عبارة عن  
 اجتماع امرين متضادين في الماهية النوعية في محل واحد هيل مستحالة معهما بحيث يرتفع الاستيثار بينهما كما هو  
 المحشى في موضوع آخر والتميز بين المتحيزين في الآليات وقفت على اختلاف المحل شخصا فحسب بل المحل الواحد في زمته  
 متعددة اوزان واحد يوجب قلة الشخصات باعتبار الجهات كاللهولى وفي قوله والاغراض اشارة الى ان  
 ما يتبين عليه استحالة من ارتفاع الامان عن حكم المحس على تقدير جواز

قال الشارح ولا يلزم اجتماع الثنتين او في المثل مشهور لافلاسفة على ان علم النفس بصفات احسنه ونقصه  
 انه لو كان علم النفس بصفات احسنه يحصل ضرورة فيها يلزم اجتماع الثنتين المستحيل وهو عبارة عن وجود فردين من نوع واحد  
 في محل واحد في زمان واحد بحيث يرتفع الاستيثار بينهما وذلك انه لو حصلت منفعة النفس في النفس بقوم فردان من نوع  
 واحد في محل واحد زمان واحد في منفعة وموتنا في النفس انفسا استيثار هلا لان الاستيثار بين فردين اما  
 بسبب الماهية او بسبب المحل او بسبب الزمان او بسبب المكان او بسبب متغير او بسبب عليه وجوده منها ما يستلزم كنه شي وسبب ما عليه  
 اشارة الله ومنها انه منقوض بان اذ تقوى ما هيات لنفسه او تقوى ما هيات لما يكون بالتجريد والتعريف فلا بد من حصول  
 صورة او شخصها بالاشخص الذي في يلزم قيام الثنتين محل واحد جيب عن بان الكلام في الصفات الجزئية فلو حصلت اذ  
 يلزم استحالة قطعاً لافلاسفة لاختلاف تعويهايات الصفات اذ لا يلزم من لاقام الثنتين مع تعايهاياتها اذ لا يلزم  
 هيات نظرية للصفات نفسها هيات عملية ومنها انه لو فرض ان علم النفس بصفات احسنه حصل في انفسه او في  
 منها في انفسه موجودة بوجود على ذهني فلو كانت الصفات نفسها موجودة بوجود على خارجي فلو كانت مغايرة لما في وجودها  
 فتكون الصفات موجودة متغايرة بالاشخص فتتحقق الاستيثار بين العنفة الموجودة في النفس بالوجود الاصلي وبين تلك العنفة  
 الموجودة فيها بالوجود الفعلي فلا يرتفع الاستيثار بينهما في نفس الامر وهذا لا يراى في غاية المستحالة  
 قوله اشارة الى انه لا يلزم من اجتماع الثنتين ان يلزم قياما غير اجتماع الثنتين مستحيل فان قلت ان الاختلاف  
 الموجب للاختلاف والتغاير انما يكون باحد الاسماء الثلاثة الاولى اختلاف الماهية والثاني اختلاف المحل الثالث اختلاف الزمان  
 ولاختلاف ههنا بالاسماء المذكورة ههنا ازالة من الذي هو المحل وكذا ما بهي المال وكذا الزمان وحده  
 قلت حصر الاختلاف الموجب للاختلاف والتغاير في الاسماء الثلاثة المذكورة ثم بل ههنا غير احده  
 من الاختلاف يوجب التمايز وهو اختلاف استعداد المحل فانهم حكموا بان الصورة كالمهيمية ماهية واحدة

[illegible]

ع بطلين قال بعض العالم لاهدان يتوجه عليه ليقض لان مقدمات البيان بعد التسليم لا بد من  
 عليه استحالة اجتماع اثنين يتلزم عدم علم التجزيات على وجه جزئي فانه على تقدير حصول الاشياء بالاطلاق  
 اجتماع اثنين لا محالة يقول عليه ليعتصم بحيلة اثنين انما قوله بعد التسليم اشعار الى انه لا حدان يحسن على تقدير  
 من علم الصورة الذهنية حصولها وان كانا متحدتين بالذات لانه لو لم يتحد اجتماع اثنين مستقلا بانه عبارة عن  
 اجتماع امرين متشاركين في الماهية النوعية في محل واحد يتحد اجتماعهما بحيث يرتفع الاختيار بينهما كما كان  
 المحسوس في موضوع آخر والتميز بين المتحدين في الآلات يوقف على اجتماع المحل شخصاً فحسب بل المحل الواحد في الزمنة  
 متعددة اوزمان واحد يوجب تعدد الشخصات باعتبار الجهات كالسوى وفي قوله والاغراض اشارة الى ان  
 ما يتنى عليه استحالة من ارتفاع الامان عن حكم المحسوس على تقدير جواز

قال الشارح ولا يلزم اجتماع اثنين في هذا دليل مشهور لافلاسفة على ان علم النفس لصفاتهما حضوى وتقرى  
 ان لو كان علم النفس لصفاتهما يحصل لصورتهما يلزم اجتماع اثنين المستحيل وهو عبارة عن وجود فردين من نوع واحد  
 في محل واحد في زمان واحد بحيث يرتفع الاختيار بينهما وذلك لانه لو حصلت منفعة النفس في النفس بقدم فردان من نفس  
 واحد في محل واحد زمان واحد ان يعتقد وصورتها في النفس اثنين بينهما امتياز أصلاً لان الاختيار بين فردين اما  
 بحسب الماهية او بحسب المحل او بحسب الزمان وكلها هنا منتفية لانه عليه وجوده بينهما ما سيذكره المحسوس وسبب ما عليه  
 ان راسد ومنها انه منقوض بما اذا تعدد ما هيات النفس من نفس الماهيات لما يكون بالتجريد والتعريف فلا بد من حصول  
 حصوله وتخصصها بالتخصيص الذهني فيلزم قيام اثنين محل واحد جيبه بان الكلام في الصفات الجزئية فلو حصلت ذاتها  
 يلزم استحالة قطعاً لثمة الاختيار بخلاف تصور ما هيات الصفات اولاً يلزم سلم لقيام اثنين مع تباين الماهيات في الصور  
 موهبات طليقة للصفات نفسها موهبات صليقة ومنها انه لو فرض ان علم النفس لصفاتهما علم حصولي فلا شك ان الصفات موهبات  
 منها في النفس موهبة وجودية وهي تلك الصفات نفسها موهبة وجودية وجودية على خارجي فصورته يكون بخلافه لما في ذلك  
 فكلون الصفات موهبة متغايرة بالتشخص فتعقد الاختيار بين الصفات الموجودة في النفس الوجودية الاصلية وبين تلك الصفات  
 الموجودة فيها بالوجود فظلي فلا يرتفع الاستيعاب بينهما في نفس الامر وهذا لا يراى في غاية المستعانة  
 قوله اشعار الى انه انما يلزم انه يلزم فيما نحن فيه اجتماع اثنين مستحيل فان قلت ان الاختلاف  
 الموجب للثمنية والتغاير انما يكون باحد الاسماء الثلاثة الاول اختلاف الماهية والثاني اختلاف المحل الثالث اختلاف الزمان  
 ولا اختلاف ههنا بالاسماء المذكورة أصلاً اذ الذين الذي هو المحل وكذا ماهية الحال وكذا الزمان واحد  
 قلت حصر الاختلاف الموجب للثمنية والتغاير في الاسماء الثلاثة المذكورة فمحل ههنا غير واحد  
 من الاختلاف يوجب التباين وهو اجتماع المستعد والمحل فاعلموا بان الصورة كجسمية ماهية واحدة



ان يحصل من نفسه شخصه مقارنا بالعوارض المحترجة في الذهن

ولعل الحق انه لا يلزم الاستحالة المذكورة فيما نحن فيه اذ صفات النفس ليست ما يلائم الحس في انما في  
اجتماعها في محل محرم تمايزها بالذات بالعوارض البتة اذ الماهية مشتركة بينهما وكذا لو اوردنا من الصفات النفسية مشتركة  
ايضا فلا يستلزم تمايزها اصلا فلا اثنيتية فلا تماثل فلا فرج اثنيتية وادور عليه بان عدم التمايز في نفس الامر لا يوجب تمايزها  
عند الاجتماع بعوارض مستندة الى سبب مشترك دون المحل في عدم التمايز عندنا غير مستند لان مرجع عدم علمنا بالتمايز عندنا  
فيه بان عدم الاستيلاء ليدل على الاتحاد بل غاية عدم العلم بالاثنية واجاب السالكه انتصارا الى في شرح المقاب  
ما ذكر على تقدير تمامه فيعدم عدم الامتياز في نفس الامر لا عند العقل فقط انما لا يجوز انواع التمايز في نفس الامر  
اجتماع سواين مثالي في محل فيميز البصر حتى عند واحد بجامع بقار الاخر فاذ اتفق عن المحل احد التمايز في جهة تهاوي كالمثل  
بشدة المثل المنتفى لان وال احد الضدين عن المحل صحيح لا تعاقبه لهذا الاخر وذلك الصنف الذي التمايز في غير جملة العوارض  
مع صفوه ذلك محال في ادور عليه بان يمتثل في جواز صفوه المحل عن احد التمايز يجوز ان يكون التمايز في المحل لا يلزم  
فلا يجوز ان يكون صفوه محال في المحل لا يجوز ان يكون صفوه الا يجوز ان يكون الشيء خاليا عن الشيء الذي هو المثل في  
وعن غيره اليقن فلا يلزم اجتماع البصرين بهذا وقع اقبل وان قال الحق ان اجتماع التمايز بحيث يرفع صفوه  
بينها بالكلية في نفس الامر محرم مستحيل اذ لا يتصور ما سبق للوجود فلا يصح رفع الاستيلاء من شأنه في نفس الامر  
الا ان يصح وجود شأنه بوجود واحد غير صفوه في الوجود معنى محصدي يختلف بجلات الصفات في مقابل  
توكله ان يحصل من نفسه شخصه حصول الخرج في الخارج من نفسه شخصه مقارنا بالعوارض المحترجة في الذهن من حيث الحكماء قدس  
عليه السلام في كتبه كالشفا والاشارة وغيرها وقد سبق منا نقل بعض تلك العبارات لا يخفى على المتأمل فيها ان  
الاشارة الى الخارجية تتصل بالذهن من صفاته والعوارض اللازمة لها لكن في الاحساس من جهة الحواس الظاهرة والتجريد من  
نفس الامر في صفوه عند الحس عند وقوعه في صفوه في التحصيل مع قسمة حالها التجريد عن المادة وعن وقوعه في صفوه  
بمخالف سائر العوارض في بجملة الموجود في الذهن نفس الموهبة الخارجية وهذا المذهب بان كان صفوه هو صفوه  
كأنه لا يصح على تقدير كون صفوه الوجود محصدي نفس الماهية كما هو التحقيق اذ على تقدير حصولها في الذهن كما يجب  
هي في الذهن من صفوه الوجود الخارجي فيكون باهية موهبة موهبة خارجية فيكون باهية ليست في الاعيان واقعة  
في الاعيان وهذا صحيح الاستحالة واليك علم الخرجي باهية موهبة في حصولها بالية فاما ان يكون نفس في باهية في الخارج  
مرتبعة في الذهن فيكون انه باهية حاصلة في الذهن واقعة في الاعيان لا يكون فانه باهية موهبة في الاعيان حاصلة في  
بل بعد تعميمها عن الوجود الخارجي لما كان التعري عن الوجود واقعي مساويا للتعري عن الشخص فلا يكفي حصولها في التعري  
الخارجي في علم الخرجي وقد كان الكلام في علمها باهية في صفوه الوجود في عبارة عن المحل في كماله في صفوه



على ان يحصل في الذهن نفس الشيء المتحد وشأنها تدل على ان متعلق العلم لابد ان يكون صلا عن الوجود  
فلما برز حصول نفس الشيء في الذهن انما يكون على شئ المعاد له بالمادية لا يتعدى من المادية بل هو نفس الشيء  
ويعقب عليه شأنا المادية فلهذا ان يكون الحكم على الشيء العيني او على صورة الذهنية وعلى تقدير ان  
الدليل انما يراد على اثبات الوجود والعدم على حصول الاشياء بانفسها في الذهن انما على تقدير الاول فلا بد ان يكون  
يكون الحكم على الصورة بعينه فلو جيب جوبه المحكوم عليه في القضايا الموجبة وجب جوبه الصورة بعينه فلو جيب جوبه  
الذهنية لعدم الحكم سواء كانت الصورة الذهنية مشاركتها في المادية او مغايرة لها فيما ادلى به المقدير لا يمكن جوبه  
شخص من المادية كما في حصول الحكم على شخص اخر منها فان جوبه وعلاكمي حصول الحكم على شخصي بهذا المقدير لا يكون  
القولان بوجوه الذهن مجديا أصلا ولقول حصول الاشياء بانفسها في الذهن انما على تقدير الثاني فلا بد لما قلنا من الحكم على  
الوجود بالوجود على المادية بعينه مع كونها مغايرة لها بوجوهها وان كانت مشاركة لها في المادية فلا بد  
لا يتعدى الحكم على شئ من ذلك الشيء في القضايا بحسب الوجود بعينه فلو جيب جوبه المادية بحسب المادية  
الاشياء عن جوبه المقدير على عدم الاستماع عن الكشف المرتبة على المادية على الحكم على الوجود يحصل من الشيء بوجوه  
كما يكون على التمييز بانه مشا في الحقيقة بوجوه الحكم من معنى التمييز الى الحكم فلان المادية في الحكم من شئ الشيء الى ذلك الشيء  
الاشياء ان شئ الشيء يكون بانيها للمعنى الشئ والبيان يكون نشأ وانشاء البيان للوجود بانه لا يكون شئ  
عدا ان كان المراد بعدم كون البيان شأنا كاشفاً عن حقيقة القرآن انما تصح كسب ان يكون سائياً بالكلية في حقيقة  
بعد بقاها بحسب المادية فهو مساوية على الطرب ان كون الغرض مشمول الكاشف لشيء بسبب ان يكون متعلقاً  
ففيه ان يحصل الشيء في الذهن لا يمكن ان يكون بنفسه بعينه كما عرفت واما ما نينا فلانهم ذهبوا الى ان جوبه  
البيان بانه بحسب حقيقة بربا يكون كاشفاً لظواهر ان يكون جوبه الماهل في الذهن كاشفاً لظواهر ان يكون  
الماهل في الذهن كاشفاً لظواهر ان يكون كاشف الشيء بانه ان يكون متعلقاً بمادة قلنا ان الصورة او صورة  
من الشيء عند فعله ان كانت متحدة بحسب المادية فليس متحدة معه في الوجود عند فهم الشيء فكونه محمولاً  
اذ كان الشيء مع كونها كاشفاً لظواهر واما ما نينا فلان الصورة اما صورة من الشيء في الذهن المتحدة مع الشيء  
اما تخالف من المادية مع ذلك الشيء الاول انما هي كاشفاً لظواهر في انما صورة متحدة بحسب المادية فلا يكون  
وصداً الموجبة لاكتشاف هي المادية الاولى في حقيقة بين شئ فوجوب شئ الشيء بوجوه ان يكون  
ان يكون الصورة اما صورة من غير كاشفة لصور الاتحاد وان المادية فان قيل مجموع العاليتين جوبه  
قلنا فلا بد من قامة الدليل على بوجوه غير المتساوية كذا افادوا كذا افادوا كذا افادوا كذا افادوا كذا افادوا  
ان القولان بحصول الاشياء بانفسها في الذهن باطل لوجوه شئ منها ما قد مرناه واما ما نينا فوجوه شئ

[illegible]



بأن الحكم على شياء لا وجود لها في الخارج بالحكم الإيجابية صادقة وذلك لا يمكن إلا بحدوث وجود تلك الأشياء في الخارج  
فشيء يستلزم ثبوت المثبت لا وادليس في الخارج فهو في الذهن

وإذا انقضت طبيعتها المرسلة الى موضوع مطلق استحالة ان يدعى بهما لان موضوع فلا يوجد في ذهن فردا فانما  
فلا يكون جبر احلا ومنها ان الصورة الجبرية لا عقلية حاله في الذهن بل رتبة قد حو بها بحسب الاحمال في عرض الجبرية  
والجبرية المادة والموضوع ووجد الصورة الذاتية في الذهن من محل وجود الصورة في المادة كما لا يخفى بل جبرية في محل  
وجود العرض الموضوع في عرض في الذهن فتكون محتاجة باهيتها الموضوع لانهم قد وجدوا في المحل في الموضوع لا يتصور  
جبرية لان افتقار الذات في علمت جبرية في المحل في الذهن في الذهن فبها ان يطلع في علم ان المحل في الموضوع لا يتصور  
بعد الحاجة الذاتية ومنها انهم استدلو على جبرية في الذهن في محسوس في محسوس بعد اثباته في الاجسام القابلة للاختصاص  
الكل بان طبيعة الصورة الجبرية طبيعة واحدة فوجبه فلا يخلو الا ان يكون في محسوس من ايسر في فلا يكون حاله فيها اطلاق  
قد ثبت حلولها في المادة في بعض الاجسام في الاجسام القابلة للاختصاص الكلي او كانت متفردة جبرية في محسوس من حلولها  
فقط لا يخلو ان لا يكون لها في الانسان شيئا غنية عن الموضوع او متفردة اليه على هذا لا يمكن ان يكون كذلك  
حالة في الذهن على الثاني لا يمكن ان تكون قايمة بنفسها في الخارج ايسر فتكون اية عرضية لا جبرية فان قلت لا  
الانسانية مثلا جبرية بل ما غنية عن الجبرية كانت باسرها الا انها قد عرضها خصوص حال الجبرية الى موضوع قلت  
لما جاز ان عرضها خصوص حال الجبرية الى موضوع ووجه الذهن في بنسبها غنية عنه فلم لا يجوز ان يبرزها  
حال الجبرية الى موضوع ما في الخارج هم انهم قد اتفقوا على هذا فان قلت ان ذلك ممكن الا انه مرسلة في الذهن في  
بنسبها ما واثباتها في العلم كمنه في العلم لان عبارة عرضها في نفس الشيء في العالم قلت العلم كمنه في عرضها  
من انكشافات في العلم و انكشافات في الشيء يجوز ان يكون شيء حاصل منه في الذهن في العلم  
قوله بان الحكم اه اعلم انهم استدلو على وجود الاشياء في الذهن بوجوده مديدة او قسما انما تصور الاشياء في  
لا وجود لها في الخارج ونحو علمها احكاما ايجابية صادقة فلا بد من ان يكون موضوعها ثابتا في الجملة او موضوع  
لشيء يقتضي ثبوت المثبت لا وادليس في الخارج فهو في الذهن كما يدل على ثبوت الوجود في الذهن  
الكل بل على حصول الاشياء في الذهن كمنه وقد عرفت ان هذا الدليل لا دلالة على حصول الاشياء في الذهن  
احصاها اوله لان على ثبوت نفس الجبرية الذهنية فليس في كلام من وجده الاول انه لو كان في الاشياء وجود  
في الذهن لزم ان يكون الذهن حاروا بالادعاء حصول الحرارة والبرودة في شيئا لان وجود هذه الاشياء في المحل  
يجب ان كانت المحل بها واجبة ليدقق قدس الشريف في حاشي شري التجرية للقديم بان الجبرية في الذهن  
ما هي الحرارة والبرودة وغيرها لكنها موجودة بوجوه في كل المحل من صورها بالاسم كما هو المتعلق بوجودها

ذلك ان مقتضى ما مع البرودة انها جوفى الوجود ليسنى دون الظلى وتخص هذا الجواب بمنع المقابلة القائمة من معنى الاتصاف  
 بصفة قيامها بمتابعتها مطلقا سواء كانت له صفة موجودة بوجوه على اولادى كونها لقيامها بحسب جوفى الظلى مقتضى ما  
 مستلزمه لكونه محل تصفاه ذلك التمام ولا شك ان هذا المنع عام لمادة ايجابية مطلقا سواء ثبتت لنفسه او لغيره  
 او لصفات المعدومات متعينين ان مقتضى ما شئى ان هذا الوجود الخارجى انفس الصفة بدون اعتبار مطلق الوجود كما فى  
 المعدومات خارجة عما فيه من الماهية ليس على غير ما فى الجواب التضمن لكون مقتضى للاتصاف هو الوجود ليسنى لا بد من الوجود وان  
 تغيره بجهة حيث قالوا يلزم ان يكون له جوارح واربعة لان ارا حجاب لك لظهور ان جوارح الجواب كالمشغول فلا يراها  
 العلامة التوضيحية في ترجيح الجواب ان هذا الجواب مخصوص بما اذا ادنى الخصم تها من المعبر بصفتها الموجودة في الخارج  
 كما حركاته والبرودة وانما لمادة لا يقطع مادة ايجابية فانه لو ثبتت بلوازم الماهية كالزوجة والفردية ومقتضى العددا  
 كالتابع وشا اربان يقال حصلت الزوجة والفردية في الذهن لزم ان يكون الذهن بعبا وفردا كذا لى للمنفرد والنفرد  
 يحصل في الزوجة والفردية وكذا لو حصل الامتناع في الذهن لزم ان يكون الذهن بمتنعا او لا معنى للمتنع الا حصل في الامتناع  
 لم يكن مقتضى عنه بهذا الجواب لا لا تسر ان يقال انصاف محل الزوجة بهما من احكامها استعانة بوجوه ايجابية وكما في  
 مع الفردية انها جوفى الوجود ليسنى دون الظلى اولا وجود معنا لاشا لها من اللوازم وكذا الكلام في الامتناع واما  
 اولا يمكن ان يقال ان كون محل الامتناع موصوفا بهما من احكامها استعانة بوجوه ايجابية اولا يتصور له وجوده  
 وتحقيق المقام اشتغالات على تخويل الاول المستحق الذي مبدؤه وصف انضمامي كما لا سود في المستحق  
 مبدؤه وصف ترائى وان شك ان صدق النسخ الثاني منه على شئ ليس بنحو بقيام مبدؤه اولا قيام له حسب موصو  
 حقيقة واما صدق النسخ الاول منه على شئ فانه منوط بقيام مبدؤه الاشتقاق بصدق مطلق المستحق على شئ غير مستلزم  
 لقيام مبدؤه الاشتقاق بل انما ذلك في صدق النسخ الاول فالزوج ليس باحصل فيه الزوجة واما قامت به الزوجة  
 بل هو باو غيره بحيث فلا يلزم من قيام الزوجة بالذهن حصولها فيه صدق الزوج على الذهن بكونه لقيام عبارة  
 عن الاتصاف انما عت مسلم لكل ليس كل قيام منطاط الصدق اى شئ من كان على المشتق من المبادئ الا انما عت  
 انما منطاط صدقه كونه موصوفا بحيث يصح ان يترفع عنه تلك المبادئ فعم يقصد على الذهن حصول الزوجة فيان ذلك  
 بمعنى ان علمها لا يصبى انه زوج منقسم متساويين لا ليس صحيح انزع الزوجة وقياس علمم لزوم صدق الزوج على الذهن  
 من حصول الزوجة فيه وقيامها به على عدم لزوم صدق الاسود والابيض على الجسم من قيام السواد والابيض فبما  
 مع الفارق لان الاسود والابيض مشتقان من سبيلين فصا مبدئين فمناط صدقه على شئ قيام ذلك المبدئين  
 بخلاف الزوج فانهم واحا لعلامة التوضيحية بانه فرق بين الحصول في الذهن والقيام به فان حصول الشئ في الذهن  
 لا يوجب انضمامه بل ان كان حصول الشئ في المكان لا يوجب الاتصاف المكان به كذا الحصول في الزمان فانه لا يوجب الزمان



فانه مقتضا على من ثبت للمركبات حقيقة انما هي المدة على الوجه النجزي يسمى في الوجود المادي انفسا من كل  
 الفاسد وجودا اخر من غير ان المدة في تلك المدة انما هي المدة على الوجه النجزي يسمى في الوجود المادي انفسا من كل  
 كبر في نفس فانه لما لم يستطع ان ينفصل عن الفاعل في تلك المدة انما هي المدة على الوجه النجزي يسمى في الوجود المادي انفسا من كل  
 او هو من انفسها على علم بها وانما هي المدة انما هي المدة على الوجه النجزي يسمى في الوجود المادي انفسا من كل  
 مادة والاول انما هي المدة على الوجه النجزي يسمى في الوجود المادي انفسا من كل  
 الاشكال الثاني انما هي المدة على الوجه النجزي يسمى في الوجود المادي انفسا من كل  
 مستديرة ومادة وهذا الاشكال كما في الاول اجاب المحقق الطوسي في شرح الاشارات بان الاستدلال ان كانت حقيقة  
 فانه مضع ولا محال ان يكون عليها فوضع فيصير الجزء الذي هو محله مستديرا بها بحيث هو معلوم ولا يلزم من ذلك  
 المدة التي يكون ذلك المحل انما هي المدة مستديرة وان كانت كلية لم تكن في المدة مضع ولا مقتضى ان يكون عليها مستديرا وانما هو  
 فانه لا يقتضي كون محله مستديرا لان المدة انما هي المدة على الوجه النجزي يسمى في الوجود المادي انفسا من كل  
 ان يكون مستديرا معاير لما انما هي المدة على الوجه النجزي يسمى في الوجود المادي انفسا من كل  
 ذلك المحل انما هو المدة على الوجه النجزي يسمى في الوجود المادي انفسا من كل  
 كون القوة المدركة مستديرة او مقتضا معايرتها في القوة المدركة مستديرة او مقتضا معايرتها في القوة المدركة مستديرة  
 في خبر من القوة المدركة مستديرة او مقتضا معايرتها في القوة المدركة مستديرة او مقتضا معايرتها في القوة المدركة مستديرة  
 وبما انما هو مقتضى في المحل انما هي المدة على الوجه النجزي يسمى في الوجود المادي انفسا من كل  
 معنى المستقيم مستديرا لانما هي المدة على الوجه النجزي يسمى في الوجود المادي انفسا من كل  
 قائمة بها وكيف لا يحصل خبر الحركة فيما قال انما هي المدة على الوجه النجزي يسمى في الوجود المادي انفسا من كل  
 باء الا لا بد ان يكون كلامه في خصوص خبر الاما حثية فيكون المدة على الوجه النجزي يسمى في الوجود المادي انفسا من كل  
 المحل انما هي المدة على الوجه النجزي يسمى في الوجود المادي انفسا من كل  
 ولانما هي المدة على الوجه النجزي يسمى في الوجود المادي انفسا من كل  
 وان ركن الحركة الخارجية في المادية الا ان المدة على الوجه النجزي يسمى في الوجود المادي انفسا من كل  
 الشهرة المذكورة سابقا وقد عرفت انما هي المدة على الوجه النجزي يسمى في الوجود المادي انفسا من كل  
 غير مقتضى كيف يجوز فاعلم ان يحصل في ذهنة افلاك عظيمة وكواكب رفيعة وجبال شاهقة ومحماسي ودرية مع اشجارها  
 في تلك المدة على الوجه النجزي يسمى في الوجود المادي انفسا من كل  
 الاما على الوجه النجزي يسمى في الوجود المادي انفسا من كل

في المدة على الوجه النجزي  
 يسمى في الوجود المادي انفسا من كل

ولما قال لا خروج فاستمع حاله واعلم انه قد اجاب القصد المعاصر لمحقق الذلة بان الجاحل يحتاج الى معرفة  
 كيفية الوجود القدر الحاصل في الخيال ثم الجليل ولا يتقد شيئا اذا المقدار هناك كعبية الكم والاصل ان الجاحل في غفلة  
 من الجليل كغير صورته اقبل المقدار الكبير نسبة الى الخارج فمجرد جلال المقدار الكبير وهذا المقصود مطابري الجليل في  
 اذا وجد الخارج كان معدية فلا يلزم حلول حال كبير في الجليل الصغير ولان يكون الكبير مذكورا ولما المقدار القدر الجليل من  
 قبل محله اعني الخيال فذلك امر خفيديك بملاحظة اخرى واورود عليه المحقق الذلة في جوابه اذا كان المقدار هناك  
 كيقال لا يلزم ان لا يكون الكم مذكورا بالذات فان المذهب بالذات هي الصورة وليست هي الكم كما رسم واجاب  
 معاصرو بان هذه الصورة كم حسب الجور والخرجي وكيف حسب الجور والذهبي فان الوجود لا يكون الكم مذكورا بالذات انه  
 لا يكون مذكورا بالذات حال كونه كما ينقسم ولا يلزم من ذلك ان لا يكون الكم مذكورا بالذات الا ترى ان الكم ليس مطلقا  
 كونه تاما ولا يلزم من ان لا يكون التام مستقيما وان اراد ان الكم لا يكون مذكورا بالذات مطلقا فمذهبهم بصورة الكم كونه بالذات  
 كم اذا وجدت الخارج ورواه المحقق بان تبدل الماهية بحسب الوجود وهم كيف يكون ذلك الوجود معارض للمعاني  
 سوار كان كما ان سوار لا يبدل بالذات المعروض فم اذا كان الكم كما يتخلل لم يكن الوجود والذهبي والوجود والخرجي امر واحد  
 ومثلها المكثر من ان ليس الوجود والذهبي انما يدل على حصول الاشياء بنفسها في الذهن على حصول شي مختلف لثانيها  
 فمذهبنا حقيقة قول الشيخ والشيخ ثم توسع في الجواب بالبحث الى ما ذكره من ان الجاحل في الخيال مثل صورته كمن في الخيال  
 ان يقال الجاحل في الذهن هو الجليل المقدر بالذات فيحتاج كنه في الذهن كنه لانه لا يلزم حلول الكبير حال كونه كبير  
 في الصغير على انه اذا جاز كان الكيفية صورة عليه للكم مع تباهيها بحسب العالی فلان يجوز كون المقدار العيني الجاحل  
 في الذهن صورة عليه المقدار الكبير اولى فانها متساويان في الماهية غلات الكم وكيف ان الاكثر كنه في شي من الخيال  
 اصلا فيقال على سبيل ما ذكره ان يتم انه يلزم حلول الكبير حال كونه كبير في الصغير فمذهبهم لانه حال حلوله في الخيال صغير وان كان  
 في الخارج كبير وان يتم انه يلزم حلول الكبير حال صغير فيه وليس يتجلبد لا يلزم من ذلك ان لا يكون الكبير مذكورا بالذات لان  
 هذه الصورة المذكرة بالذات كبيرة اذا وجدت في الخارج فكم اورد عليه المحقق انما لا يلزم ان الجاحل في غفلة من الجليل كغير صورته  
 فانما اذا اجاب الى وجد اننا لم نجد الامر واحد امكننا تحليله الى هذه الامور الثلاثة ثم كيف يحصل في الخيال صورة المقدار  
 غير منوط بالجل حتى يدرك بعده نسبة الى محله ثم المقدار الجاحل في الخيال لا يكون كليا بل مع دارة معينة مساوية  
 المقدار الجليل فيصور المحذور وهو حصول الكبير في الصغير قال المصدر المعاصر لو كان الجاحل في اذهنا من الامور الثلاثة  
 صورة واحدة لما جاز والاعلم بعض مع بقاء العلم بعض منها وليس كذلك لاختلافه في ان يكون العلم بحصول الصورة  
 لا بالامانة مثلا ليس بعد انما بل هو نظري غرق في نظرية فكيف يكون وجبا انما ان العلم بثباته شيئا من العلم  
 اخرى صورة واحدة ولان لا يلزم من ادراك شي ادراك جميع صفاته حتى يلزم من ادراك الصور المثالية ادراك

من ان لا يتخيل ولا يفتي ان الله تعالى عليه باهتوال المقدار اجماع في ان النيات لا يكون كليات فيكون متعديا  
 مساويا المقدار كجمل مما لا ينبغي ان يتخوف به ما قلنا فيمن لم يميز من نفي كليات المقدار في الجمال في النيات مساويا  
 مقداره فان اجماع في نفي كليات ان لا يكون اعظم منه وتوجب عليه المحقق بان ان اراد ان لو كان اجماع في النيات  
 صورة واحدة لم يبقوا العلم ببعض منع زوال العلم ببعض آخر انه لم يجد ذلك بعد تحليل التحصيل ذلك الصورة الى اقسام  
 فالأجزاء ممنوعة اذ عند التحليل صور غلبت كما حذرنا ان اراد ان لم يجد ذلك قبل التحليل فبطلان ان قال ثم اذ بقا البعض من  
 البعض مما لا يكون بغيره لبعض من ذلك ليس من النيات المحسوس بل من قوة اخرى من شأن التحليل والتميز وكيف  
 يترجم ان البعض مثلا يصعد مثل هذا التحليل فكون العلم بمجموع الصورة لا بالاضافة لانها في ما ذكرنا من ان لا نجد الا امر واحد فيكون تحليل  
 فان ذلك لا يتصور كونه بمجموع الصورة ولا كونه من شأنه بل هو مخرج على التقديرين ثم اذكر ان اجماع الصور صورة واحدة بل  
 اذا ذكرت ان لا نجد الا امر واحد وهذا صادق على أي تقديرين التقديرين ذلك ظاهر لا يتصور فيه بل ذلك ظاهر عليه حيث علم  
 بان اجماع الصور من شأنه ان يكون مثل صور من غير بل لا يتصور فان معنى البداية او الوجودان بطريق آخر ووجدان  
 العلم بمجموع الصورة نظري غريق في النظرية فكيف يكون جديا وبديا بطريق آخر ان اجماع في نفي كليات صور  
 فان هذه الى بل غليات حتى يظهر فيه حكم لا يخفى ان اجماع غليات في نفي كليات خصوص في نفي اقسامها التي في كليات  
 يحصل لبعض صورة بل على صورة المقدار على صورة انسيب علاج منه وكيف في نفي اجماع جديا بل على ذلك  
 دليل اقره يمدى اليه في كلامه واما الاشهاد في الموجودات الخارجية فيحصل اعيانها في الاعيان كما عرفت بل انما يحصل  
 المحاكاة لها سواء كانت متحدة بها بالماهية كما ذهب اليه القائلون بمجموع الاشياء في نفي الاعيان في الاقسام واما  
 سبحانه في كليات كما هو في نفي كليات في حصول الاشياء في نفي الاعيان في حصول الماهيات مع بعض العوارض الماهية  
 انما الاستحالة في حصول اعيان الاجسام في ابدانها من الكثرة والظروف في نفي الاشكال قياس التوحد الذي على الوجود الخارجي  
 وقد اورد من قال في الوجود في النفي انما هو صورة النماذج في كثير من اللوازم الاشكال الرابع انه يلزم اجتماع الهندس  
 او حصول مفهومها في النفي واجتماع التقييد في حصول مفهوم سلبه في النفي في مفهوم الكثرة وسلبها في نفي اقسامها  
 الماهيات اينية ودون الصورة الذهنية وحصول مفهوم الكثرة وحصول سلبه في اجتماع التقييد في اجتماع التقييد في حصول الكثرة  
 وحصول النفي من يلزم على هذا اجتماع التقييد في جوابه ما لا يعارضه السوا من النفي من نفي اقسامها في الايمان فالاشهاد  
 الرتبة فيكون صورة الاعيان في الوجود الموجود شي موجود ذلك الشيء قد عرفت فيجب ان في شبهة شات من قبله في  
 على الظروف المحاكاة السابع ان استحالات التقليدية نحو شرك الباري ما يقوم مقامه متميزة عنه فمفصل مهم لا وجود لها  
 وادراكها مستحالة لذاتها وقد استقصي بعضنا على كلام الشارح وقال في الاشكال الا يعمل في اقل الاظهار الا ان كان  
 مفصل اخر عنه والتحق ان هذا الاشكال ليس بشي لان شرك الباري ما يقوم مقامه متميزة عنه فمفصل مهم لا وجود لها







والتشخص الخارجى المتشخص بأخصاات الخارجية أو الشئتين الخارجيتين بالذات تشخصا حدها بمناير التشخص الآخر لخصا  
بينها كما بين الخططين السطحيين المتشاكلين في الانحاء والاستقامة الخارجيين في سطح واحد أو جسم ككعب بناو على  
ما تقرر في الحكمة من أن المحل هو كل الكا بعض دون البعض لا نهما من حيث انهما متحدان

في جهة محل لأحد هاتين حيث انهما متحدان في جهة أخرى

محل للأخر مشترك كما استرنا اليه سابقا فافهم

والتشخصات العينية مسلم لكن لا يمكن لزوم اجتماع الشئتين أو قد يتحقق أن التشخص الخارجى يحصل جزوا وجودا والمحل  
فلا يشخص بمقابل من اثار التشخص من اثاره فالشخص الخارجى أو حصل في الذهن فقد خلت بوجوده فلا بد أن يشخص  
بتشخص آخر للتشخص الاول في هذا النوع من الوجود والمحل أن الوجود الخارجى لما كان مناير الوجود والذنب فلا بد أن يكون  
الشخص الحاصل له في هذا النوع من الوجود مناير للشخص الحاصل له في النوع الآخر من على أن التشخص الخارجى ليس تشخصا  
باعتبار وجوده في الذهن بل التشخصات الخارجية غير كافية في تشخص الشئ من حيث كيف التشخصات الخارجية موجودة  
في جميع الصور الذنبية القائمة بالادراك العينية ثم كل شخص منها شخص خاص كسب قياره بالذنب التشخص الخارجى  
مع تشخصه الخارجى يحصل في الطرفين الوجودى وتشخص شخص آخر فلهذا جمع التشخص الخارجى الموجود في الذهن مع التشخص  
لكن هذا ليس اجتماع الشئتين وإنما لزم اجتماع الشئتين لو كان التشخص الخارجى تشخصا تشخصا باعتبار وجوده الذى  
اليعبر والى غير ذلك من التشخصات الخارجية فلكل كماله من كل ما تمازج من الآخرة تشخصها فلا يلزم اجتماع الشئتين  
قوله كما بين الخططين أه أقول هذا التشخص ليس محلا فلهذا يشخص الخارجى في سطح السطحيين الخارجيين فمجموع  
انها من جهة اختلاف السطح وحجم الشئتين فمشتا اختلاف المحل ههنا اختلاف المحل ههنا اختلاف المحل ههنا اختلاف المحل  
ما نحن فيه فاختلاف الاشخاص لا هو تشخصا تاما ولا داخل الاختلافات المحل فمشتا في اعتبارها فاختلافها اصطلاحا  
قوله بناو على ما تقرر في الحكمة أه وذلك لأن السطح الذى هو محل الخططين وحجم الذى هو محل السطحيين متشاكلين  
قوله لانها من حيث انهما أه معنى أن السطح وحجم من حيث استداد هاتين في جهة محل لأحد هاتين حيث استدادا  
في جهة أخرى محل للأخر فلا بد أن حين كل الخططين المتشاكلين المتشاكلين المتشاكلين المتشاكلين المتشاكلين المتشاكلين  
أو السطحيين لك الخارجيين في جسم واحد يلزم اجتماع الشئتين لأن الامتياز بين الخططين والسطحيين بوسطه تغاير المحل فمشتا  
قوله مشترك أقول قد عرفت ما تلونا عليك أن هذا الجواب غير مشترك أو محملا كما بين قالك أن التشخصين  
أحد هاتين والآخر خارجيا أو كلاهما خارجيين متمازان تشخصا فلا يلزم اجتماع الشئتين بل لا يخفى أن هذا الجواب غير  
في العلم المتعلق بالصور الذنبية لأن الصورة الذنبية والعلم المتعلق بها متجانسان ذاتا فاعتبار اختلافات ههنا كالتشخص  
اصطلاحا لو كان محصل الجواب أن الشئتين متمازان باعتبار اختلاف جهات المحل هو اعتدادا لو كان لا مشترك

قوله علم حصولي وبالانتم اجماع المتبين قوله فكل حصولي لا تمامه استعمله من حيث الحقيقة الكلية والصورة  
الاستحسانية الدينية قوله على تقدير كونه علما على تقدير كونه غير علم فليس من المتقابل

قال الشارح واما المتعلق اثم قال سح في حاشي شرح التمهيد في الشيء من حيث العوارض الدينية علم حصولي كونه صورة  
للاستحسانية الدينية التي مرجح وجود علم حصولي بنفس العلم والعلم معلوم بالعلم حصولي كونه صورة قائمة بنفسها  
بما صار منها مستحق كالمعين في علمه وجودي الخارج لترتيبها لما راجعته عليه فلو كان انصاف الذهن انصافا انصافا  
وحيث يتبين وجودها في اثنين في الخارج وكذلك قال في حاشي شرح الواضحات وبتخصيص عليه ولا يابا لا يلزم ترتيبها  
الخاصية على الصورة الدينية المكتنفة بالعوارض الدينية كيف واثني المتقرب بالعوارض الدينية فربما اراد ما رتبة العلم  
فانما هي فضل الخاصية ومن اعلم بانها لا ترتب عليها اوثان ما رتبة النار مثلا الاحراق والحرارة واليبوسة وغيره وادى  
غير مرتبة على الصورة النارية الموجودة في الذهن المكتنفة بالعوارض الدينية واجاب عن بعض المحققين قبح سري بان  
صورة النار مثلا لا تحصل لنفسه في الخارج وهو اثر خارجي نعم لا يرتب عليها اوثان ما رتبة النار التي هي معلومها وحيث تعلم  
ان ترتب ذلك لا اثر على الصورة النارية الحاصلة في الذهن غير مسلم الا عند من يقول ان الصورة هي صليقة شأ لا لاكتان  
وهذا من كونه غلات لتحقيق خلاف ذهب الشارح اثيرا كما في ان اراد يكون الصورة خرجت الاكتان والوجود  
الدينية موجودة في الخارج انها موجودة خارج المشاعر فلا ينبغي بطلان وان اراد مني آخر حتى يتبين الوجود الدينية  
والاستحسانية لعل عليه لعل لا طائل تحته وثانيا بان كون الصورة صفة انصافية للنفس لا يستلزم كونها موجودة خارجا  
اذ تصور الانصاف لا انصافي بان يكون المرصوف في الذهن الصفة هي الصورة الموجودة في ذلك الذهن وثالثا  
ان قال على تقدير تامة يستلزم كونه الشيء مرجح وجوده اثيرا موجودا ناجيا مع انه مصحح كونه موجودا واثني  
وجه الاستلزام ان الصيغة مرجح الاكتان بالعوارض الدينية صفة قائمة بالنفس فلا بد ان يكون لها رتبة حيث  
هي في اثير صفة قائمة بكونها في العقل وتلزم معلوم الطبيعة فيلزم ان يكون معلوم العلم حصولي اثيرا كذا موجودا في الخارج  
قوله واللازم ان قد عرفت ما في ذلك قال الشارح واما العلم المتعلق به فليس مرجح في حاشي شرح التمهيد في حاشي  
شرح للموافقة بان العلم بالذات العلم حصولي الشيء حيث هو بوجه الصورة الدينية مرجحيتها منها صورة دينية  
كونه علما بصحة ولا العيون الخارجية بل هو معلوم العلم يحصل في العلم عند انتفاؤه وهو صفة ذات منها  
لا بد لها من معلوم وبالحكمة بصورة اثيرية في الذهن مرجحيتها قيامها بالذهن الاكتان بالعوارض الدينية علم حصولي حيث  
يجازي س قطع انظر عن انصاف الذهن والاكتان بالعوارض الدينية معلوم فالعقل من العلم والمعلوم بالاعتبار  
ولا ينبغي ما فيه الا ما اولها عرفت فيما سبق ان الحمل في الذهن بلا اعتبار لم يقترن بفرض الفاضل شيء واحد من العقل  
بصرف من تحليل سلكه الى الماهية كتحقق ليس هناك موجودا ان الماهية مرجح حيث هي في ذلك شخص فلا يصح ان يكون العلم



والمتسبب من غير ما عللنا له بما ذكرنا ان التصديق على مراتب منه يقتضي معتقدها انما انما  
 واما العقدة العنصرية من الفعل انما تصدق به لا يمكن ان لا يكون على ما هو عليه اذا كان لا يمكن ان في الاعتقاد  
 بيقين من انما لا يصدق معه اعتقاد واحد والاعتقاد الثاني الذي ذكرنا غير معتقد معه لم يحصل والاعتقاد العنصري من  
 افضل بل بحيث لو لم يصدق عليه لطلت استحکام التصديق الاول ان كان معتقدا كان جائزا للزوال الاول والاعتقاد  
 متقرر منه بعد تيقنه من كان معتقدا على معنى دون ذلك هو الاعتقاد الاول فيكون معتقدا انما انما  
 ولما لا قوة للعنصرية من الفعل انما يقتضيه انما وان لم يعتقد هذا فلان لا يغير حمله وجوبا بجمعيته منطوق كانت المتبادرات  
 لا على مراتب قسما لا يرتفع اليقين من جوارق انما ما يرتفع شبهة اليقين من هذا القياس المجمل او لم يطل المتناهي منها ما يقتضيه  
 فيبقى ملنا غابا وبه القياس المتناهي وانما قلنا هذا الكلام مع طوله ليعلم ان التصديق علم عند الشيخ وانه قد عرفت في بعض  
 بحدوث الاكتشاف انما انما كان انما يقتضيه او نفيته فانهم قالوا في الشارح ومعلقا بالنسبة الى غير اشارة الى ان  
 ليس متعلقا بالنسبة الى انما لا يصدق حقيقة كما هو من حيث هو بل متعلق بالموضوع والمجمل حال كون النسبة رابطة بينهما كما انما  
 في هذا الشرع نسبت اليه حيث قال في مباحثي والذلي يقتضي عنه الحق ويشهد به مقتضى الشرع بالوجه انما  
 يتعلق امره بالذات بالموضوع والمجمل حال كون النسبة رابطة بينهما وبنايا وبالعنصرية بالوجه وذلك لان النسبة هي  
 لا يصدق ان يتعلق بالتصديق حال كونها كذلك ضرورة ان التصديق ليس كذلك عند المرأة عند ادراك المرء وهذا هو مقتضى  
 افاده الشيخ الرئيس غير من الحقيقة في اليد فيمير الطبع السليم والفهم المستقيم لا ترى ان عند تصديقك بجمعيته زيد قائم  
 مثلا تحصل لك من الازعان انما انما قائم في الواقع لا الازعان انما انما في الواقع بل يحصل لك هذا انما كانت  
 والنسبة من الامور الانشائية وكثيرا ما يحصل التصديق بجمعيته قبل ان تراعى النسبة التي هي فيها كما يشهد به الربيعان  
 لا يفتي في غير الحق انما انما اولها فلان كون متعلق التصديق امر متعلقا بالموضوع والملاحظة ليس يتبع  
 ولا يبرهن عليه ان التصديق قسم من العلم كما هو حقيقة وظاهر ان العلم كما يتعلق بالمتعلق بغير مستقل الامر على تقدير  
 كيفية غير ادراكه اليقيني كما هو من حيث الشارح استقلال متعلق التصديق ليس بينا ولا بينا واما انما انما الازعان  
 كما تكلم عليه وبطلان التوجيه اليه بالذات والنسبة معنى حرفي غير مستقل لا يمكن ان يتوجه بجمعيته اليه في تلك الحالة فكيف  
 يتعلق بها التصديق فيقيد ان قياس التصديق على الحكم قياس مع الفارق فان الحكم يستدعي الاتفاقات بالذات  
 والتصديق لا يستدعي الاتفاقات في الجملة واما انما فلان لو سلم ان استقلال متعلق التصديق ضروري فلا سلم  
 ان متعلقه الموضوع والمجمل حال كون النسبة رابطة بينهما كما توجه بل على هذا التصديق يكون متعلقه الحكمي عنه كما يشهد  
 بنفس العالم قدس واما انما فلان الحكاية بالذات انما هي النسبة الرابطة لانها هي المرأة لما جوفى الواقع انما انما  
 والمجمل فانما يتبين ان التوقف بجمعيته عليها ولو كثر ما مرارة عن جاكما فانما يدخلان في متعلق التصديق بجمعيته

واما رابعاً فلان نسبة هذا المذهب الى الشيخ اقتراف عليه بلا اعتبار كما لا يخفى على من راجع كتب الشيخ واما خامساً  
 فلان حصول التصديق بيقينته قبل اقرار النسبة مسلم لكن على هذا التقدير يكون متعلق بتصديق نفس الحكمي عند اذ ليس  
 هناك الا صورة واحدة وهي متعلق بتصديق بالذات وليس هناك صورة الموضوع ولا صورة المحمول لانه نسبة رابطة  
 بينهما لا بعد الاضمار فمضى فيه الصورة كما لا يتعلق بتصديق بالنسبة الرابطة كالتعلق بالموضوع والمحمول اسأل كون  
 النسبة رابطة بينهما يعني فان قلت من انشراح صورة الموضوع والمحمول موجود في هذه الصورة وذلك لان متعلق  
 التصديق يقال منشأ انشراح النسبة الغير موجودة فكيف يتعلق بتصديق وتحقيق المقام ان متعلق التصديق هو  
 ليس بالنسبة الحكيمة اذ المعلوم بالذات تام في الحكاية فمضى متعلق التصديق وتعلقا متعلق التصديق ليس هو على ان  
 بنفسه كما الحكمي عند فمضى ان كان في بعض الصور متعلقاً بالذات كمن يتعلق بتصديق به ليس حكماً كما زعم بعض الحكماء  
 لانه في الاكثر معلوم به بطلان الحكاية والحكاية عندنا في دمر آفة الملا حظنة فهو متعلق بالموضوع كونه مقصوداً بالذات لا متعلق  
 متعلق بتصديق به فان من يتعلق بتصديق انما هو كون الشيء معلوماً بالذات لا كونه مقصوداً كالحكمي لانه لا يمكن القول  
 بمتعلق بتصديق بالحكمي عند في الاكثر اذ ليس له الحكمي عنها اصلاً في الخارج ولا في الذهن بل لا يمكن كذا ونبهنا  
**قال** المشايخ وهذا حصل الفرق النحوي يعني انه باذكري ان الصورة الذهنية اعتبارين اعتباراً من حيث هي اي  
 قطع النظر عن الاكتناف بالعوارض الذهنية واعتباراً من حيث انها مكتنفة بالعوارض الذهنية حصل الفرق بين الفرق  
 الاخر من الحقيقة وبين التصديق عند الحكماء العالمين بساطة التصديق وكونه عبارة عن الحكم اذ الصورة الذهنية للذهنية  
 حيث انها مكتنفة بالعوارض الذهنية تصديق ومن حيث نفسها مع قطع النظر عن الاكتناف بالعوارض الذهنية خبر  
 الحقيقة ومعلوم وكما حصل الفرق بين التصديق على هذه السبيل وبين الحقيقة عند من يرى العلم والمعلوم تقديرين بالذات  
 اذ المعلومات الثلاثة من حيث هي هي حقيقة ومعلوم من حيث الاكتناف بالعوارض الذهنية تصديق علم وليس الغرض الا ان  
 قائل بهذا الاخر من الفرق بين التصديق والحقيقة كما يتوهم من ظاهر العبارة اذ ليس فيه شبه اتحاد العلم والمعلوم هو  
 المشايخ في الحقيقة وذلك لما عرفت من ان هذا لا يرد وان كان ظاهر الورد على كلام السيد المتحقق قدس سره اذ حصول الصورة  
 في الذهن عبارة عن الحصول في اعيانها وليس صورة وجودها في الذهن بل هي احد ما يحصل الاثر بالقيام حتى يكون له وجوداً  
 معلوماً بالآخر فلا يمكن ان يوجد كلام قدس سره بان اياه يحصل مرتبة الشيء من حيث هو بقرارة القول بانه لا يثبت له  
 اما صفة الذهن مع قطع النظر عن تسليم الذهن بالاكنتاف بالعوارض الذهنية ولا يربط بين هاتين الصفتين عارضة لما نحن في حاجة  
 في الذهن لان الصفة من العقول انما هي التي توفّر الشيء من حيث هو يحصل الذهن العلم بسلوك تلك العقول من حيث  
 حصول الذهن بل من حيث القيام به الاكتناف بالعوارض الذهنية وهو علم بجنسها انما هو تلك العقول من هذه الحقيقة  
 لا من حيث بل بذا علم الدفاع ما قال الحقيقة في ان العلم اذ ليس علم بالجنس من حيث هو حصول بل علمها من حيث هو





[illegible]



فإما من أن مقتضى العيش من إتمام هذا الكلام هو العلم بالأسيد بأنه غير معد للفرق بين التمييز في الحقيقة بالعلم بالمعلوم والفرق  
 هذا لا يتم إلا بتعريب كل العوالم المقصود منها هو نفس من أن الاختلال في العبارة لا يقول بأنه خروج من حقيقة الاستخدام من حيث الحقائق  
 المعنوية كما تقر في علم المعاني بل هي أن ليس تجدنا في العلوم أن تحسبها ليس الاختلاف على إتمام الحقيقة على فهم المراد وهو  
 نقل الحقيقة في تلك العبارة في نفس سياتها وباتما إليها إلى هذا المرام ولقد احتاج إلى أن يثبت في أمثلة خارج من علم العلم  
 وهو استبان في كل فصل باب ١٢ من أمثلة في هذا المرام ليس في هذا تحت العقل بل يظهر من جميع كلماته وتنفص من جميع أمثلة  
 لما كان العلم بحصوله من ذلك في نفس حصول الصورة مع كونه من قول لا صفة بلسان وكما المراد به حصوله من ذلك في نفس حصول  
 قوله بحسب كل العوالم وذلك أن الشارح قد صرح في الحقيقة أن العلم بالتمييز عند الإتمام لم يثبت الحقيقة من حيث حقيقة الصورة  
 عبارة عن الغنوت الحقيقة من حيث أنها مقصورة للصورة فليست الحقيقة معلومة للصورة عند الإتمام في جملة أمثلة في نفس الحقيقة  
 صورة واحدة والتمييز عند الإتمام معلوم متعده فلا يمكن أن يكون مطلع فطر الشارح من إتمام هذا الكلام ما توهمه الظاهر  
 قوله أنها من نفس من غير الاختلال في العبارة أن المراد بالغموت الجمع الغنوت من حيث الصورة في نفس العلم  
 الذي من حيث المتعده وقد عرفت أن الاختلال في عبارة أسيد المقتضى قد صرح به أن الاختلال في فهم الشارح في نفس  
 قوله والعقل بآراء لا ما جازم لمصاح كلام أسيد المقتضى قد صرح به أن الاختلال في فهم الشارح في نفس  
 فإن قلت أنت أعلم أنه قال الحق المراد في شرح التمهيد أن في تفسير العلم بحصول صورة الشيء في العقل قسامتها  
 العلم من نفس الصورة ومبينها لأنه من قوله الكيف على الأصح حصولها الذي هو نسبة مير الصورة العقل لأن المتبادر من  
 صورة الشيء الصورة المطابقة لما في نفس الأمر فلا مثل الجليات المركبة ولا يخرج عنه علم بالخبرات المادية وأور عليه  
 لا فرق بين صورة الشيء والصورة من الشيء فكأن صورة الشيء تعيد المطابقة لما في نفس الأمر كصورة من الشيء تعيد  
 وفيه أنه فرق بين العبارة فإن إضافة الصورة إلى الشيء تعيد الانتماء للمطابقة لما في نفس الأمر وما الصورة من الشيء  
 فتارة صورة ما مأخوذة من شيء سواء كانت مطابقة له أم لا واحتج بقوله الشارح في حاشيته شرح التمهيد بل المتبادر  
 صورة الشيء مطابقة للصورة لما هي صورة له فكذلك المطابقة شاملة للصورتين والتمييزات بأسرها للمطابقة في  
 لا تسأل الجليات المركبة هي المطابقة مع ما في نفس الأمر من حيث حصول صورة الشيء في العقل لأن ما يستل  
 المقصود أن تفسير العلم بحصول صورة الشيء في العقل هو علم إرادة المطابقة لما في نفس الأمر من حيث الجليات المركبة  
 وفيه التمهيد كمن وجها للتسامح وبأنه لا بأس بخروج العلم بالخبرات المادية لأن التعريف إنما هو لعلوم كالتعريف  
 وعلم الخبرات لا يكون كساب ولا كتب على أنه يباين على العقل الذي يقابل الخارج كما صرح الشارح في حاشيته  
 شرح التمهيد بهذا الكلام قد ذكرناه في بعض كتبنا قال الشارح ولا بد من الفرق بين بعض تحقيقه من بعض الجوانب للوضع  
 ولا بد من الفرق في تقرير الإبراء لأن شاطئه على الفضا يحصل التماثل سواء قوله مع كونه آية قد عرفت ما فيه من ذكر

اوله فلهذا لم يعمدوا ايضا كيف انما ادعى الى الحكم بالتسليم قوله انما لا بد من العلم بالحق  
 الاول فلهذا لم يعمدوا الى المرونة حيث يعمد البعض الى انما عاد الخلد كقولهم ان العلم بالحق لا بد من العلم بالحق  
 كذا كمال العلوم وقادها اذا ما وعتبارا كما صرح ببعض الاوكلاء في القاعدة بالتسليم بل هو متعارف بل هو متعارف بل هو متعارف  
 او غير متعارف حيث باننا علم حاصل الجواب لا فاسلم ان الصورة الحاصلة من الشيء في علم الشخص في العلم من انما لا بد من العلم بالحق  
 وقادها الحكاية في حيث باننا علم حاصل الجواب لا فاسلم ان الصورة الحاصلة من الشيء في علم الشخص في العلم من انما لا بد من العلم بالحق  
 فلهذا لم يعمدوا كيف فلهذا لم يعمدوا كيف فلهذا لم يعمدوا كيف فلهذا لم يعمدوا كيف فلهذا لم يعمدوا كيف فلهذا لم يعمدوا كيف  
 قوله ولم يعمدوا في بيان الحق للرد وانما عاده فلهذا لم يعمدوا في بيان الحق للرد وانما عاده فلهذا لم يعمدوا في بيان الحق للرد وانما عاده  
 قوله كيف انما ادعى الى انما عاده فلهذا لم يعمدوا في بيان الحق للرد وانما عاده فلهذا لم يعمدوا في بيان الحق للرد وانما عاده  
 اصلا لان المحصول من الامور العامة والامور الخاصة ليست بداخله تحت مقوله من المقولات وعند التسليم  
 باوثر في العلم كانه في حاشي شرح المواضع فليس ادعى الى الحكم بالتسليم بل هو متعارف بل هو متعارف بل هو متعارف  
 اخرى عن الاضافة الى العلم بمعنى حصول الصورة ليس بتسليم تحت مقوله انما لا بد من العلم بالحق بل هو متعارف بل هو متعارف  
 بحسب التفسير الاول اعني حصول صورة الشيء في العقل عبارة عن مجرد نسبة بين الصورة والعقل ليس العلم عبارة  
 من مجرد نسبة التي هي من شئ الى شئ كما عرفت بل هي حقيقة محضلة عن انما لا بد من العلم بالحق بل هو متعارف بل هو متعارف  
 قوله من كمال العلوم قال في كاشية قبل انما لا بد من العلم بالحق بل هو متعارف بل هو متعارف بل هو متعارف  
 انما لا بد من العلم بالحق بل هو متعارف بل هو متعارف بل هو متعارف بل هو متعارف بل هو متعارف بل هو متعارف  
 انما لا بد من العلم بالحق بل هو متعارف بل هو متعارف بل هو متعارف بل هو متعارف بل هو متعارف بل هو متعارف  
 قوله فلهذا لم يعمدوا في بيان الحق للرد وانما عاده فلهذا لم يعمدوا في بيان الحق للرد وانما عاده فلهذا لم يعمدوا في بيان الحق للرد وانما عاده  
 قوله فلهذا لم يعمدوا في بيان الحق للرد وانما عاده فلهذا لم يعمدوا في بيان الحق للرد وانما عاده فلهذا لم يعمدوا في بيان الحق للرد وانما عاده  
 قوله فلهذا لم يعمدوا في بيان الحق للرد وانما عاده فلهذا لم يعمدوا في بيان الحق للرد وانما عاده فلهذا لم يعمدوا في بيان الحق للرد وانما عاده  
 قوله فلهذا لم يعمدوا في بيان الحق للرد وانما عاده فلهذا لم يعمدوا في بيان الحق للرد وانما عاده فلهذا لم يعمدوا في بيان الحق للرد وانما عاده



فان لم يحصل له ان يزل ما استوى ما قبل ذلك مبدء وجوده وحواله في حال حاضريه فاما ان يكون ذلك شيئا مادراكا من غير ادراك  
 على الاول فيكون ذلك الادراك امرا وجوديا اذ لا امر للعقل الا يكون انتفاعا بالشيء على ما في النفس والادراك  
 امر فاضل الى سببها بل يكون فينا صفات غير متناهية سيطرنا على بعضها عند نفسنا في ادراك شيئا ثم الادراك يحصل  
 بمجرد الانسان في نفسه تحصيل الانشائية وليس هو في الايمان في نفس الادراك بل الادراك كل وجوده متكامل في احد لا غير  
 المبدء في الايمان منكم واسبغ علم شي على وجوده وبذلك لا يبرهن حصول شرفي لنفسه فاذ كان الشئ موجودا في الخارج  
 ان لم يلحظ الباطن الذي عندك فليس يدرك كما هو اما ان يلحظه من جهة فادراك له من جهة اخرى ان يلحظه من جميع  
 الوجوه التي هو بها فحصل الادراك بما هو انتمى وقد فعل الحق المدرك في هذا الكلام في شرحه لبيان ان الشئ في حاله لا يكون  
 من غير انتفاع وادور عليه ليدان منها انه لم لا يجوز ان يكون الحاصل في النفس نسبة الى ذلك المبدء فان قلت  
 تنقضي النسبة في تحقق انتسبين ونحن نذكر ان ليس موجودا في الخارج فلا بد له من وجوده وان لم ينسب الخارج فهو في ان  
 قلت المبدأ جازي ان المضمومات ضرة اخرى من الموجود واما انه في الذهن فلا نسلم ذلك اما ان كل معلوم فهو موجود  
 في النفس عاين لا يتم الدليل عليه اما من المنسج واجبا عنه ايضا في تصور الشئ لبيان ان الشئ في مقامه احد الشئ في حوا  
 خرج ممكن الا شرفي المقبول بان استدل بغيره من اقسام ثلثة الاربع لها وتقرير الدليل على الوجود المخصوص ان الادراك بعد ما يكون  
 عاين ما فينا بالضرورة وذلك الى ان الحادثة اما ان يكون منفعة موجودة فينا او لا على الثاني اما ان يكون في ذاته منفعة موجودة  
 عاين او لا وانما لا يستلزم عدم حصول التغير فينا بحسب وجوده الخارجى اذ عند عدم منفعة موجودة وعدمه والمبدأ فينا  
 بحسب الخارج ضرورية والاشارة بقوله فاستوى حال الادراك في نفسه لكن حصول التغير فينا بحسب الخارج في الخارج في نفسه  
 فحصل ان ادراك الشئ فينا لا يكون من ابطاله فان كل من وجد ان صحيح اذ اذ راسخ الى وجوده اذ ادرك ان الادراك ليس في  
 ذاته شرفي بل هو الادراك الشئ تحصيل الانشائية بمجرد الانسان من نفسه تحصيل الانشائية وحصل ابطاله في الشئ بوجه آخر  
 على مقتضى مشهوره في ان النفس ليس لها صفات غير متناهية وقدمه على البرهان المعنى على الوجود ان يكون العلم عاين فاذ لم يطل  
 انما لا يزل على الاول كما نقبشت ان الادراك حصول مرني المدرك اما ان حصوله من غير انما ان في المدرك فحالة حاله في  
 في المدرك منفعة له براهية كما اشير اليه او لا ثم النسبة التي ذكر بان لم يكن حصوله ولا ادراكه باطلا باين فبالقسم الثاني  
 ادراكه في الادراك فانه باذ في القسم الثاني وان كان حصوله لزمه كون النسب من الموجودات المعينة وهو باطل لانها ليست  
 بوجوده بل هو موجودا في نفسها في ادراك اخرى لا يفي في علمها بها في الادراكات التي هي في ذلك ما علمها بها  
 في تحقيق ان الذي ذكره صاحب المطارحات على تقدير تمامه لا يدل على حصوله في الذهن من نفس العلم في الادراك  
 على العلم براهية من مرني الذهن فيكون ان يكون العلم على تقدير كونه امرا وجوديا حاله اخرى معبرة بالحالة الادراكية  
 ادراكه في الذهن متعلق العلم كما يتحقق الشرح وبذلك لا يبرهن ان الادراك في المطارحات في ادراكه في نفسه



هنا مسألة من غير الاستحالة والعدم ليس كشيء كذا كذا كانت عما كانت عدم ما يتقابلها من الجواهر البسيطة التي  
 هو عدم كذا العلم بالعدم فيكون شئياً منع ومن كونه مبدءاً والجوهر المركب هو الجواهر البسيطة التي هي الجواهر البسيطة التي

في حقيقة كذا عبارة عن الزوال فلا يمكن تعليل الزوال بهذا الزوال البسيط لأن كل علم صانع لأن يحصل العلم بالعدم  
 في الزوال بوجهين أحدهما واقعي أو خصوصية علم ودون علم غفلة في ذلك أو واضح تعليل الزوال بذلك الزوال  
 في غير ذلك فلا بد أن يكون وجودياً ولا يلزم أن يكون الوجود الوجودي انتفاء بالعدم شيء على وجه الاستلزام الوجودي  
 علمه وجودية جميع الوجودات سواء كانت المقدرة القائمة بالعدم أو لا يكون انتفاء بالعدم شيء بوجه الاستلزام الوجودي  
 الحاشية أو لا ولم يوقف لزوم وجودية جميع الوجودات على كون المقدرة المذكورة غير موجودة بها في حاشية الحاشية  
 وهذا العلم هو ما يقتل غايته بالعدم وما ذكره صاحب المطارحات كون الوجودات المنفصلة شئياً لا يكون كل الوجودات كذا قال  
 قوله هنا مسألة من غير الاستحالة والعدم عليه بأنه ان كان المراد بالامتنياز في قوله هنا مسألة من غير الاستحالة والعدم

فلا بد من العلم بالعدم كذا العلم متنازع بين الفلاسفة والجمهور في كون المراد بالامتنياز مطلقاً سواء كان بالذات أو بالعرض  
 كما لا يخفى إذا كان المراد بالعدمية وان لم تكن متنازعة من غير الاستحالة والعدمية كذا العلم متنازع بين الفلاسفة والجمهور في كون المراد بالامتنياز مطلقاً سواء كان بالذات أو بالعرض

فلا بد من العلم بالعدم كذا العلم متنازع بين الفلاسفة والجمهور في كون المراد بالامتنياز مطلقاً سواء كان بالذات أو بالعرض  
 لأن انتفاء المتعاليات منها أظهر من أن يخفى وأما انتفاء الأيجاب والسلب فلهذا علم وطبيعتهما عن الارتفاع عن موضوع  
 غير قابل كما لا يخفى وأما انتفاء المتعاليات منها أظهر من أن يخفى وأما انتفاء الأيجاب والسلب فلهذا علم وطبيعتهما عن الارتفاع عن موضوع  
 كون العلم بالعدم كذا العلم متنازع بين الفلاسفة والجمهور في كون المراد بالامتنياز مطلقاً سواء كان بالذات أو بالعرض  
 البسيط لا يكون كذا العلم بالعدم كذا العلم متنازع بين الفلاسفة والجمهور في كون المراد بالامتنياز مطلقاً سواء كان بالذات أو بالعرض  
 قوله والجمهور المركب والجمهور المركب كذا العلم بالعدم كذا العلم متنازع بين الفلاسفة والجمهور في كون المراد بالامتنياز مطلقاً سواء كان بالذات أو بالعرض

المتقابل بين العلم بالعدم والعدم كذا العلم بالعدم كذا العلم متنازع بين الفلاسفة والجمهور في كون المراد بالامتنياز مطلقاً سواء كان بالذات أو بالعرض  
 موضوع موجوداً في العلم بالعدم كذا العلم بالعدم كذا العلم متنازع بين الفلاسفة والجمهور في كون المراد بالامتنياز مطلقاً سواء كان بالذات أو بالعرض  
 والجمهور المركب كذا العلم بالعدم كذا العلم متنازع بين الفلاسفة والجمهور في كون المراد بالامتنياز مطلقاً سواء كان بالذات أو بالعرض  
 أن العلم بالعدم كذا العلم بالعدم كذا العلم متنازع بين الفلاسفة والجمهور في كون المراد بالامتنياز مطلقاً سواء كان بالذات أو بالعرض  
 قوله وفيها ما يقتل عن الحاشية في وجه استلال الدليل الأول ان دعوى عدم امتياز العدم عن العلم  
 متنازع فيما عدا ذلك من عدم علمه ولا يخفى سخافته أو عرض الامام من الدليل الأول البطلان كون العلم  
 عما كذا يظهر ان العدم المحض لا يتميز اصلاً وامتياز عدمه من عدم علمه وليس بالعدم الالفاظ اليه  
 وأن وجه احتمال الدليل الثاني أنه محتمل الحصر لكونه يكون ملكة العلم حلاً مطلقاً ولم يذكره في الاستدلال

اقول الجمل لمطلق عبارة عن الجمل البسيط اذا جعل المركب فربما العلم واشترط ان الجمل من البسيط والمركب  
 ليس له وجود لفظ وعلى تقدير كونه مشتركا بينهما لا يمكن تحققة الثاني ضمن احداهما فلا عيب في اللفظ والامام قال الشيخ  
 وعلى الاول ان ما لا يتصور بلزم على هذا الشق ان يكون الاول اداك جملا بسيطا لانه عبارة عن عدم الادراك عما يشبه  
 الادراك والادراك على تقدير كونه عدم ادراك غير يكون لك ان يتصور ما من شأنه الادراك لا يتصور ادراك شي  
 بعينه والجملة فلما اتفق عند ادراك شي يتحقق فيه الجمل فيكون استناد ذلك ادراك جملا لادراك ما لا يتصور بلزم  
 ان يكون النفس قبل كل ادراك كدر كالات غير متناهية في زمان متناه وهو يتجمل باللازم التكرار لما ثبتت منقول  
 الميو لاني اول للزوم وجودها بالعرض دلل بالذات اذ كل واحد من احوالها بالعرض بالانسان الى سابقه فانهم  
 غائبة من خواصها بالتعقيل قال الشيخ اذا لم يعد ذلك قال المحقق الدواني في الحاشية القوية السلب ايضا  
 حقيقة الالهي الوجود وان صحت ظاهرا الى غيره اذ لا معنى للسلب الماهية في ذاتها مشرط ان اعتبارها في نفسها او غيرها  
 او ثبتت غير ذلك فالسلب الماهي موضوع متعين فهو ضابط الحقيقة الى الوجود وادور عليه جملة منها ما قاله صاحبها ان  
 اراو بقره لا معنى للسلب الماهية في ذاتها لانه لا معنى لان يكون سلب الماهية ولم يتصور ان يتصور الوجود في غير ذلك  
 في ذلك سلب في نهاية السلب الماهية وان اراد ان يفسد السلب الماهية الى الماهية ويقال مثلا سلب الماهية فلم يكن ذلك  
 المركب الماهي في معنى سخاوت ان يفسد الوجود فيقال سلب الوجود فيفسد سلب كيف العلالة ايجزاني قد يتصور موضع من نقصان  
 السلب فيفسد اى مفهوم كان مثل مفهوم في غاية الوجود بعد السلب منها ما قاله الفاضل ميرزا جان في حاشية القوية  
 انهم قالا ان الخارج قد يكون نظرا للنفس بين المفهومات للوجود باو قد بعد السلب منها حيث يمكن ان الخارج يفسد فيفسد  
 والوجود في الحقيقة ان يتحقق السلب فيفسد منها الوجود فيفسد السلب الذي اثره نفس السلب الماهية  
 فقبل جعل الجمل لم يكن ماهية فقد جاز تعلق السلب فيفسد سلب غير ملاحظة الثبوت فلا يصح حظر ضافة الى الوجود والامام  
 المقابل لتركيب البسيط ليس السلب الماهية فاعلم ان ضافة السلب نفس الماهية بل ملاحظة الوجود فحصر ضافة الى الوجود  
 في ذلك المكان وجب ان يكون ضافة الى السلب الى السلب كما هو سلب في نفس المقصود ان السلب ايضا الى السلب  
 ما لم يتصور كتحقق وصدق بان المراد بالوجود الامر الوجودي ثم من ان يكون نفس الوجود المحمولى او ثبتت شي في نفس  
 تقرر الماهية قابل فيه واعلم انه قال المحقق الدواني في الحاشية الجديدة ان القضية السالبة انما يمكن ايراد السلب  
 عليها اذا اعتبر لها تحقق في نفس الامر وما يجزى مجزاه من الصدق فيكون نصا في التحقق وصدقها فلما يمكن  
 ايراد السلب الى الباطن على نسبة السلبية باجوبة رابطة من غير ايدل واورد عليه كل من نظر في كلامه ان  
 يجوز عند ايراد السلب الى الباطن على نسبة الالهيانية مع انها لا يتصور رابطة واجيب عنه بان كلامه مبنى على  
 مساذين من ان النسبة السلبية نسبة كالايجابية معاينة لما بالذات النسبة مطلقا فيصاحبه لتعلق السلب





قوله فيما ذكركم من ضرورة استحالة ارتفاع التقيضين لم يعلم ان في هذا المقام كما لا ينبغي به ما صرح الاستاذ في موضع آخر  
 ان ارتفاع التقيضين يقتضي التقيضين فان تقيض كل شيء رفعه استحالة التقيضين مستوجب بوجه آخر فيلزم ان يكون  
 التقيضان حينئذ مستلزما لاجتماعهما وقد صح في في جملة ما ينبغي له ذلك لكنه لم يرض وجوابه ليس به رفع تحقق التقيضين  
 حتى يلزم ما يلزم فانه ليس محال بل مناهي رفع التقيضين كما هو شأن رفع موضوع التقيضية الطبيعية التي تحقق تحقق فرد  
 بانتهاج جميع الافراد فبما لا يلزم من استحالة وجوب التقيضين من ضرورة انه لا يستلزم اجتماعهما وقد عرفت على الاستاذ فذلك  
 فذلك لا دالك لا يتخلو اما ان يكون وجوبه او عدمه على الاول ثبت المطلوب على الثاني لا يتخلو اما ان يكون ذلك كعدم  
 مستلزما للوجود او غير مستلزما على الاول ايضا ثبت المطلوب على الثاني الصحيح تعلق السلب بالسلب لا يتصل الى محتمل التقيض  
 قوله في ضرورة استحالة ارتفاع التقيضين انما هو عليه بان تقيض الوجود ليس الالعدم المحض والادراك على تقدير كونه عدم ليس الا بما يتا  
 ضرورة انه من صفات التمسك تعلق الاختلاف بين غير مستلزما للوجود ولا يلزم ان ارتفاع التقيضين القبول غير من صفات المطالبات  
 الا بان كل العلم عند هذا التعلق السلب انما يتبع السلب البسيط لا بالسلب القابل ولذا عرفت التناقض انما يتاخر لا يتم  
 كما ذكره المحشي في هذا الباب التعلق بالانتفاء السلب البسيط في حيث يكون مستلزما للوجود لزم ارتفاع التقيضين قطعا على ان التقيض  
 ان لو لم يكن معنى المقيدة القائمة الامر بالعدم لا يكون انتفاء وليس في ذلك الاشاع في الاشياء بقوله لو كانت تعلم يلزم ارتفاع  
 ولا تسك في اللزم ولا في بطلان اللزم وليس الغرض ان على تقدير كون ذلك التعلق لا يتاخر عن مستلزما للوجود يلزم ارتفاع  
 قوله لكنه لم يرض ان قيل مع عدم الرضاء ان جواب المحشي محتاج الى تقدير لفظ اصد مع عدم قيام القرينة عليه فبعد ما قالوا  
 في وجوبه ان جوابه انما يتبع كون انتفاء موضوعه الطبيعية بانتهاج جميع الافراد كما عرفت الاشاع مع ان الامر ليس بالانتهاج  
 موضوعا يتحقق فروضا من غير انتفاء الفرد يستلزم انتفاء الانتفاء ايضا فلا معنى لانتفاء موضوعه الطبيعية في انتفاء جميع الافراد  
 مع كما ان جواب التقيضين غير محال لعدم استلزامه معاملة كل ارتفاع التقيضين ايضا غير محال لعدم استلزامه انتفاء انتفاء  
 والتحقق ان معنى تحقق موضوعه الطبيعية يتحقق فرد ليس ان وجود الفرد صحيح لان تقيض التقيضين الطبيعية ليس بما لا يطابق  
 معناه انه توجب عين وجود الفرد بل في معنى وجود موضوع المهمة فاذا وجد فرد من افراد الطبيعة وجد منشأ انتفاء موضوعه الطبيعية  
 فهو موجود في الزمن وجوده من غير وجود الفرد بعد انتزاع عنه فيصح انه يوجد بوجوده في معنى انتزاع عن الفرد ولا ينبغي انتفاء  
 فرد لان الفرد منشأ انتزاعه فادام الفرد موجودا انتزاعه عنه بلا ريب بل انما يتحقق موضوعه من التقيض جميع الافراد على  
 هذا التقدير لا يكون منشأ انتفاءه في ضرورة وجوده في عدم الرضاء ان يقال لفظ ارتفاع التقيضين يتحقق ثلثة معان  
 رفع تحقق التقيضين معان بان يصير لبعية التي تحقق التقيضين ويقال معية تحقق التقيضين مرفوعة وهذا ليس  
 بمحال قال المحشي وتاثيرها في احد التقيضين كما ذكره المحشي وتأثيرها معية الارتفاعين كما قال معاصرنا  
 والمحشي غفل عن هذا المعنى الثالث مع انه هو التساوي الى الفهم والمعنى الذي اختاره بعد عن الفهم جدا



قوله عليه السلام انما انا بشر مثلكم انا ايضا قد كنت من المذنبين

[illegible]

[illegible]





واور وعليه لا ان الوجود بالاشتراك لما كان مضمونا موضوعات في مقتضاها باعتبار الاتحاد والاشتراك  
 على الافراد فنفى ان يكون موجودا بهذا الاعتبار لا يعني وجوده للموضوعات حيث هي فان الوجودية حاكمه بان الوجود  
 حقيقة بحيث جوده لا يرد في نفيه لانه لا يثبت له بالذات الافراد واثبت في شي انما يستلزم ثبوت الوجود  
 ولا يعني ثبوت عنوان المبتدئ في الكمال كما كان في كثير من الظاهر المبين ان الحكم في الوجود ليس على اعتدال المطلقات عليه  
 من حيث الانطباق على الافراد ولا وجود له بهذه الحقيقة وثانيا ان الطبيعية وان كانت محكومة عليها بالذات كان الافراد  
 محكومة عليها وان كان الحكم عليها بالعرض في كل مجول مطلق من جميع الوجوه يمتد عليه الحكم بالذات بالعرض فيحكم على  
 بالعرض وثالثا انه من المعلوم ان سببا لثبوت الثبوت في نظر الثبوت انما هو لثبوت النفس الامر في الاحكامية لثبوت  
 والحكم على شيء في ذات الطبيعة باي اعتبار كان بالجوهرية ليس الا بسبب انصاف افرادها في نفس الامر ما هو سبب في الثبوت  
 او هو سبب في العرض فلا بد ان يكون افرادها انهم متعقبة بالجوهرية او بالذات ثم يتعقبت الطبيعة حيث ان اتحاد  
 ثانيا وبالعرض ما كان الاشكال في مثال هذه مقتضاها الا ان يمتد بها محصورات يستلزم ثبوت الجوهرية المطلقة او بالذات لثبوت  
 موضوعاتها سواء كانت محكومة عليها بالذات لم تكن في اقل الافراد لها اعتبار ان الاول اعتبار نفسها وباعتبار وجودها  
 بوجود الطبيعة بالعرض في حيث موجودا بهذا الوجود العرضي يصحف عليها انها موجودة بطلقة بنفسها ويصحف لصديق  
 هذا الوجود العرضي في نفسه يعني على هذا ان يقال للصدق الموجبة من حيث لثبوت له بالذات لثبوت بالذات لثبوت  
 وهي موجودة بوجود الطبيعة بالعرض فيصدق الموجبة فيقول القول بان المحكوم عليها بالذات هي الطبيعة لثبوتها لاطل تحت  
 على انك قد عرفت نفيه لثبوت في ان هذه القضية وان كانت موجبة لكنها لا تقتضي الوجود المحكوم عليه حال الحكم كافي لثبوت  
 وهذا الحكم محض لان الربط الايجابي مطلقا يقتضي وجود الموضوع وهذا ظاهر جدا في المثال ان هذه القضية غير مرتبة واصلها  
 ما هو متصور معلوم لصدق عليه من الجوهر لاطلاق المتعدي الحكم وهذا الجواب لثبوتها حصة الافراد لثبوتها على ان  
 ان اصل الاشكال ان هذه القضية تصدق بغير ان لا وجود للموضوع فبذلك غير مرتبة كما في تسليم الامر الرابع ان هذه القضية  
 وان كانت موجبة بحسب الحكاية لكنها سالبة بحسب الحكمية عنها لانها حاكية عن بطلان موارد التحقق فلا تقتضي الاثبات العنوان  
 في الذم من ليصح الحكم عليه ولا تقتضي ثبوت لثبوت له اذا لثبوت هناك في نفس الامر والحق ان معنى القول ان هذه القضية  
 بحسب الحكاية وسالبة بحسب الحكمية عنها هذا لان القضية الموجبة حاكية عن موضوع يكون متصفا بالمحمول كذا في معنى  
 وجود الموضوع لقضية له سالبة حاكية عن سلب محض لا لا يستلزم وجوده فكل مجول مطلق يمتد عليه الحكم ان كانت حرة  
 بحسب الحكاية كان الحكمي عنها لذات المحمول لاطلاق بحيث يكون متعقبة بامتثال الحكم فان كان المحمول لاطلاق  
 بحيث يصح انتزاع امتناع الحكم عنه حال كونه موجودا صدقت القضية الموجبة والا كذبت ان كانت سالبة كانت  
 حاكية عن سلب محض فلا يستلزم صدق وجود الموضوع فكيف يكون كنهها سالبة بحسب الحكمية عنه على تقدير كونها موجبة









قوله في الحقيقة وهو محال ثم نقض له بان الوجود امر واحد في صفاته ولا يختلف ابتداء وعاودة بحسب مقتضى الوجود  
الى الخارج عن مرتبة الزمان فان زمانا كان الوجودا ووجوبه باق متناغيا غلبا كون شيئا الواحدة في زمان كذا والآخر  
ومتناغيا في زمان آخر لان عاودة الوجود الزمان في متغير الوجود الاول حسب مقتضى الوجود في زمانا قبل الوجود  
الى الماضي من غير مقتضى الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا  
لذا تم احكامها موقوفة وفيه تدليلا لثبات الوجود في زمانا باق اذ انفسا ان في جميعهم ثم بعد ذلك في مقتضى الوجود في زمانا  
لاستمراره في الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا

منزلة ان مقتضى الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا  
فذلك الشيء وكذا يدور ذلك الوجود في جميعه كل ادراك هو متناغيا لاحد لا بد من شئ وعو مجال استحالة عو وجوده الله  
قد كان فان الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا  
ان عو وجوده الله كل السابغ بعد مقتضى الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا  
كان موجودا قبل وجوده ولما اعادة الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا  
عدها لاحقا وان كان حقا كما استمررت لكنه غير وارده على كلام المحقق الذي في كما لا يخفى في  
قوله ثم نقض له بان مقتضى الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا  
ولا يلزم ان الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا  
كان ممكنا بنظره في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا  
من الممكن الا ان كان الاخر من الامتناع الذي في مقتضى الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا  
لازمه ولا يمتنع وجوده مطلقا قلنا الوجود امر واحد في صفاته ولا يختلف ابتداء وعاودة بحسب مقتضى الوجود  
فذلك بل بحسب الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا  
ملك الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا  
استند الى ان الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا  
في الزمان في نفس من الوجود مطلقا ومتغيرا للوجود في الزمان الاول حسب مقتضى الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا  
مقتضى الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا  
انفس من الوجود مطلقا ومتغيرا للوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا  
لبداهة العقل لما كانت شيئا الواحدة في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا  
الله محض في الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا بعد الوجود في زمانا قبل الوجود في زمانا







موجود حاله فينفصل بان الماده بعينه اعادته عوارض الشخصه والوقت ليس احدهما ان يوجد في وجوده له  
 فهو بعينه الموجود قبلها بحسب الحكم الخارج كيف قدم في ما تقدم في الحاشيه من سماع احد ملازمه وكان غير اعلى التفسير  
 فقال ان كان الامر على ما تقدم فلا يلزم من اجواب الثاني غير ممكن كان باسنادك انت ايضا غير من باسنادي فثبت ان الثاني  
 واعترفت ان الوقت ليس من الشخصات +

وفي صورته الاستمرار لا يلزم تقدم الشيء على نفسه ههنا انه كما كان موجودا في طرفي الزمان فيكون وسطا بينهما فلا يلزم تقدم  
 على الذات بل انما يلزم تقدم وقوعهما في الزمان الاول على وقوعهما في الزمان الثاني لان الشئ الموجود من غير وجود الزمان  
 بينا وفيه لا يلزم على تقدير الاعاده الاكون الواحد باعتبار وقوعه الزمان السابق تقدما على نفسه متبعا وتوحيدها  
 الامان كما في صورته الاستمرار بعينه فان قيل يلزم على هذا ان يكون الشيء الواحد موجودا بوجوبه متقدما ومتاخره في  
 قطعا اتصال الفعل في الوجودين متقدما ومتاخره في حكم يستحيل لغير ان وجود الواحد متبعا متقدما ومتاخره  
 كما قلتم ان وجود الواحد لا يتقدم متاخره من غير فرق في الحال ان المتقدم متبعا الاستمرار بين وجوده فخلل لعدم غير متصل  
 قوله وهو محال في الاستحالة لو اعيد الوقت بعينه لزم كون الشيء مبتدأ حشر انه عاود لانه لا يبعد الا اعيد  
 في وقت الاول فليزم تقدم الشيء على نفسه الزمان هو كقدره على نفسه بالذات اي لزم الجمع المتساويين حيث صدرت شي  
 زمان واحد مبتدأ متاخره لا يتبع الا يتاخر بغير التبدل لولا حيث لم يكن معا والاهم حيث كونه مبتدأ اوله لا يتاخر بينا متاخره  
 لزم التمس في الزمان لانه لا معارضة بين الوقت ابتداء والوقت المعاد بالمابهية والوجود دون الشئ العوارض لا يمكن اعاده  
 بعينه بل القبلية والسبعية بان في الزمان سابق ودونك في زمانه فيكون الزمان في الزمان اعاده كما ذكره في الزمان  
 قوله الوقت ليس انما قال المحقق المردواني رحمه الله تعالى في الزمان من الشخصات وان الزمان وجودا بغيره لا يتاخر  
 مثلا في شخصه فانه قطع اتصال حشره بزمان الوجود في عدمه لم يبق الشخص اهل ان يحدث اتصالا في شخصه لما بينه  
 من الزمان في حشره ذلك الشخص في اتصال حشره بزمان الوجود فلا يلزم فيه ابتداءه ولا هزله لزمان الزمان في اتصال حشره  
 بعده الى آخره ان الجار والمجرول في شخصه حتى يرد ان ذلك الامر استمراره في شيء من ان كانت ان وجوده مع ان حركته  
 في كل ان يفرض بل انما يقع التمسك بين تلك الازمنة وبين الكلمات المعرفه فيها لعل في شخصه في اتصال حشره لا يتاخر  
 قوله كيف وقد حكى آء قال المحقق المردواني رايت في الاسوله الحسب لها بعينها عن شيخنا  
 بالبريل على بقائه الذات في الانسان حتى يستبدل به على التجرد فاجاب عنه بالرجوع الى الوجود ان الحسب  
 ثم اورد بعينها على مسئلة اخرى سمعها من الشيخ كذا قال تعالى في شيء كيف جعل السمع مني مع تحويله كبدل الذات  
 قوله فثبت عبادي في قيل التمسك ان يقول باننا اياها في تلك قول في ذلك الوقت ايتم كانت قول اوله  
 ولما اقول في حشره كانت قول لولا بان كان شخصك في غير شخصك الاول شخصي هذا في شخصي الاول وهذا في

منها ان فرضنا عادة معينة وقد تناهنا على ايجاد متساوية فلهذا يتناهي ج لا يتغير المادى المستأنف من المادى  
معلوم انما يتناهي وقوعه بانفسه عدم التمايز بين تناهيات المادى فلهذا الدلائل ان كانت على ان المادى المستأنف من المادى  
على اختلاف اعادة الوجود لمعنى ما على غير مثال قوله اقول ان المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى  
ولهذا اذا تناهينا يكون له ان لا يكون له متناهي فلهذا الدلائل ان كانت على ان المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى

لادب عليه بعد من جهة الاشكال وهو الشرح في معنى ما على المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى  
منه على ما على المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى  
بمعنى ما على المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى  
ان نفس الحكم فلفظ الشرح هو ان في المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى  
قوله ومنها انما فرضنا ان قيل فلهذا الدلائل ان كانت على ان المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى  
لهذا لمعنى ما على المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى  
حيث كان ان كان انما الاستدلال الدلائل ان كانت على ان المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى  
عليه انما الشرح منه وضع الاعادة لمعنى ما على المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى  
لجواز ان يكون على تقدير فرض متساوية كما بينا فرق وان فرض احد ما معاداة والا فلهذا الدلائل ان كانت على ان المادى المستأنف من المادى  
متساوية لبيان عدد المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى  
قوله وضع ما على المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى  
ولم يتناهي المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى  
في معنى ما على المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى  
فلهذا الدلائل ان كانت على ان المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى  
من بابية المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى  
ان المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى  
لذلك ان التماثل في المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى  
الشخصية اذ هو فرض على ما على المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى  
الكلام على ان المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى  
قوله فلهذا الدلائل ان كانت على ان المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى  
منه على المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى المستأنف من المادى











[illegible]

فما شئنا ان لا يكون على ثبوت الترتيب بعد الموت فيقتصر من الظاهر ان المشروبات غير واقعة وهي ليست الا اوراق كانت  
قوله في الشاة الاخرى اي بعد قطع اتصال النفس عن البدن قوله وقاية وجود الامور التي قد تعدى بعضها لمقتضى  
الادوية كحشيشة قوتنا الخ كالحاصل ان الامور الغير المتناهية على وجه البدنية في ان واحدة ولما كان الاوراق عبارة  
عن جسم لا من الامور هو لا يمكن ان لا يجد وجود ذلك الامر لها مثل غيرهم ان يكون فينا امور غير متناهية بهتبعها على وجه  
كل واحد منها في ذلك على سبيل البدنية ولم يزل كافي ان اوراق الامور الغير المتناهية على وجه البدنية يمكن ان تكون  
تحت امر غير متناهية على وجه البدنية فيما قبله يمكن ان لا يتصل الى الامور الغير المتناهية بهتبعها على وجه البدنية  
واما كل زمان حينئذ لا يعلم ان يكون الامور في غير متناهية يمكن ان لا يتصل الى الامور الغير المتناهية

قال الشيخ الاكبر اه انما يتصور ان لا يكون على ثبوت الترتيب بعد الموت فيقتصر من الظاهر ان المشروبات غير واقعة وهي ليست الا اوراق كانت  
قوله في الشاة الاخرى اي بعد قطع اتصال النفس عن البدن قوله وقاية وجود الامور التي قد تعدى بعضها لمقتضى  
الادوية كحشيشة قوتنا الخ كالحاصل ان الامور الغير المتناهية على وجه البدنية في ان واحدة ولما كان الاوراق عبارة  
عن جسم لا من الامور هو لا يمكن ان لا يجد وجود ذلك الامر لها مثل غيرهم ان يكون فينا امور غير متناهية بهتبعها على وجه  
كل واحد منها في ذلك على سبيل البدنية ولم يزل كافي ان اوراق الامور الغير المتناهية على وجه البدنية يمكن ان تكون  
تحت امر غير متناهية على وجه البدنية فيما قبله يمكن ان لا يتصل الى الامور الغير المتناهية بهتبعها على وجه البدنية  
واما كل زمان حينئذ لا يعلم ان يكون الامور في غير متناهية يمكن ان لا يتصل الى الامور الغير المتناهية

قوله فان الشيخ الاكبر قال الشيخ الاكبر في المصنف فاذا انكشف الخطا انكشف الحق لكل احد مستقبلا وفي كشف  
سوء فهمه في حكمه قوله وبذلك الحكم انما يكون في غير متناهية فاكثرا في الحكم لا يقتصر على مقتضى الله فتكونا وحيد  
في اعمامنا في غير متناهية فانما كانت كان موحدا عند الله قد بلغت غاية ما لا يدركه بعد ان قد عجزوا عما قبله  
من العلم كحشيشة الشاة اي انما انكشف الخطا عن الجواهر والابصار انكشف الحق لكل احد مستقبلا وفيما حكم الله فقد  
يكشف بطلان عقده كما انكشف للتحقق الذي يقتضيان الداعي في قنات على غير متناهية يكون حقا فانما رأى من  
انما هو الحق وعفاهة العناية لسانه في حقا ان لا يدركه لا يتصور انكشف في خانات اعتقد في حكم الله ولكنه عتقد  
انما هو الحق وعفاهة العناية لسانه في حقا ان لا يدركه لا يتصور انكشف في خانات اعتقد في حكم الله ولكنه عتقد  
انما هو الحق وعفاهة العناية لسانه في حقا ان لا يدركه لا يتصور انكشف في خانات اعتقد في حكم الله ولكنه عتقد

من ثم قصدى بهذه الغاية المنع الاول الحاصل من كونها كالتجديف على ما علم ان عدم العلم بالشيء لا يقتضي منع ما لا يترتب  
وعنده انتم قويمون العلم وسواكم ان عباد الله لا يمتنع عن لزوم العلم كالتجديف المتناهي بل فيما انما لا يمتنع  
على تقدير كونها غير متناهية البطلان يكون ان كاتبا التباينة كذا على العلم على السبيل من شرط القياس المتناهي  
ان يكون التباين لازما للمنع من تصور التباين ايضا حتى ينتج اشتباها من ان يقع التباين في نفسه فالتباين الذي لا يمتنع عليه  
الاشتبا في المطلوب من المنع والوقوع مستغنى عن الشرح قوله معنى انها غير متناهية بل هو مقتضى قوله موجبه البطلان في الالائي نهاية

ان كان مقتضى الزوائد الغير المتناهية على سبيل المبدئية انها يقتضي تحقق الزايدات بطلان الاجتماع اذ قوة الشيء كقوة  
قوة ما يترتب عليه لا يلزم كونها فعلية بل هي على ما علم ان كان مقتضى كل ذلك ان يكون مقتضى التباين في كل ما يقتضيه الا اذا  
يقتضي الزايدات قبل الفعل فالتباين في قولين في مكان واحد لم يمتنع عليه ولا ان هذا التباين وكفى القول في الزايدات  
العلمية المتعددة وقد تبين بطلان هذا فيما سبق اذ قد ثبت ان الزايدات عند المبدئية غير الزايدات عند العلم فكذا كان في رتبة  
العلم ان من غير ما ينبغي ان لا يمتنع ان يكون الزايدات والذين يقتضي بطلان الزايدات الغير المتناهية وثانيا انه قد ثبت ان كل  
ادراك والى مقتضى اخرى من نفس غير متميزة ان يقتضي فينا صفات غير متناهية بل يمكن ان يكون كل ادراك والى مقتضى جميعها  
قوله نعم لو قصدى انتم معنى لو قصدى الحاصل بذلك الجواب عن المنع الاول كان حرج وجه ان المنع الاول كان  
منه ان في قولنا ادراكا لم يمتنع ان يمتنع في وقوعه ان يقال ان وقوع ادراك النفس بعد قطع العقل عن المبدأ  
وان كان مسلما لكن كان لما قوة ادراكات غير متناهية على وجه المبدئية في كون واحد في جميع ان يقتضي الامور الغير المتناهية  
فيما بالفعل قبل ذلك اذن وفيه ان هذا الجواب عن المنع الاول لا يمتنع في رتبة ما يمتنع الحاشي عن التباين في كل ادراك  
قوله بوجه كماله حصول ان الامور لو كانت غير متناهية بالفعل كان ادراكها غير متناهية كادراكها في ذلك عبارة من ان  
ادراك حصول العلم على وفق المعلوم فلا يمتنع لزوم الصفات الغير المتناهية وان لم يكن العلم عبارة عن العلم والى فظهر  
ان استحالة العلم من كون الادراك والاشياء كالمبدأ في التباين في وجود الامور الغير المتناهية بالفعل على إطلاق القدم  
هو مقتضى المبدأ من كون الادراك والادراك كالمبدأ مقتضى على ثبوت المبدأ من كون الادراك معولانا كما يلاحظ مقتضى المبدأ  
وعنى كون الادراك والادراك المبدأ من كون الادراك كالمبدأ لا استحالة انما لا يمتنع في الالائي غير متناهية بالفعل  
كون الادراك والادراك كالمبدأ مقتضى على عبارة التباين ان عاكون في قولنا من الادراكات غير متناهية بمعنى الوقت عند  
مبدأ ما وقع من التباين في رتبة فانه على تقدير كون الادراك غير متناهية بالفعل يمكن كون ادراكات غير متناهية بالفعل البطلان  
قوله لا يمتنع انتم انتم كالمبدأ مقتضى الامور الغير المتناهية والمراد منه ما مرش في الالائي من مقتضى العلم الذي يقتضي لزوم  
ادراكه الا انتم انتم انتم كالمبدأ مقتضى الامور الغير متناهية في رتبة العلم ويراد من مقتضى قطع العلم انتم كالمبدأ  
في منبره كما يلاحظ مفهوم انتم انتم كالمبدأ مقتضى العلم في رتبة العلم ويراد من مقتضى قطع العلم انتم كالمبدأ





اذا انكس كما يصدق على واحد من افراده يصدق على كثير من مصحقاته ايضا لكن الى عشرة رجال بمبار  
اجزاء واحد فمضى عشرة عشر رجال احدى عشرة رجل فمضى عشرة عشر رجال فمضى عشرة عشر  
من حيث هو يصدق على عشرة رجال وعشرة بالموافاة على انه عين حقيقة واذا اخذت حيث اضافت اليه بمصير  
لنفسه يصدق عليه بالاستقاق على انه خارج عن حقيقة فلهذا ان يكون افراد بعشرة مثلا ما يكثر نوعه اى يصدق على  
فرد فرض منه موجود اتمارة على انه عين حقيقة وتارة على انه وصف عارض كما في حاشية فافهم فافهم

والا يصغرى فلو جازى الاول بالاشارة الى ان الحاشية بقوله لان العشرة مثلا يصدق على نفسها فيقال عشرة عشر  
ان العدد يتركب من الاحاد لاسن الوحدات كما تحقق والواحد يتكرر النوع فانه كما يعبر عن سائر الاشياء لكل فرد من الاشياء  
لك يعبر عن نفسه فان كل فرد من افراد الواحد احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة  
العشرة من احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة  
من احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة  
فمكون العشرة معروفة للعشرة فمضى على العشرة ملاءمة فمضى كما انها ملاءمة فمضى عليها ملاءمة اوليا فمضى فمضى فمضى  
وبذلك الكلام في غير ذلك من الادوات فمضى على العشرة ملاءمة فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى فمضى  
فمضى  
من افراده بان يكون كل فرد من تلك الافراد معروضا لواحد من احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة  
بان يكون كل عشرة من تلك العشرات معروضا لواحد من احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة  
فيكون العشرات معروفة بعشرة ويكون بلغها المائة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة  
لها بان يكون كل فرد من افراد تلك العشرة معروضا لواحد من احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة فلو احدى عشرة  
فمضى  
عشرة عشر فمضى  
قوله اذا انكس كما يصدق على واحد من افراده يصدق على كثير من مصحقاته ايضا لكن الى عشرة رجال بمبار  
اجزاء واحد فمضى عشرة عشر رجال احدى عشرة رجل فمضى عشرة عشر رجال فمضى عشرة عشر رجال فمضى عشرة عشر  
من حيث هو يصدق على عشرة رجال وعشرة بالموافاة على انه عين حقيقة واذا اخذت حيث اضافت اليه بمصير  
لنفسه يصدق عليه بالاستقاق على انه خارج عن حقيقة فلهذا ان يكون افراد بعشرة مثلا ما يكثر نوعه اى يصدق على  
فرد فرض منه موجود اتمارة على انه عين حقيقة وتارة على انه وصف عارض كما في حاشية فافهم فافهم



فان حادثة يجب وتصوره وحسن الباقى قوله فيها فان الامكان الخ فبى ان الامكان مثلا لو لم يكن له اعتبار بال  
 موجود الخارج في تصفها بكونه فيكون ذلك الامكان ايضا يكون موجودا في الخارج فيقتضيه بكونه في ذلك الامكان  
 فيلزم التسليم انما المينة قوله ولا مركب من الا حاد ويدل عليه عبارة ملامته انما لا يتجاسر في قولنا انما لا يتجاسر  
 بعد ذلك فاننا لا نلزم الادعاء بقوله والحدود المحول الخ لا تتأخر مع الحدود والوجود وكما تتأخر مقتضى مع مروت فانها والحدود  
 بالحدود لا يتأخر في حدادها بالحدود على ما يفتقر الى اخرى بالذات كما صرح به بعض الحكماء والحدود سواها غير متناهية في العدد  
 اولها ليست هذه كمنه في غير المحول غير المحول قوله والحدود الخ لا تتأخر مقتضى معنى اعتبارى قوله ليس على ظاهره حيث ان  
 بوجوده في الاشياء وجوده ليس الامر ببناء شيئا من اعمادى الحدود والحدود الخ  
 مجردا عنها كما هو المتبادر منه بقرينة قوله تعالى  
 اولها ودر منه فنى مطلق الوجود والحدود

الموجود اما من معنى مقتضى على ما يصدق عليه الموجود الخ مطلق يلزم منه صدق الموجود على مفهوم الموجود الخ كما لا يخفى  
 قوله فانما هو في الخارج لا يتكلم في القدم منه الا انه لا يتصور الكمال موصوفا منها لكانت سبوتية بالعدم لكان الموت  
 ان يتكلم فيلزم حدوث التعظيم وكذا الحال في الباقى وذلك لان لو وجد فروض الحدوث لمحدث والاكالات  
 قد يتأخر الموت اولى بالقدم فيكون الحادث قديما وكذا البقاء فانه لو وجد بقاء والا لا تقتضيه بالفساد  
 واذا كان البقاء دائما لم يكن الباقى باقيا وكذا الموصوفية فانها لو وجدت لكانت الماهية موصوفة بها فيكون  
 هناك موصوفية اخرى وكذا الوحدة فانها لو وجدت لكانت واحدة والاكالات كثيرة فتنقسم الوحدة وكذا التئين  
 فانه لو وجد لكان له تئين آخر به بالجملة يلزم من كون هذه الامور موجودة في الخارج التفسير المستعمل في  
 قوله فذلك ان الامكان الخ يعني يكون الامكان العارض ان يتصور موجودا في الخارج لوجوده في الامكان الاول  
 والا يلزم تقدم الشيء على نفسه ضرورة تقدم مرتبة المعارض على مرتبة العارض فعارض المعارض غير المعارض فيكون المعارض  
 متعدها بما هو ضرورة منه على التقدير والالام في ماضى العارض كالكلام في العارض وكذا الى ما لا يتناهى فلو كان  
 الكلى للكثرة النوع موجودا في الخارج لكان جميع افراده الغير المتناهية موجودة في الخارج مرتبة او بعضها متعدها  
 وبعضها ماضى بالمعانيه فيلزم التفسير المستعمل ولا يلزم الاستحالة على تقدير كون هذه الامور موجودة في الخارج  
 لان التفسير في التبيينات منقطع بقطع الاستمرار فان قلت على ما ذهب اليه الاشاعرة في التفسير في جبر الخلق او في  
 ما يلزم تسلسل الموجودات على الواحد وهو متعده وجودا يقال ان كل عرض غلاب من قيامه بحداد كل محمول  
 قوله والكتاب من بين المقولات المنقولة لما قيل ان الله كيف يجمع كمالا بالملادة على ضرورة ان قسم الامر في شئها بحدود  
 قوله لا يتجاسر معنى اعتبارى لا على اى الوجود ولا على اى الاشياء لان الشئ معنى انما هو من غير العقل لا من غير العقل





قول في الحاشية بان الخ وباديكم تصور الرشوة مع انقضاء المدد الذي جعلها قوله فيها فيلزم الجمع بلا مرجح  
 اي في حكم شخص واحد من جهة المصلحة بعد وشره في الفعل لا يفرق بينا في حصول الشبهة بما قلنا من مع جمع واحد في الجمع  
 عنه فلا يرد ان تقوم حقيقة شيء بابرودن المصلحة الى مرجح ضرورة ان الحمل لا يتحمل بين الذات ذاتها لان الجمع انما لا يرد  
 حكم العقل بتصوره من غير ما يتصوره في الواقع ورويان الواحد لا يثبت في تلك الحالة اذا كانا احتمال لا مرجح في الدلولة  
 والاشبه والا بعد ونحوها واحدا اذا لم يثبت لا محذور فقط ولا يلزم من التعريف ههنا ان يكون الحقيقة واحدة حدود مختلفة  
 او يحصل الجمع منها بآحاد عشرة ولكن كان كرجح لا جاد صعبا على التحصيل بصار الى محمولاتها الى الرسوم كما ذكره كذا قبل  
 قال الشارح في حاشية قال السطوكتس ان شدة الخ اعلم ان مرجح واحد يمكن ان يكون اشارته الى شدة احدى اوجه حصول الشبهة  
 من الحد ليس من سطوكتس او لا غير ثم صير شدة ولا يفرق بينهما الى الواحد في متوسطا تقسيمها الى العدين فيقسم  
 على بعضها الواحد بل اكثر منها وتكامل اليها وقوة ثنائيتها الى الكمال والى ثنائيتها الى الكمال كذا في مرتبة ولا يفرق بينهما تقدم  
 على بعض المتأخره فاذا قلت ان مدد المصلحة اجتماع واحد ورجح يحصل ان لا يتقدم من الترتيب بعضها في المذكور فلو كان  
 العادة عن كرامة واحدة لكان حتى التعبير عنها ان لا يفرق على انها كرامة اقل الى العدد الشدة اولى في حواشي الكليات  
 قوله بان يترك تصور شدة الخ ودرست قبل التفتيح في مثال خبري وتحصل الاستدلال ان تصور كرامة كل من الغلبة عما عدته من  
 الاعداد كمن قال العشرة مثلا اذا تصورت حدا تمام من خبر من خصوصيات الامداد المتدبره تحتها فقد تصورت حقيقة العشرة فلا يكون  
 حتى ان يمددوا غلظت حقيقةها واورع عليه ولا يادخل هذا استلزام العدد الاكثر للعدد والاقل كما استلزام عدم الاقل لعدم  
 الاكثر فيطل من الدليل فحبيب بان العدد الاكثر يستلزم صحة انتزاع العدد والاقل من عدم صحة انتزاع الاقل يستلزم عدم  
 صحة انتزاع الاكثر وهذا القدر يتم المطلوب لان عدم الاقل لما كان عبارة عن عدم صحة انتزاع اعدادهم وجوده مشبهة  
 زوال اللزوم مثلا عند حصول الادراكين في قول الانسان معنى انه لا يكون صحة انتزاعه من كمالها يصح الانتزاع في شدة الخ  
 التي كانت صحة انتزاع الشئ من المخصوص من لوازمه وبكذا يحصل المطلوب ثانيا ما بانها غاية ما يمكن ان يكون ذلك التصور  
 تصور ما يمكنه وهذا النوع لا يترى الا كثيرا ما يتصور الماهيات اكثرية وتقبل عن اجزائها وقوامها وهذا لا يدل على كونها  
 واما بان العدد اقل من الشئ وكنهه الاكثر في الدليل حاصل في الزمن فيه ما فيه قال الشارح في الحاشية يلزم الترتيب  
 بل مرجح آه وورع عليه وجود الاول ما قال الشارح في حواشي شرح المواقف في رسالة العقود ووجه التحقيق ما به  
 العددان تقوم حقيقة شئ بابرودن المصلحة الى مرجح ضرورة ان الحمل لا يتحمل بين الذات ذاتها بل كونه  
 بينهما السببية الضرورية ووقع عيني في رسالة العقود لتحقيق ما به العدد بطلان عينية الوجود للماهية كما هو مذهب  
 الشيخ الاخرى من جهة خبره قال بها مجملا لو كان وجودها عين ما به لكان محمولا عليه فلا ذاتا فيكون على احد  
 عليه مستغنا لذاته ليس يلزم ان يكون الحكميات واجبة لذاتها ولا تكون موجودة من تلقاء

اجماع على امتناع متعلق بالاجل عين الذات والذاتيات ولا يخفى على من فهم سليم ان هذا التخييل في بعض جداول المبرهن  
 حصل وجود الممكن على ماهية متناهية ان يكون هذا المثل واجبا حتى يكون محل اعدام مستغنا ويلزم فرض ان يكون  
 لذاتها اذ يجب عدم صدق الحمل في الواقع بارتقاء معدة عنه والمالية الاسكانية لما كان تقريرا والتقرير بالبيان  
 اذ لا يغير تقريره بغير معدة في الوجود فيحصل من غير ارتقاء تقريره بغير معدة فلا يقع المعداة المالية الاسكانية  
 يخرج تقريره ولا تقريره من خارج فضرورة الوجود التي في مرتبة الذات ضرورة بشرط النوع لما كان التقرير غير محض في النظر  
 ذات الممكن فكيف يكون الوجود منزها له يعني الوجوب الذاتي وقدره كظام مستقل بهذا المقام بالامرية عليه فتذكر  
 والرجوع الى ما كان في فقرته قد اجاب الساج عن الاشكال الذي هو في شرح المواقف بان المراد بالاولية تركب احد من  
 بعض الاعداد دون البعض والاولية عند العقل بلزوم الترتيب بلا مرجع والاختصاص عن الثاني لزومها كذا في اشارة الى  
 بقوله اي في حكم العقل لا يخفى انه غاية ما ثبت منه بطلان تركب البنية مثلا من الاعداد المحتملة في حكم العقل في الواقع والاطلاق  
 هو هذا لان ان تقبل ان محال تركب شي عن شيء في حكم العقل لا يستلزم رجوعه في الواقع اذ لو كان ان سنا وتقوم  
 مثلا ببنية ثلثة دون اربعة واثنتين حكم مع إمكان اثبتهما في نظر العقل كذا سنا الى الوجدات منها حكم محض الاولوية  
 حكم العقل لا تنفي إمكان الغير ومع إمكان الغير الحكم بحال الثاني المعارضة وتقرير بان الاعداد ليس وقعت من الوجدات فان  
 تقوم منها ليس من تقوم من الاعداد فيلزم الترتيب بلامرجع واجاب عنه العلامة القوشجي في شرح الترتيب بان  
 التقويم بالوجدات راجح باعتبار انه لازم على كل تقدير قال المحقق الكاشغري في الحاشية القديرية تمته فلا يمكن توهم الحكم  
 بخلاف الاعداد فانها يمكن توهم تفككا كما فلا يكون اياتا مرجع الى الوجه الثاني الى الوجه الذي مينة الحاشية فينا قبل بقوله بان  
 تقوم العشرة التي ثم قال ان لم يتم بذلك تقرير على ان الازم على كل حال مرجع الوجدات في كونها خارجا بمعنى انها لا  
 بالجزئية وان جزئية غير مرجح لم يتم لان مرجح صدق المعلوم على بعض الافراد لا يعني صدق على غيره كما في صورة التشكيك  
 وحصله انه لو كان محصل الكلام ان الوجدات لما كانت لازمة على كل حال بمعنى انه على تقدير التركيب من الاعداد لا غير  
 يكون التركيب منها لا نهائيا جزئيا العدد وجزء الجزئ فليكون هي اولى بالجزئية من الاعداد وفيه وعليه ان الاولوية صدق  
 الجزئية عليها لا يستلزم نفى الجزئية عن غير ذلك المقول بالتشكيك بصدق على المرجح معا وانما كجبت الجزئية على الاول  
 والوجدات معا وان كان احدهما اولى بذلك الصدق من الآخر فلا يمكن مجر ذلك الحكم بان الجزئية في الواقع جواز الثاني دون  
 الاول اعلم ان هذه مذهب بعض الكاثر قد عرض لتمام الدليل مقدمات الاول في ان الحكمات الماهيات اما باحتلال الماهيات  
 كالتشائية ان تحول الى اخر مختلفة فاما آتاة فآتاة تلك الماهية الواحدة تتحول قطعا التثائية ان تحول الوجدات  
 مع ثباته واحدة كافيته في تحصيل العدد ولا حاجة الى تحصيل الترتيبات الاعدادية المحتملة فتقوم العشرة بدون مباد  
 بيات الاثنتين بالتحقق فتصل بدون الوجدات غير محتمل الرابعة ان ثبت الاول الى الذات ليس في العوض الى المخرج في الاخر





قوله فيما لا يخفى ان الحق اذ على تقدير تركه ليس فيه احتمالات كثيرة حتى يلزم التوقف في صحة ما  
في المتن من راد قوله فيما لا يخفى ان الحق اذ على تقدير تركه ليس فيه احتمالات كثيرة حتى يلزم التوقف في صحة ما  
قوله ان على تقدير تركه لا يخلو من تركه كالبينة من استثنى احد كذا من ان تركه كالبينة من استثنى احد كذا  
ذكره الشيخ جابر الشافعي في كتابه في التبيين من استثنى احد كذا من ان تركه كالبينة من استثنى احد كذا  
عن الباقي قال الشيخ في هامشه وبكره ان يقال ان الحق اذ على تقدير تركه ليس فيه احتمالات كثيرة حتى يلزم التوقف في صحة ما  
الا ان ذلك لا يخلو من تركه كالبينة من استثنى احد كذا من ان تركه كالبينة من استثنى احد كذا  
رجح ذلك ان يكون ثمة ان شاء الله تعالى ان يكون له كذا من ان تركه كالبينة من استثنى احد كذا  
فيكون له كذا من ان شاء الله تعالى ان يكون له كذا من ان تركه كالبينة من استثنى احد كذا  
كفهمه عدد سوار كذا من ان شاء الله تعالى ان يكون له كذا من ان تركه كالبينة من استثنى احد كذا  
الاشارة على ان يكون له كذا من ان شاء الله تعالى ان يكون له كذا من ان تركه كالبينة من استثنى احد كذا  
بل ان شاء الله تعالى ان يكون له كذا من ان شاء الله تعالى ان يكون له كذا من ان تركه كالبينة من استثنى احد كذا  
واما عن الثاني فبان قوله في الوحدة من غير ان يكون له كذا من ان تركه كالبينة من استثنى احد كذا  
فانما يحتمل ان يكون له كذا من ان شاء الله تعالى ان يكون له كذا من ان تركه كالبينة من استثنى احد كذا  
سواء كان له كذا من ان شاء الله تعالى ان يكون له كذا من ان تركه كالبينة من استثنى احد كذا  
في بعضه من ان شاء الله تعالى ان يكون له كذا من ان تركه كالبينة من استثنى احد كذا  
نصفه نعم لا يكون له كذا من ان شاء الله تعالى ان يكون له كذا من ان تركه كالبينة من استثنى احد كذا  
فلا يخفى في ان شاء الله تعالى ان يكون له كذا من ان تركه كالبينة من استثنى احد كذا  
تعليلها بما لا يخفى ان شاء الله تعالى ان يكون له كذا من ان تركه كالبينة من استثنى احد كذا  
والا فانه من ان شاء الله تعالى ان يكون له كذا من ان تركه كالبينة من استثنى احد كذا  
من ان شاء الله تعالى ان يكون له كذا من ان تركه كالبينة من استثنى احد كذا  
قوله ان الوحدة من ان شاء الله تعالى ان يكون له كذا من ان تركه كالبينة من استثنى احد كذا  
يعبر عنه بالاعتبارية كذا من ان شاء الله تعالى ان يكون له كذا من ان تركه كالبينة من استثنى احد كذا  
بالاعتبارية كذا من ان شاء الله تعالى ان يكون له كذا من ان تركه كالبينة من استثنى احد كذا  
باعتبارية كذا من ان شاء الله تعالى ان يكون له كذا من ان تركه كالبينة من استثنى احد كذا  
قياما ان شاء الله تعالى ان يكون له كذا من ان تركه كالبينة من استثنى احد كذا

فلا تضاعف الحسب من جنس الوحدة لا يلزم صدق الوحدة عليه  
والله اعلم بالصواب انتهى  
فان لم يكن مندرجاً تحت قوله فذلك هو الحق وما قولهم المتناسخ من جنس الباطل المحض تحت قوله من الموقول وبنا على هذا  
في حاشية شرح القرآن ان الموجود غير المسمى من فاعله لا يتحقق سخا فاعله اذا لم يتحقق قيام الامور بالاعتناء بالوصفات قياماً بغيرها  
مكوناً لها اعتباراً بان قيل ان القيام بالماخوف في تعريف العزم لا يكون على وجه الانضمام يقال فخرج من قوله  
الصفات سائر الموقولات النسبية والكيفية الانشائية والكم المنفصل عن العرض اذ هي باسرها انشائية فالحق بان الامور  
كالوحد والوجود ونظائرها وان كانت اعراضاً لكنها ليست بحدود تحت قوله من الموقولات وهذا لا ينصرف في الموقولات  
قال الشيخ في فاطم غريبه في الشفاء المالم يقل ان كل شيء محصور في هذه الموقولات انما قلنا المقولات عشرة  
طوائف اربعة وجودية خمس لا وجودية تحت حجب شرب لذلك مثلاً وهو ان لقولنا قائل ان البلاد عشرة فوجدت  
دولة لا تدون في الاية فوجدت في البلاد قادمات في حصر البلدان في العشرة ولولا غرابة المعتاد لاطننا الكلام في هذا المرام  
قوله لكان منهم آية يحصل الظن اقامته الاستدلال على ان العدد يحجب ان يكون جزءاً من بان الوحدة اما ليست من  
اصلا اذن من مقوله الكيف على التقديرين الامر حاصل منها واحد بالصدق عليه الوحدة اذ الكلي كما يقيد على واحد  
من اركان الكيف على الكيفية منها الاية فلا يكون العدد من مقوله الكم هنا ضرورة ان ليس من مقوله كيف كيف يحصل من  
مدته ايجاداً فقط حقيقة الاعدادية المتحصلة من جهة تحت مقوله الكم وكذا كيف يحصل ما ينسج تحت مقوله الكيف  
الحقيقة الكيفية فلا بد من قول الاعدادية الصورية واورده عليه بوجوه منها ما سيندرج تحت مقوله الكيف ومنها ان الكلي  
كما يقيد على واحد من افراد الكيف على الكثير منها فان كل جزء يزيد بصدق عليه جزءاً من افراد الكيف على جميع افراد  
وليس متشابهاً فيقول الواحدية هي بمنزلة التعددية كسب البزار والصفات فان الكثير من افراد الكيف كيف يصديق عليه الواحد  
بذلك لا يتبين المعنى وفيه معنى قولهم الكلي كما يصديق على واحد من افراد الكيف كيف يصديق على الكثير منها اذ يصديق  
على الواحد بصدق واحد وعلى الكثير باحد اية كثيرة فاحكامه الغنى والبرق متلاحقاً بانها حيوان واحد وقد صحح  
الحق المدايني في شرحه القيدية على شرح الترجمة اذ اقامه في قوله ان افراد المعبر بقرنه ولا يصديق على جميع افراد  
اذ لا يصديق جزءاً من جميع الاجزاء بمعنى الكثير المتعدي فهو جزءاً من هذه الكثرة معناه اذ جزءاً من الكثر ليس بصدق  
كثيراً من اجزاء كثيرة لزيد وهذا المعتد به صحيح معناه جزءاً من جميع الاجزاء وان اراد ان لا يصديق

[illegible]

من حيث اعتبارها في الماهية الماخوذة بشرط شي أو بشرط شي من الشرطين فإنها بما في الماهية  
 لا يخلو على تقدير عدم اشتغالها على الجزاء المسمى بغير عبارة عن كل وحدة واحدة ولا عن الوحدات المكونة  
 لها من اجزاءها المكونة من الوحدات المعروفة للماهية وبهذا الاعتبار لو كانت لها من الوحدات المكونة  
 منها ولو كانت المعروفة للماهية انفرادية لكانت الوحدات من حيث نفسها غير متساوية لكونها من حيث  
 ما بها وعلما ان هناك ما هو الاول الذي يلزم على هذا التقدير المعجولة الذاتية لان الوحدات المعروفة ليست من  
 اقسام متوحد الكيف على التقدير المتوحد بل هي متوحد الكيف في ذاتها لانها اذا عرفت لها الماهية الاجتماعية  
 من كونها ذاتا متوحد الكيف على التقدير المتوحد بل هي متوحد الكيف في ذاتها لانها اذا عرفت لها الماهية الاجتماعية  
 المتوحد الكيف من ان الوحدات كثيرة لم تكن متوحد الكيف متوحد الكيف متوحد الكيف متوحد الكيف متوحد الكيف  
 اجية وانما نعلم ان الحقيقة المعروفة لم تكن قبل عرض الماهية حقيقة عادية ثم صارت بحمل الماهية حقيقة عادية  
 من حيث الماهية الذاتية واورود على هذا الجواب ولا بان الوحدات قبل عرض الماهية لا يخلو اما ان يكون حقيقة  
 عادية او على الاول لا حاجة الى عرض الماهية وعلى الثاني صارت الوحدات عددا ومن مقوله ان السبب في ان  
 قد لم الماهية الذاتية وثانيا انما كانت الوحدات جميع اجزاء العدد والماهية التي تتبع حقيقة الحصول بعد تحقق  
 جميع اجزائها فيجب ان يتحقق العدد عند تحقق الوحدات مع انها لا تتحقق بالمعنى الماهية اذ قول حاصل كل واحد  
 من اقسامها في ذاتها عدد الوحدات من حيث انها معروفة للماهية الاجتماعية فتتحقق الماهية الاجتماعية بصيرتها  
 العدد حيث كونها معروفة للماهية عددا كما يقال قطعات الخشب من حيث عرضها الماهية سرية فلا يميزها في ذاتها  
 على الوحدات المكونة للماهية الاجتماعية غاية الامكان يكون العدد عبارة عن الوحدات المعروفة للماهية وبهذا ان كل  
 وحدة واحدة وكل الوحدات بلا عرض للماهية وكان لم تكن كما لو كانت مجموع الوحدات المعروفة للماهية الوحدة الماهية  
 يقال في حقيقة ان قابلية الماهية والمفاد في ذاته فهو متوحد الكيف بالذات والاحكام في الوحدة وانما يتحقق  
 استقلال اجزائه من حيث ان لا يوجد ان يكون الشيء الواحد من جنس ذي المبدأ ولان يكون المبدأ من جنس ذي المبدأ كما في  
 في قابلية الماهية الاجتماعية في انما قال بعض المحققين قدس سره ان كونها من الوحدات صحتها حقيقة العدد من حيث  
 حقيقة قابلية الماهية الاجتماعية في انما قال بعض المحققين قدس سره ان كونها من الوحدات صحتها حقيقة العدد من حيث  
 لانه لا يخلو انما هو بالذات فالله وعلما ان حقيقة ان الماهية الاجتماعية فان كان الماخوذة من الاجزاء المكونة  
 الماهية من اجزائها او من غير ذلك من اجزائها او من غير ذلك من اجزائها او من غير ذلك من اجزائها او من غير ذلك من اجزائها  
 من الاجزائها او من غير ذلك من اجزائها او من غير ذلك من اجزائها او من غير ذلك من اجزائها او من غير ذلك من اجزائها  
 ان كان الماخوذة من الوحدات فاما ان كانت من الوحدات فاما ان كانت من الوحدات فاما ان كانت من الوحدات فاما ان كانت من الوحدات

فان قيل جعلوا لعدد من اجتماع الوحدات وحدة واحدة في العقل مدخل في الجزاء فيجب ان يكون له في الخارج  
 المادي الفصل من الجزاء وهو قال في الحجب من النظر والاعتبار في الحكم بان الحكم لا يحل غير ما يحل على تقدير  
 الجزاء وهو ان الوجودات غير متحدة لا عند اجنس لان معنى ما هو في اجنس من الجزاء المادي انما هو ان الوجودات  
 كان اجنس في اجنس والمادة حقيقة واحدة وانما التقاها بينهما بالاعتبار لكونها في اجنس في اجنس فالوحدات  
 من حيث هي لا يخرج عن حقيقة ما بل الوحدة وحدة لا بشر شي وبالوحدة وحسب هي ليست كما فان كان الحكم مخالفا للوحدات  
 فالكم مع الفصل سواء كان في جزاء من الجزاء او لا عند الوحدات من غير ما ليس في اجنس من الجزاء المادي احد اخر فالعدد واحد  
 مختلفان بالذات بل حقيقتان متخلفتان فيقول الجواب عن هذا الاشكال ان معنى تسمية عددتين بالواحد في الوجودات  
 من الاجزاء الغير المحركة تاليف حقيقي في تغييرها في نفسها وفي غيرهما للوحدات منها والتاليف من اجنس الفصل في الوجودات  
 وانما الخطأ في التاليف عليه فيسب من التسوية بالاعتبار مع التسوية في الوجود والذات في الاجزاء المحركة وانما هي اجزاء  
 لا المحركة فلا يتقدم بها التسوية حقيقي بل بها مفقوتان في غيرهما فيقول عن نفس المادية المتقدمة ولنا لا نصدق انما في  
 من الملاحظة بخلات الاجزاء الغير المحركة التاليفية ان الاجزاء الغير المحركة لا تسوية في الوجودات بل في الوجودات  
 اعتبرت لان الاجزاء الغير المحركة متغايرة بخلات وتقرروا وجودا ومغايرات للتركيب منها في كل من هذه الامور  
 والاجزاء المحركة تاليف في نفسها ومع كل الوجود في كل من هذه فليكن يجوز عند العقل ان يكون اشياء باعيانها  
 بحيث اذا انحطت باعتبارها تحت بخلات وتقرروا وجودا في نفس الامر واذا انحطت باعتبارها آخر تغايرت  
 فيما تحتها بذاتها لا اعتبارا لاول نعم لان الوجودات حقيقة واحدة حقيقتية تخون من التاليف من التاليف  
 المحركة والاجزاء الغير المحركة فان من انما في غير عند العقل ان يقوم بادية من اجزاء غير محركة وتكون تلك البادية المحركة  
 معين تقرر بانفس حقيقة ما وسع قوامها مع ما لا من اجنس الفصل من في دن حثية زائدة عليها اسلا  
 فان قلت هذا يستلزم ان يكون شيء واحد عدان قلت ان اراد ان يستلزم ان يكون شيء واحد مفردان  
 فانيان واحد ما هو من الاجزاء الغير المحركة وانما في من جنس وفصله فالاستلزام مسلم وبطلان التاليف في  
 ان يستلزم ان يكون شيء واحد انما في من اجزاء غير محركة من اجزاء الغير المحركة والاخرى من اجزاء الغير المحركة  
 ثم اذ الذات التي تاليف من الاجزاء الغير المحركة هي نفسها باعداد الفصل ليس هناك حقيقة متحدة  
 وفصل الاخرى من اجزاء غير محركة الا ترى ان يكون وجود البادية وصفتهم عليه صدق في في وجود من متقوم  
 انه لم يكن تاليفا حقيقيا بل تاليفا من الصورة التكريرية الحافظة لانتهاجها في اجتماع تاليفها في اجزاء من  
 ما هو من الفصل من الصورة التكريرية لما سبق وانما الغير الانسان وان كان نفس التاليف حقيقيا مع  
 غير حقيقي من اجزاء الفصل في التاليف لا يمكن ان يكون نفس فعلها باعتبار لان في مفارقة في غير ما في



والا لزم خلوات المفرد ومن والاقترار بما دام عنه الظرف فافهم قوله حقيقة محصلة اى مرتبة عليا اى الحرة بجميعها  
كله من بقوله اكم وغيره قوله ودخلها الى البعد باخم انما احتاج الى هذه المقدرة لينظر ان التامع هل قوله محض الوجدات  
على الوجدات من حيث انها معتبرة للماهية للوحدانية كالماتحجج النسب على قوله انما التامع شخص الوجدات ومع الاسنى انما هو قدوة  
الوجدات اتم فان الاكثر اكرم فالحال الماتحجج به الوجدان فضلا عن الحقيقة فافهم قوله كبريم دخول اتم مع انه يمكن تصور قدوة  
غيره واحدة فليازم الاستحالة والاحتجج به قوله من الوجدات التي اى من احدى قدوة مع قدوة اخرى من الوجدات  
من حيث انها غير قدوة للماهية الاجتماعية قوله اذكر ان قدوة ودخل وقدوة مع قدوة للمعنى التامع كما ان قدوة في الحقيقة  
قوله ان قدوة هو التامع كمال الحقيقة لكل الولى حده لا يتعجب كمال الحقيقة من الجوار الغير المتناهية انما الوجدات من قدوة  
بدون كمال الحقيقة الاجتماعية قدوة اخرى كذلك المعنى كالحقيقة مطلق الوجدة فافهم قوله في الحقيقة  
والقول بحقيقة مجموع ومن مجموع المجموعات من مجموعيات مجموعيات

لأن بعد التعليل بالترتيب دخول الوحدات بدون تلك الحقيقة دخولها مع تلك الحقيقة فلا بد أن يكون له وجودان يكون  
 وجودان المجموعات الحاصلة من المجموعات الثلاثة الحاصلة من الوحدات الثلاثة اعتبارية محققة قوله بل فقولنا  
 ليس هو قولنا المخرج من الوحدة أي أكثر من حيث أنها أكثر من أن تكون الحياة دخل فيها ولا عارضة لها فقولنا  
 الوحدة هي بدو بعينه ودخولها بعد ادخال الوحدة فيه لا تنافي في الحقيقة كالدخول في الحقيقة إلى الوحدة بالاشارة  
 الكثرة من حيث أنها كثرية كالوحدة من حيث أنها كثرية يرجع إلى دخول كل وحدة وحدة لا أنه في دخول الوحدة  
 من حيث أنها كثرية وفرادى من كل وحدة وحدة والوحدة من حيث أنها كثرية فإن الحكم بالصح يتناوب إلى كل وحدة وحدة  
 دون الوحدة كالدخول في باب من يتبع الصباح يتناوب إلى كل واحد واحد من عشرة رجال لا إلى أكثر من واحد من حيث  
 حقيقة الأمر بل هو قولنا من فصلنا عن العينية قوله وبما حققنا من أن الواحد ليس شياً للعدد ومطلقاً قوله من حيث هذا الأمر  
 كونه بزم منه قوله وغير مستعمل عليه وإن كان حقيقة الأمر من حيث غير متبوع فيه لا

قوله في بعد التعليل بالترتيب أن المفروض أنها مستلزما لدخول الوحدات المحققة دخولها مع الحياة بكونها مستلزما لدخول المجموعات  
 المحققة دخولها مع الحياة وهذا لا يستلزم إلا دخول المجموعات الثلاثة الحاصلة من الوحدات الثلاثة لا دخول سائر المجموعات  
 والحوادث لما كانت المجموعات الثلاثة الحاصلة من الوحدات الثلاثة داخلية يلزم دخول المجموعات الحاصلة من حيث  
 لأن ذلك المجموع بغيره لا يحسب بغيره إلى المجموع الذي فيه وقد فرضنا أن قول الوحدة يستلزم لدخول المجموعات فقال  
 قوله اعتبارية لا أنه قد يقال للمجموعات الحاصلة من المجموعات الثلاثة الحاصلة من الوحدات الثلاثة جميعاً أنها موجودة حقيقة  
 ابداء المجموعات الثلاثة الحاصلة من الوحدات وقد تقرر أن وجود كل فرد عند وجود مجموع أجزائه فكيف يكون ذلك المجموعات اعتبارية  
 وحيث بقاء وجودها خارج المجموعات الثلاثة الحاصلة من الوحدات منفردة عن الوحدات بل في اعتبارها فقولنا  
 جميع أفراد المجموعات الحاصلة من المجموعات الثلاثة موجودة بوجوه على هذا لا في ملاحظة العقل فتكون اعتبارية وأورده عليه  
 أن هذا يستلزم أن يكون المجموعات الثلاثة الحاصلة من الوحدات الثلاثة اعتبارية وأن لا يستلزم تحقق الوحدات تحقق المجموعات  
 وحيث ليس المجموع متبايناً للأحاد والذات معنى أن لا تحقق الوحدات تحقق المجموعات أن الوحدات الموجودة في نفس الأمر  
 تقرر لغيره متباينة لما لا اعتبار وجودها اعتباراً لا اعتباراً بخلاف المجموعات التي قد تقرر أنها في الخارج نفس الوحدات  
 الحاصلة من الوحدات الثلاثة إذ لا عرض الحياة في نفس الأمر لعدم وجود بعض أحوال معروضة منها الأفراد فستلزم  
 قوله فلا بد من استلزامه أو فيكون أن لا نأتمم قولنا في نفس الأمر أن دخول الوحدة الكثرية ودخولها وما لا يكون خذلاناً  
 الوحدات بعينه دخولها على تقدير نفى الخبر واستدراك أن قولنا فلا ريب إلا أن لا بد من أن المجموعات الحاصلة من الوحدات  
 بالذات لا باعتبار دخول الوحدة بعينه دخولها لا بالذات وإنما في دخول الوحدة ودخولها ذلك قولنا لا بد من دخولها كذا  
 الأمر في الحقيقة من قولنا قال الشيخ في بيان ذلك أو عليه أن لا بد من وجود الجميع ووجودها في كل من لا بد من حاجتها من قولنا





قال الشيخ وفي المجموع برزقت عليه الخ اعلم ان المحقق المذكور في شرح قدس من خبره في المجموع انه قد علم من خبره  
الاول ان العدد الثاني قد حصل والعدد الثالث على تقدير عدم اشتراكه على الخبر المذكور قد حصل ايضا بمعية خبره في المجموع  
وقد عرفنا في خبره الثاني ان العدد وان لم يكن خبر العدد لكن من مرضي العدد وبرز من مرضي العدد وقد علمنا  
بما به ان زيدا وعمرًا خبر زيدا وعمرًا في الخبرين المذكورين في المجموع الا انهما في الخبرين المذكورين في المجموع  
اي من مرضي الكيفية الاجتماعية وليس العرض الاول خارجا عن العرض الثاني ولا يمكن ان يكون خبرا من علم  
ان المتعدد الاول خبر من المتعدد الاكثر واذا قد ثبت الترتيب بين المجموعات ثبت الثاني من هذه المجموعات  
بالترتيب من السلسلة البسيطة من المجموع الاكثر والمجموعة من المجموع الاقل منه بواحد ولما ثبت الثاني من  
هذه المجموعات ثبت الثاني من السلسلة او عدم تناسلها الا اذا ثبتت عدم تناسل المجموعات فتعذر الا ان السلسلة  
تتعارف بالترتيب من السلسلة البسيطة او عدم تناسلها الا اذا ثبتت عدم تناسل المجموعات فتعذر الا ان السلسلة  
قال المجموع المذكور من خبره في المجموع المذكور وهو ما يتألف من جميع المجموعات فيلزم من خبره في المجموع المذكور  
من خبره في المجموع المذكور من خبره في المجموع المذكور وهو ما يتألف من جميع المجموعات فيلزم من خبره في المجموع المذكور  
ولا يستلزم خبره في المجموع المذكور من خبره في المجموع المذكور وهو ما يتألف من جميع المجموعات فيلزم من خبره في المجموع المذكور  
في المجموع المذكور من خبره في المجموع المذكور وهو ما يتألف من جميع المجموعات فيلزم من خبره في المجموع المذكور  
بالاعتبار فان السلسلة مجموعها على الاقل من السلسلة المذكورة في المجموع المذكور وهو ما يتألف من جميع المجموعات فيلزم من خبره في المجموع المذكور  
الاناس باعتبار انهم من السلسلة المذكورة في المجموع المذكور وهو ما يتألف من جميع المجموعات فيلزم من خبره في المجموع المذكور  
البرهان غير موقوف على ثبوت خبره في المجموع المذكور وهو ما يتألف من جميع المجموعات فيلزم من خبره في المجموع المذكور  
كما ثبت في الخبرين المذكورين في المجموع المذكور وهو ما يتألف من جميع المجموعات فيلزم من خبره في المجموع المذكور  
متعارف الا انهما في الخبرين المذكورين في المجموع المذكور وهو ما يتألف من جميع المجموعات فيلزم من خبره في المجموع المذكور  
المجموع المذكور من خبره في المجموع المذكور وهو ما يتألف من جميع المجموعات فيلزم من خبره في المجموع المذكور  
انما ان السلسلة المذكورة في المجموع المذكور وهو ما يتألف من جميع المجموعات فيلزم من خبره في المجموع المذكور  
ولما لم يتحقق في الخبرين المذكورين في المجموع المذكور وهو ما يتألف من جميع المجموعات فيلزم من خبره في المجموع المذكور  
الحاصل من خبره في المجموع المذكور وهو ما يتألف من جميع المجموعات فيلزم من خبره في المجموع المذكور  
فجس من خبره في المجموع المذكور وهو ما يتألف من جميع المجموعات فيلزم من خبره في المجموع المذكور  
والا فانه في الخبرين المذكورين في المجموع المذكور وهو ما يتألف من جميع المجموعات فيلزم من خبره في المجموع المذكور  
انهم من خبره في المجموع المذكور وهو ما يتألف من جميع المجموعات فيلزم من خبره في المجموع المذكور

قوله في الحاشية وأجيب عنها الولاية الخ فلا ريب في الجزئية هنا نعم لو كان حقيقة محض لكان لكان لما روي عليها  
قوله تحقق مجرما أي مجموع أحوالهم في الأفعال حيث أنها معرفة للولاية الوجودية وما لا يطرأ عليها أو غير ذلك  
الولاية ما عرّفه الكلي في نفس الأمر لا أكثر وحدانية ثم لعل في ترتيب التعليل متبع عنها هذه الولاية والأفلاكيين أن يكون  
الكثرة المحققة ضرورة استلزام تعدد المعروضات وتعدد العارضات كذا في بعض تعليقاته فافهم

قوله لكان لما روي عليها أي أن الأفعال ليس لها على تقدير كونها عبارة عن محض الموجودات كغيرها لأن قول  
عبارة عن محض كل محدث وصدق ولا يلزم منه دخول الموجودات الكثيرة وقد عرفت ما فيه فذكر قال الشارح  
عدم العلم بالمعية بل الخ اعلم أن المجبور عموما أن يكون كل واحد واحد من العلل المناقضة ليس علمه تاما لوجوده لعل علم  
أحد ما إذا كان علمه تاما لعدم وجوده وعدم الفاعل في عدم الغاية وعدم الشرط كل واحد منها علمه تاما لعدم  
المعلول لما روي عليهم أنه يلزم على هذا التقدير عند انعدام المعلول مع عدم العلم بالعلل المتعللة على معلول واحد شخصي كما  
أشار إليه الشارح في الحاشية بقوله والألزام أن أجابوا عنه بأنه بان البرهان أنما دل على أن الواحد شخص لا يمكن  
أن يكون إلا علم تاما محققة أو ممكنة الاجتماع ولما اطل التامة التي يتبين اجتماعها فلا بد أن على استحالة لكل واحد من  
أعذار الأجزاء مثلا علمه تاما لعدم المركب بشرط تقدمه على سائر الأجزاء فافهم من المركب زمان لم يعدم ذلك  
ولا قبله جزاء آخر من كان كالتقدم مع هذا الشرط علمه تاما لعدم المركب فافهم من أن منه معاني زمان لم يكن شيء من  
غيره من العلمين علمه تاما لعدم المركب بل محصورا على شرط تقدمه فافهم من أن علمه لا يجرى إلا آخره فافهم  
تامة قد اعتبر فيها شروط تنافية فلا يمكن اجتماعها فافهم من أن عدم المركب من غير أنه لم يكن أن يعدم جزاء آخر بعد هذا  
جانب في عدم سائر العلل المناقضة لعدم الفاعل في عدم الغاية وعدم الشرط فان كل واحد منها لا يقر علمه تاما لعدم  
بشرط المذكور لا شخصي سخا فافهم من أن العلم بالعلم على تقدير انقضاء كل واحد من تلك الخصوصيات  
فلم يوقف على شيء منها بخصوصها فلم يكن شيء منها علمه لان العلم بالعلم يوقف عليه الشيء بشرط سبقه بطل استكمال كل واحد منها  
كما لا يخفى وإلا ما نسي فلان إذا عدم خبر أن المركب زمان فافهم من أن عدم المركب بعد مضي بعده من عدم العلم بالعلم  
بما روي وعلى الثاني فافهم من أن العلم بالعلم مستند لكل من خبر أن فيلزم تواتر العلمين المستقلين على معلول شخصي وذلك  
اختصاص فلا يخفى أن جميع بلا وج يستلزم تخالف المعلول عن العلم التامة أو اليها معا فلم يكن كل منها علمه تاما ولا ريب  
لو كان خبر علمه تاما من الشرط وإما ما نسي فلان إذا كان خبر علمه تاما لعدم المركب في صورة عدم خبر أن من المركب  
بان عدم المركب بجميع أحواله لا في أحد أحواله بالاطمئنان أو عدم كل خبر مستقل في عدم المركب فافهم من أن العلم بالعلم  
شخصي لا يجرى إلا في خبر مستعمل في العلم المذكور غير مقول أصلا فافهم من أن خبر علمه تاما في شخصي فافهم من أن  
بخصوصه كان علمه تاما إلى عدم خبر العلم بالعلم فافهم من أن خبر علمه تاما في شخصي فافهم من أن خبر علمه تاما في شخصي

قوله ليست عدم العلة لبعينته ان عدم الاقل على الجزر عدم العلة لبعينته فان عدم الشرط يصدق عليه عدم العلة ولا  
 عليه عدم الاقل بحيث يثبت الترتيب الباعية لبعينته قوله في بعينته الظاهر ان هذا الاستدلال نظائريان من غير دليل  
 بشهادة الوجود ان لم يقطع بحيث قوله ولو اذنه لانه اذا فرض عدم العلة التامة لزم عدمها في بعض  
 قلت الملازمة ممنوعة اذ كلياته التي لا تستلزم جزاءها قبل افرادها وفيه نظر لانه ان كان المراد ان لا يجوز ان لا  
 بهذا الطريق لاحتياج قبل ان يعدم الكليات ان يعدم جزاءها قبل ان يعدم الاقل فليس هذا هو المراد بل هو ان  
 انعدم الاقل بما بعده مستلزمه وهو ليس بالواجب عندنا بل هو ان عدمه على كل من الافراد ان لا يكون له وجود مطلقا لا يتبع  
 يتبعها فبأنه لا يربط الكل ان عدمه بجزء فلا يمنع بالذات عدمه بجزء وانما قد تقدم ان الجزاء لا يخلو عن الاول من  
 بداهته وايضا عدم الكل بعد الجزاء لا يخلو عن مستغنا فاما الاستدلال سابق بعدمه في الجزاء وان كان كذلك فيكون قوله في  
 التزم ان كان كل فرد من العلة مستغنا فاما قبل طرأ عدمه على الفرد الآخر ومما مستغنا فاما بعد لزم ان يكون مستغنا  
 الذاتي يتحقق عدمه الثاني الذي هو علة مائة لانه لا فرق بين عدمه لزم يتحققه بهنود وسواها ان يتبعها على الفرد الاول او الثاني  
 قوله فان عدم الشرط انما يعني ان عدم الشرط وكذا عدم الفاعل وعدم النهاية وغيره من عدمه لعل في قوله  
 على كل منها عدم العلة ولا يصدق شي منها ان عدم الاقل لعدم الاقل عدم العلة البعينة وعدم العلة البعينة ليس  
 لعدمه لعل في قوله ان عدم الاقل عدمه انما في قوله في الترتيب بين الاقل والاكبر الباعية والعلوية وانما انعدم الشرط  
 من غير دليل انما قال الشارح بل عدمه على انما انما في قوله في الترتيب بين الاقل والاكبر الباعية والعلوية وانما انعدم الشرط  
 عدمه لزم عدمه وهو لزم عدمه في نفسه ان انعدم افرادها لانه ليس علما بخصوصه ما بالاعتدال في عدمه لزم عدمه  
 مما قرأنا في حجية من ان العلة التامة لعدم المركب عدمه لانه باطل قطعا لان عدم احد الافراد او عامه مستلزم تحقق  
 يتحقق كل فرد من افرادها فيقع بارتقاء كل منها لعل كانت العلة التامة لعدم المركب هو عدم احد افرادها لزم عدمه  
 عدم المركب بكونه متعاقبا وارتقاءه بالوجوب تكرار لعل بكونه متعاقبا لانه لزم عدمه لانه لزم عدمه لانه لزم عدمه  
 في ضمنه لعل في عدم المركب ثم انما في قوله في نفسه ان عدم احد الافراد في ضمنه لعل بكونه متعاقبا لانه لزم عدمه  
 بل انما يتحقق عدم المركب في اخرى بحيث اذا ارتفع عدم احد الافراد في اخرى لزم عدمه لانه لزم عدمه لانه لزم عدمه  
 ذلك لانه مرة ثانية حيث اجاب عن المحقق في العلية بان العلة التامة لعدم المركب ان كان من غير جزاءه فذلك هو  
 لا عند دليل بل هو محفوظ في افتقار كل جزء لوجوده في احد خصوصيات الافراد وفي بعينته علما بصلها بل العلة الباعية  
 المستلزم من غير فعل خصوصيات فيها فاذا عدمه من المركب يتحقق العلة لعدم المركب ثم انما في قوله في نفسه ان عدم احد الافراد في ضمنه لعل بكونه متعاقبا لانه لزم عدمه  
 فذلك ان العلة هو العام محفوظ في الصورتين فلا يلزم تكرار عدم المركب اصلا اذا انعدم وقوعه في الاصل لعل في العلية  
 و هذا كما ان علما بصلها بل هو مجموع الذي مثل على صوته فاذا تحقق صوته بعينه كما هو متعلق بالاشارة في كل مجموع يتحقق





[illegible]

لا تجمع جميع العلل فتحتاج الى حياة اخرى وهكذا الى غير النهاية فلا يخفى ان هذه العلة ثابتة ومن ثم تعلم ان العلة ثابتة  
ويراد بها مجموع العلل الثابتة وتلك هي الاربعة المذكورة في الشرح وارتفاع الاربعة المذكورة في الشرح وارتفاع الاربعة المذكورة في الشرح  
ليس هناك حاجة لعلل الاربعة المذكورة في الشرح وارتفاع الاربعة المذكورة في الشرح وارتفاع الاربعة المذكورة في الشرح  
وتدبر هذه الاربعة المذكورة في الشرح وارتفاع الاربعة المذكورة في الشرح وارتفاع الاربعة المذكورة في الشرح  
قولهم فثبت انها باقية في هذا الموضع الكثرة المستمرة كما يكون باقية في جميع وحدها كما  
يكون باقية في جميع وحدها في هذا الموضع الكثرة المستمرة كما يكون باقية في جميع وحدها كما  
قولهم لان قولنا في ان ارجاع قولنا الكثرة موجودة الى قضايا مفصلة متعددة لا يمكن بالرفع لان الكثرة التي كانت  
قبل فرضهم واحدة منها مسدودة قطعاً بعد الفرض لان كانت ثابتة في ضمن الكثرة الاخرى فينبط القول بان العلة ثابتة  
لا تعدم الابدان جميع العلل الثابتة وما قال بعض المحققين قدس سره ان علم العلة ثابتة ليس عدما وانه متعلق بها لان  
رفع الوجود واداء كان موجودا وجوهرات متعددة فتدبرها احد متعده فتدبر العلة ثابتة ان كان علته فهو ما فيه الاعداد  
جملة فيلزم ان لا يعدم العلل الاربعة جميع العلل الموقوف عليها واما عدم خبرها لا يعينها وهو المطلوب لكن الشرح  
ترك الشرح الثاني لانه هو المطلوب الغير المراد بالخصف فنفهم من جميع الاول انه يلغو على هذا التمهيد الذي هو الشرح  
اذا اكملنا لا يخفى والثاني ان الختم ان يقول ان علم العلة وان يتحقق عند تحقق جدم تحلة ما لكن جملة عدم العلل

لا تجمع جميع العلل فتحتاج الى حياة اخرى وهكذا الى غير النهاية فلا يخفى ان هذه العلة ثابتة ومن ثم تعلم ان العلة ثابتة  
ويراد بها مجموع العلل الثابتة وتلك هي الاربعة المذكورة في الشرح وارتفاع الاربعة المذكورة في الشرح وارتفاع الاربعة المذكورة في الشرح  
ليس هناك حاجة لعلل الاربعة المذكورة في الشرح وارتفاع الاربعة المذكورة في الشرح وارتفاع الاربعة المذكورة في الشرح  
وتدبر هذه الاربعة المذكورة في الشرح وارتفاع الاربعة المذكورة في الشرح وارتفاع الاربعة المذكورة في الشرح  
قولهم فثبت انها باقية في هذا الموضع الكثرة المستمرة كما يكون باقية في جميع وحدها كما  
يكون باقية في جميع وحدها في هذا الموضع الكثرة المستمرة كما يكون باقية في جميع وحدها كما  
قولهم لان قولنا في ان ارجاع قولنا الكثرة موجودة الى قضايا مفصلة متعددة لا يمكن بالرفع لان الكثرة التي كانت  
قبل فرضهم واحدة منها مسدودة قطعاً بعد الفرض لان كانت ثابتة في ضمن الكثرة الاخرى فينبط القول بان العلة ثابتة  
لا تعدم الابدان جميع العلل الثابتة وما قال بعض المحققين قدس سره ان علم العلة ثابتة ليس عدما وانه متعلق بها لان  
رفع الوجود واداء كان موجودا وجوهرات متعددة فتدبرها احد متعده فتدبر العلة ثابتة ان كان علته فهو ما فيه الاعداد  
جملة فيلزم ان لا يعدم العلل الاربعة جميع العلل الموقوف عليها واما عدم خبرها لا يعينها وهو المطلوب لكن الشرح  
ترك الشرح الثاني لانه هو المطلوب الغير المراد بالخصف فنفهم من جميع الاول انه يلغى على هذا التمهيد الذي هو الشرح  
اذا اكملنا لا يخفى والثاني ان الختم ان يقول ان علم العلة وان يتحقق عند تحقق جدم تحلة ما لكن جملة عدم العلل

قوله فلا يكون كذلك حتى يقتضي بطلانها باجتماع البرهانين المستوفين لإبطال التسلسل قوله فان قلت المقصود انهم جادلوا  
 ان المقصود من اثبات التسلسل في تلك المراتب اجراء برهان التكبير مثلما فيما يتبين بطلانها بان يقال لو كانت سلسلة  
 تلك المراتب جوهرة مرتبة غير متناهية فرضنا لها مبدأ وهو في المرتبة الاولى وبعدها في المرتبة الثانية وبعدها في  
 الثالثة وهكذا الى غير النهاية ثم فرضنا سلسلة اخرى في نفس تلك السلسلة مبدءا فثبت قولهم ان بانا مبدءا للكبرى اعني  
 مبدءا للصغرى اعني تلك المراتب الثانية الكبرى اعني تلك المراتب الثانية للصغرى اعني تلك المراتب الثانية

كيس لا اعدم العللة لثباته من حيث هو عدوها وان جوبهها مع عدم جزاها مع عدم علته كما في افانوسه واما اذا كانت  
 قال الشارح في الحاشية انما يقتضي قوله قد افترضنا انفسا غير احسان فانه قال في حاشية الحاشية القديرة ان فاعلية عدم التسلسل  
 لغرض فاعلية الوجود فليعلم من علته واثباته في التسلسل كما قيل ان عدم المبدأ في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل  
 وقال الشارح ان البرهان الثاني في ثبات العللة المبنية على ما في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل  
 فاعلية التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل  
 لا يمكن ان يكون عدم التسلسل غير متناهية وان التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل  
 اثبات التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل  
 ثابته بحسب ما في تراكمات المراتب المتناهية وتلك الامور مرتبة في وجودها ووجودها لا يكون مبدءا لوجودها  
 في الاصل فاعلية التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل  
 انه غير المتناهية في المرتبة في الحكمة فلا يرد هذا الايراد ولما اورد بعض محققين من مذهبنا انه لا يمكن ان يكون مبدءا  
 فاعلية التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل  
 ان يثبت في وجوده غير متناهية والافضل ان يثبت في تلك الصفات جوهرة هي غير متناهية في مرتبة التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل  
 في التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل  
 قوله وهو ان في التسلسل لا يرب ان احاد تلك السلسلة بحكم التسلسل المخصوص يكون على هذا النسق اي يكون لها  
 واحد واحد منها محتملة بمرتبة معينة لا يتجاوزها بمرتبة ان مبدأ تلك السلسلة لا يكون في المرتبة الثانية اعني متبوعا  
 لا يكون في مرتبة البداية ولا في المرتبة الثانية ولكنها يكون كل واحد منها محتملة بمرتبة خاصة الى النهاية في جانب عدم التسلسل  
 وذلك بحكم التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل  
 قوله ام لا ينبغي ان يكون مبدءا في التسلسل للصغرى اعني تلك السلسلة الكبرى اعني تلك السلسلة الكبرى اعني تلك السلسلة  
 عدم التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل  
 قوله ان لا يثبت في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل فاعلية التسلسل في التسلسل



فان كان بازا وكل مرتبة معينة من الكبرى مرتبة على لزوم مساواة لناقتعة مع الزيادة والانكسار في الكبرى  
ليست الصغرى بازا لها مثلهما وذلك في جانب عدم النهاية لا اعتبارا لمبدأ أو نظام الاوساط كما يكون الصغرى متقطعة  
ومتناهية وكذا الكبرى الكونية الزائدة عليها واحدة ولا شك ان كونها اولى من الزيادة والاضاع وذلك

قوله فان كان بازا وكل مرتبة من المراتب الزائدة المتناهية والتمثل بين احدى سلسلة الكبرى والصغرى الواقعة على  
المتن من الجهتين في ذلك بان يطبق احدى الجهتين على الاخرى بان يكون الاول من احدى الجهتين مطبقا على المراتب  
والثانية من تلك الجهة على الثاني من الثانية ويكونا واقعة في كون الاضاع من الجهتين في اوضع ومادة فان خرجت  
لا تترفع على الوجود والترتيب لا على كونها اذا وضع ومادة هذا البرهان كما يجري في المراتب كالتجزي في المراتب  
فانفس من البرهان على التطبيق الا ما يقاوم منه وهو معنى العلوم الطبيعية استعماله من ايقاع لمحاذاة في المراتب  
بين جهتين من الكليات بالذات وبالعزيم حيث اذا اخذ من احدى بعض معينين على اوضاعه واستدادا الى  
كان هذا البرهان على بعض معينين انما هو في الحقيقة مختلف هذا بل من قطع الجهتين قصة والزيادة اذا تاتي  
بينها في ارجلها من جهة واحدة وفيها في العقل حكم حكما كليا باسكان التطبيق في بان متناهية من كل جهتين معينين  
والاعداد والمادة المستندة في احدى من جهات كذا ان كانا غير متناهيتين تطبيقا على الجهتين بحيث يطبق لهما على  
قال في متن على احواله وجوده يكون في الفهم غير المتناهية من اعداد المذكورة فتعرض على جملة الاثبات في الا  
المترتبة عن اللانتهية ولوحدها بالذات فاعطاهم الا في انهم اذ لم يتوقف على كون تلك الاضاع من جهتين  
بالحسنيين لا يتوقف على كونها من جهتين بل بالترتيب والسياسة من الجهتين في الواقعة قطعا بتطبيق لهما على احدى  
قوله ذلك في جانب انهم قال صاحب القياسات اما السبل للتطبيق فلا نقه سبحانه ولا تعويل على برهنة بل ان فيه  
يدل على مخالفا فالاستنتاجات في جهة واحدة برهنة بطرق اليها المتفاوتة من جهة الاخرى التي هي جهة المتناهية  
التي هي جهة اللانتهية وليس صحيح تحريك الاقناع بالكلية من جهة اللانتهية واذا جازية بكلية عن جهة وجوده وترتفع  
الدرجات التي لا حاد الا في جهة تلك الجهة فان ذلك من طرف احدى السلسلتين الغير المتناهيتين المختلفتين الزيادة  
الى جهة المتناهية على طرف السلسلة الاخرى فقياسا جميعا فوضعا تعلقت الزيادة من جهة الطرف ودرجة الى جهة الوسط  
مرتبة ولا يزال متصل من طرف الاوساط ولا يكتفي الى احدى جهة ودرجة بعينها اذ لا يبلغ أقصى الحد ولا يتركز  
في كلاهما من حيث العلم لا يتم ما ذكره فانما يتم في استنتاجات غير المرتبات اما في المرتبات المتفاوتة فالتعويض ما ذكره من الاوساط  
المتعلق بالاجمال على التطبيق الاول على الثاني في كذا كذا في سائر الاربعة اقسام الى ايقاع احدى الجهتين  
اصلا في حكم العقل بان كل مرتبة من رتب النظام في احدى الجهتين مرتبة مثل تلك المرتبة واقعة في الاخرى متغير  
جميع الاربعة على الاجمال في كذا كذا في اتصال الزيادة من الطرف لوسط الى الطرف الاخرى في طرف اللانتهية فاعلم

كيف وقد قالوا ان التطبيق كما يجري في الجسم المتصل الغير المتناهي الى ابدن من البدن في السلسلين الكبرى والاصغر  
 بما فرض قطعات متساوية كدلت تجري في اجزاء المقدارية بهر صياح منها وبهيئة غير موجودة بالفعل الا اجزاء ان يكون  
 الجسم المتصل المتناهي المقدار القابل للانقسامات اللاتناهية الذي هو بعض من الجسم الغير المتناهي المقدار كبره المتناهي  
 الغير المتناهي بالفعل منزوعة اسطره فغاية جميع اجزائه كل فعلية حيث اجزاء جزئية ومبدا بل كونه مفضيا الى عدم تناهي  
 المقدار قوله لان الاجزاء المقدارية التي يحصل بها تقسيم الجسم كالنصف الثلث والرابع وكذا الاخرى بها يتقوم ويتحصل  
 حقيقة الكمية كالسلي والصفة حيث كانت وروعيته فان الاول في الجسم المتصل المتناهي غير متناهية بالقوة عند الحكماء  
 ولا يحصل عند النظام وتناسخية بالقوة عند غير من عبد الكبر المتناهي في الفعل عند التكليف

قوله كيف وقد قالوا انه اقول انتساب هذا القيل اليهم ان اجزاء بلا استواء اذ لم يقبل احد ولا يحال لهم للثبوت به اذ  
 لم يرد برهان التطبيق في الاجزاء المقدارية للجسم المتصل الغير المتناهي المقدار فلما لم من جريانه في الاجزاء لم يتدارك  
 للجسم المتصل المتناهي المقدار اليه لان حسب هذه الفرض متناهية بحسب الجسم والعرض فمطل  
 فذهب الحكماء القائلين بكون الجسم متصلا في نفسه وقابل للانقسامات الغير المتناهية بحسب الجسم والعرض فمطل  
 قوله كالتقسيم اقول انت تعلم ان النصف الثلث والرابع وغيره اجزاء تحليلية للجسم غير موجودة فيه بالفعل بل هي  
 الموجود متناهية واما من غير ان يكون فيكثر وقد وثق العقل بمعية الجسم متغير هذه الاجزاء بفرض شي دون شي  
 كما يصير في الشايع في الحاشية الغير فلا محسوس بقدر الجسم هذه الاجزاء لا وجود لها الا بعد التكليل والانتزاع وتغير حصول  
 بها تقدير الجسم لصادرات تلك الاجزاء اجزاء تركيبية موجودة بالفعل فمطل الاتصال بل من القاسم النظامية كما لا يخفى  
 قوله فان الذي لم تقبل انقسام الى اجزاء غير متناهية الى اجزاء المقدارية فلا يحل امان بكون اجزاء الكثرة  
 في صلاته بالقوة او العمل على التقديرين امان تكون متناهية او غير متناهية فبذلك اربعة غير متناهية والاول ان جميع الاجزاء  
 في الجسم غير متناهية وموجودة فيه بالقوة وهذا ذهب الحكماء فاجمع المفسرون عند فهم متصل كما هو عند فهم ليس في فعل  
 لكنه قابل للتقسيم الى غير النهاية لا يعني ان تلك الانقسام يمكن ان يخرج من القوة الى الفعل بل يعني ان الجسم متناهي  
 الى اجزاء لا يعني انقسامها الى اجزاء لا يمكن فرض انقسامها فلا ينتهي قسمته الى حد لا يمكن بعده الشايع ان جميع الاجزاء  
 في الجسم متناهية موجودة فيه بالقوة وعلى ذلك يمكن الجسم متصلا ليس فيه جزء بالفعل لكنه قابل للتقسيم الى اجزاء لا تخفى  
 وهذا ذهب محمد بن زكريا الطائفي الرضوي ومحمد بن عبد الكريم الشهرستاني صاحب كتاب الملل والنحل في كتاب  
 ان جميع الاجزاء الكثرة في الجسم غير متناهية موجودة بالفعل وبذلك يتبين النظام من المقترنة الرابع ان الاجزاء  
 الكثرة في الجسم متناهية موجودة فيه بالفعل فاجمع مذهب من اجزاء موجودة لا تجري غير قابلة لغو من اجزاء  
 القسمه وهذا ذهب جمهور المتكلمين وبعض الاول من اليونانيين في هذا الكلام طویل ليس هذا مذهب

واما الثانية فالتجارب والارادة عن احد قوله في الجسم الغير المتناهي منقسم للجسم سائر الجسمية ويؤيد ما في مصر  
 بدله الغير المتناهي المقدار ولا يجوز ان يكون منقسمه للاجزاء لان التطبيق لا يجري في الاجزاء الغير المتناهية للجسم المتناهي  
 المقدار لانها لا تعمل امر واحد متناه والقول بتجزئتها بعد خروجها عن متناهيته من القوة الى عالم الغيبية في الارادة الغير المتناهية  
 لا يسهل الجواب كما لا يخفى على من اراد في حكمة وفي المقام كلام ليس هنا موقوفه قوله قلت الاجزاء انكم حاصله لانه لا يخرج  
 من كونها تجري فيه موجودة بافضل غير متناهية في نفس الامر اما بنفسها او بنشأ انزعاعها حتى يظهر بطلانها في الاجزاء  
 المقدارية للجسم الغير المتناهي المقدار وان لم تكن موجودة بنفسها لكنها موجودة بنشأ انزعاعها ولو لم يعلم الغير المتناهي  
 واما تلك عدم غيبية جوفية غير متناهية بافضل نفسها ولا بنشأ انزعاعها فلا يجري فيه البرهان فانهم قوله في الحاجة  
 او موجودة بوجود واحد اما بوجود الجسم كما يظهر في المثال فإلزامه في آخره سديد فانهم قوله فيها ثبت انها موجودة انهم  
 ان الكل جزء من جزء محض صحيح انزعاع الاجزاء ليس من التحليل فكون الكل على هذه الحقيقة هو وجوده وهي الاجزاء  
 قوله واما الثانية فاعلم ان الجسم الجزء الرابع الذي يدخل في تعريف حقيقة الجسم الى الان وما قيل ان المراد بالوجودية الشخصية  
 فلا ينبغي حيازة انفسه الشخصية لا تقع لكونها مقومة بحقيقة الجسم بل هي من العوارض كالاشياء على من لا يدركه فهم  
 قوله لا يسهل الجواب لان حاصل اجاب الاجزاء المذكورة وان لم تكن موجودة بانفسها لكنها موجودة بنشأ انزعاعها وجودها كالموجودات  
 قوله او بنشأ انزعاعها آه انت خبير بما معنى وجود المتناهيان البرهان انهم جازية في اجزاء الجسم المتناهي  
 المقدار انهم كما لا يخفى واكتفى اذ لا يخرج برهان البرهان من وجود الغير المتناهي بنفسه لا يمكن وجوده انشأ برهان البرهان  
 اذ لا يوجد الانزعاعيات الانشائية انزعاعها في ليست لصاحبة للانطباع بعد الانزعاع متناهية لانقطاعها انقطاع  
 الانزعاع فانهم قال الشاع في الحقيقة لان تلك الاجزاء آه هذا على الحقيقة انما تسمى بوجوده في وجوده  
 في الخارج اعلم من ان يكون وجوده بنشأ انزعاعه فان الانزعاعيات الموجودة بوجوده متناهية ما يدركها حكمها في حقيقة  
 ما قد يتوهم ان لا بد من الحقيقة الخارجية من وجود الموضوع بنفسه في الخارج قال الشاع في الحقيقة وجوده في الحقيقة  
 اعلم ان المشهور بين القدماء ان ثبوت شيء في شيء فرع وجوده ثبت ولما اورد عليه ولا انه على هذا التقدير يكون ثبوت  
 لوجوده مشروطا على وجود موضوعه فذلك الموجود ان يستلزم في ثبوت الشيء على نفسه او متغيرا ان غير الشيء الواحد  
 وجوده في ثبوت شيء في شيء فاما ثبوت الدائيات للذات لكونها فرع وجوده بالزم تقدم مرتبة العارض مرتبة الجوهر  
 بل الشاع في ثبوت شيء في شيء فاما ثبوت الدائيات لكونها فرع وجوده بالزم تقدم مرتبة العارض مرتبة الجوهر  
 انكر انشاع تقليد الحق المدرك الى الفرعية وثبت بالاسلام وانت تعلم ان ثبوت الشيء غير متناهية في ثبوت  
 وقال صاحب الفقه لم يكن ان يطلق ثبوت شيء في شيء بما هو طبيعة ثبوت شيء في شيء على الإطلاق فرع تفرز ان ثبت له  
 وتبين له في ذلك النظر الى خصوصية الحقيقة من قربا لكون الشيء على هذه الاشكاله اى على الفرعية بالقياس الى تفرز

المثبت له ولا يستلزم بالقياس المشبوهة كما في ثبوت الوجود للماهية وربما يكون على الفرعية والتبعية  
 الى تقرر المثبت له وتبعية كليهما كما في العوارض اللاحقة غير الوجودية لوازيم للماهية اي حيث يرجع الثبوت الى  
 محقق شيء خارج عن قوام الماهية غير مترشح عن نفسها وغير مستند اليها فان ثبوتها للمعروف من سبق بعينها ثبوت  
 المعروف من وجوده ميبا وقد يكون بحسب صيغة اثباتين على مجرد الاستلزام دون الفرعية بالقياس الى تقرر المثبت له  
 على ان ثبوتها جميعا وان كان من حيث انه مطلق ثبوت شيء على الفرعية بالنسبة الى التفرقة كما في ثبوتها  
 لذاتها هذا كلامه بخاصة ولا يخفى انه لما لم يلزم تحقق مقتضى المطلق في الزمان فوجه العدل عن الثبوت او يمكن  
 ان يقال يستغنى مطلق الربط الاسمي بالثبوت الى الثبوت ان يتخلف في ثبوت الوجود لشيء فانظر الى  
 خصوصية الثابتين وتحتل تحقيق المقام وتنقح الملام ان قولهم ثبوت شيء لشيء فرع وجوده لثبوت شيء  
 الا ذلك ثبوت شيء لشيء في الذريع اعني في مرتبة الحكاية فرع ثبوت المثبت له في الواقع في اي ظرف كان اذا  
 ان ثبوت شيء لشيء في الواقع فرع ثبوت المثبت له في الواقع فان ريد المعنى الاول فهو ان يكون ثبوت الماهية  
 ثبوت شيء لشيء متوقفة صدقها على وجود المثبت له في الواقع والثاني ان صدق الحكاية ثبوت شيء لشيء  
 بحسب اعتبارها على وجود المثبت له في الواقع فان ريد المعنى الاول من هذين المعنيين فوجه اوليه في ان الحكاية  
 بثبوت شيء لشيء ولو ثبوت الوجود لشيء او ثبوت ذاتية او ثبوت صفة اخرى لا يكره بعد تمام الا اذا كان المثبت له موجودا  
 في الواقع اذ لا يمكن ان يصدق الحكاية بثبوت صفة او شيء لما هو بعد وجوده من لعل في المسمى على البدييات لا يلزم  
 ذلك لعدم الوجود على الوجود واقعة على الذاتيات واقعة على نفس كل شيء اذ الحكاية بثبوت الوجود لشيء لا يمكن  
 اذا كان ذلك الشيء موجودا وكذا الحكاية بثبوت الشيء له او ثبوت لنفسه فان الثبوتات باسرها حاوية على ارتفاع  
 الموضوع والسرفية في الحكاية فرع الحكمي عنه والحكي عنه هو المثبت له اما بنفسه فله التفرقة او مرجع انضمامه الى  
 ذاته المتفرقة او بغيره اخرى لاحقة لذاته المتفرقة وان ريد المعنى الثاني من هذين المعنيين فلا يحكم بصحة على الاطلاق  
 اذ ليس كل حكاية متوقفة بحسب اعتبارها على ثبوت المثبت له لان الحكاية بثبوت الذاتيات لذات او ثبوت الوجود لها  
 ليست متوقفة بحسب المصداق على وجودها اذ ليست بكونية ايكون فرعها على وجودها اذ ليس مثل في الكل بعد حسب  
 المصداق حتى يكون هناك شيء ثابت شيء متبته بل هناك شيء واحد هو نفس الذات ثم العقل يحلها الى ثابت  
 مثبت بل انما يحكم بصحة في ما يكون المحمول متوقفا الى الموضوع حتى يكون الحكمي حصة ذات الموضوع حيث انضمام  
 اليها فيكون ثبوت تلك الصفة متوقفا على ثبوت المثبت اذ يكون صفة متفرقة عن صوبها بعد تحققه واما في ما ذكره  
 وكذا واما في الثاني من المعنيين اذ المعنى صحيح الا ان الثبوت لا يشك في ان ثبوت شيء لشيء اي انضمامه اليه في الواقع فرع  
 المثبت له ولا يتحقق بجمود الوجود والذاتيات لشيء اذ ليس ثبوت شيء هناك في الواقع بل ليس هناك الا لغير الثابت



قولنا اننا استأدنا من ابي حنيفة وحدايته متممة بامتداد واحد قوله فيما بيننا والوجود انما يعني ان الوجود ليس حقيقة  
الامري المستدعي الاشارة الى الذي ليس له وجود سوى كماله من غير ان يتعدى كماله الى غير كماله  
الاشارة الى الصفة التي لها الوجود متعلق بغيره وبالصفا وجودات مختلفة فلا معنى للاتحاد غير ان في الوجود  
هنا قسمين يقولون ان الاتحاد في الوجود فرع الاتحاد في الحقيقة وعلى وفقه في اتحاد تفصيل تحقيق ليس في موقعه قوله هنا  
استأدنا من ابي حنيفة من كماله استأدنا على ان كمال الوجود له حقيقة متعلقة مع قطع النظر عن شئنا فيما بعده الوجود

قوله فلو كانت الجواهر قد عرفت ما سبق ان الوجود عبارة عن المسمى الاشارة الى الذي غير مطلق عن الماهيات ليس  
فرد سوى كماله حقيقة بالبرهنة في الاشارة فليس له حقيقة كماله لا يتعدى كماله الى غير كماله لا يتعدى كماله  
اصلا ولما كان تقوم المنسوخ بالاضافة الى ما يتبعه بوجهه فيكون غير متعلق عن كماله ما يتبعه عن كماله من غير ان يتعدى كماله  
على كماله في الحقيقة او الوجودية بالبرهنة في الاشارة الى كماله في الحقيقة او الوجودية بالبرهنة في الاشارة الى كماله  
موجودة بوجوه ووجودات لكل كمالها وجودات متخالفة وقسماتها بالاضافة الى كمالها في الحقيقة او الوجودية بالبرهنة في الاشارة الى كماله  
الذي لم يزل على ذلك ان يكون الانسان العرش للوجودين بوجوه ووجودات متخالفة للاتحاد في الحقيقة او الوجودية بالبرهنة في الاشارة الى كماله  
قلت هذه عطف لانه لما جاز وجوده متعلق بغيره او الوجودات متعلقة بوجوه ووجودات متخالفة للاتحاد في الحقيقة او الوجودية بالبرهنة في الاشارة الى كماله  
الاتحاد في الحقيقة او الوجودية بالبرهنة في الاشارة الى كماله في الحقيقة او الوجودية بالبرهنة في الاشارة الى كماله  
جزء من كماله في الحقيقة او الوجودية بالبرهنة في الاشارة الى كماله في الحقيقة او الوجودية بالبرهنة في الاشارة الى كماله  
وما يقال في موضع آخر من تلك الماهيات ان الوجودات متعلقة بوجوه ووجودات متخالفة للاتحاد في الحقيقة او الوجودية بالبرهنة في الاشارة الى كماله  
بمقتضى ضمير قايدي في آخره ولا يلزم الوجود لكل على حدة فلا يلزم من كماله ان لا يكون الوجود في الحقيقة او الوجودية بالبرهنة في الاشارة الى كماله  
مع الوجودات المتعددة بوجوه ووجودات متخالفة للاتحاد في الحقيقة او الوجودية بالبرهنة في الاشارة الى كماله  
وجودات متعددة فلا معنى لوجوده بوجوه ووجودات متخالفة للاتحاد في الحقيقة او الوجودية بالبرهنة في الاشارة الى كماله  
وموجودة بوجوه ووجودات متخالفة للاتحاد في الحقيقة او الوجودية بالبرهنة في الاشارة الى كماله  
قوله ان الاتحاد بين ان الاتحاد في الوجود ليس شأنا للبرهنة في الاشارة الى كماله في الحقيقة او الوجودية بالبرهنة في الاشارة الى كماله  
فالاتحاد في الوجود ليس بالذات ان كان الاتحاد بينهما بالعرض والاتحاد في الوجود ليس بالذات ان كان الاتحاد بينهما بالعرض  
او في الذهن شيئا كانت قايمة موجودة بوجوه ووجودات متخالفة للاتحاد في الحقيقة او الوجودية بالبرهنة في الاشارة الى كماله  
مع العرضيات اتحاد بالعرض فاذا وجد زيد مثلا في الدار فالانسان موجود في حقيقة بجماله والاعمال في كماله  
فانها موجودة ان بوجوه بالعرض او ليس في كماله في الدار فالانسان موجود في حقيقة بجماله والاعمال في كماله  
كانت هذه النسبة بالعرض بخلاف الانسان فان زيدا في صفة الانسان فساط الاتحاد في الوجود بالذات

ينافي وحدة الاتصال بيننا أي كونها مشتركة أحد ذو قول فيما يستحسن في كل جزاء أي سوار كان تحليلا أدوية  
 فتخصيص ليس على منفي قول كبحري في عدم إلم فهم تخصيص الأعداد لا تسافا بالأكثرة والاقليته بالذات واما  
 المعدود فيبطلها بقوله خلاصه واما فلوترك لفظ العدد والاعداد في البيان لم يرد هذا قوله فهو غير ان يكون  
 القريب بين تلك الأمور لاس جنة نفسها لاس جنة لعدم المساخفة لعدم تحقق العدد الاكثر ولا قل فيها قوله ولا  
 لحد لحد الدليل ما هو علم منه ومن التفسير على طريق عموم المجاز فان الدليل مختص بالظرايات لا يتبسط في البديهيات قوله  
 في البديهي لا يلزم ان يكون مشتركا عليه لان الشيء لا يترتب الا على ما يتقنع بدون كما صرح في موضع آخر قوله ليس حصول  
 واحد لما مر ان تعدد الكمالات المصدرة منوط بتعدد مقتضات الية وما يوصف بها ولو قل ليس قولنا لما تشبه  
 من امتناع استواء حال العلم وما قبله فافهم فذكر ما قبله قوله فان قلت ان معنى الالاف ان يطابق كل الالاف ان يتوافق  
 ان يكون امر موجودا تاما بالنسبة لمطابقا للعدد كما نعلم انهم فليس الجاز ان يكون خاصة كما يراهم فيمكن الحكمين للعدد  
 الذي والامام فاعلم فيعلم في الامور بقوله الامام في الامور الجاهل لقل سوار كان في وجهه على انقسام بالاداء

ببرس في الحقيقة بالذات وطا الاتحاد في الوجود بالضرر اتحاد حقيقة تلك المشرن الوجود عبارة عن المعنى الواحد  
 المشرع عن الماهيات المستحسن بالاضافة اليها فان كانت ذات الموضوع والموضوع متحد بالذات يستتبع ذلك اتحاد  
 في الوجود في ذلك كان اتحادا في الحقيقة بالضرر يستتبع في اتحادا في الوجود فكل ما في الحقيقة في الوجود في الوجود  
 قوله مرنا في وحدان الله اذا الواحد بالال لا يمكن ان يكون مختلفا بالطبيعة فلا يكون بينه وبين بقا الله حقيقة الوجود  
 وقد لا اتصال حاصل انما يكون في ذاته بالاس وظاهر ان العقيدة الوهية والفرعية انما تكون في امر متحد في الماهية  
 للحكم في حقيقة كما قرره في بيان غيب في سطر ليس قال المشرع في الشايع في الشايع بل في نفس الله في الشايع  
 ادنى سكة ما فيه والاتصال لكون العلم عبارة عن المراتل صلا والالاف متحد في الوجود بعدد ما في العلم الذي  
 ذات الالاف العلم على تقدير كونه زوالا ليس نفس الالاف بل نفس الالاف والالاف انما هي الالاف في الالاف  
 قوله لاراد الالاف في دفع لما اورد ان الله لا يملك انما سبب كونه في الالاف في الالاف في الالاف في الالاف  
 مشتر ان المعلول لا يمكن ان يوجد بغير العلة وحال العلم ان المراد بالالاف الالاف في الالاف في الالاف في الالاف  
 كما سبب فلا ينافي الالاف في الالاف في الالاف في الالاف في الالاف في الالاف في الالاف في الالاف في الالاف  
 قوله لان الشيء لا يترتب فيه انهم اتفقوا على ترتيب المعلول على العلة مع تجويزهم تعدد الالاف في الالاف في الالاف  
 وانه يفتقر الى على التماثل والبدال في المعلول يترتب على كل واحد منها وليس مقتضاها من كل واحد منها فافهم  
 قوله فمن الجائز ان يكون الخ قال الامام الرازي في شرح الاشارات ليعتد الذنوبية ان لم تكن مطابقة للماضي  
 جهلا وان كانت مطابقة فلا يبرهن امر في لم لا يجوز ان يكون الالاف في الالاف في الالاف في الالاف في الالاف في الالاف في الالاف في الالاف في الالاف

قوله العلم تصبغ بالمطابقة والاعظم انه لو لم يوافق المطابقة لما شئت فلا يفتق فيما هو بمرءه والى ارباب  
المطابقة في الماهية منسوخ عنه هو لا ولا يجدي شهادته الوجوه ان على البرهان خاصة البرهان قوله قد يقال ان في كلام  
عن الرسول المصداق بقوله فان قلت قوله فهو على الذهن ثم انك ان في كلامك ان في الكلام منسوخ الارباع على التكميلين لا تحققة  
فان من الاستمال ان يكون العلم عبارة عن نسبة حاصلة في النفس كما هو مرسوم الامام ولا ينبغي لبطالة هذا ولا امر محال  
من ان العلم تصبغ بالمطابقة والاعظم تصبغ بالمطابقة وان نسبة ليست كذلك

واجاب عنه المحقق الخويسي بان من اصول ما هي مطابقة للخارج هي العلم ومنها ما هي غير مطابقة للخارج هي  
واما الاضافة فلا ترجع فيها المطابقة وعدمها الى امتناع وجودها في الخارج فلا يكون الادراك بمعنى الاضافة معلوما  
قال الترمذي في المحاكمات حاصل ان الادراك يمنع ان يكون اضافة لان الادراك يوصف بالمطابقة واللامطابقة ولو كان  
اضافة لاشتبك وجودها فيكون كانت موجودة لزم ان لا يكون الادراك لا لوجوده في الخارج فلو اذ امتنع وجوده امتنع  
وصحوا بالمطابقة واللامطابقة ثم اعترض عليه بان علمه لا يجوز ان يكون بعض الاضافات موجودة في الخارج  
وبعضها لا فيصح انصافها بالمطابقة وان كانت تعلم ان تراض كونه سفسط ظاهرا لا معنى لوجوده والبعث في  
اصلا والا ليزم التمسك بوجوب الاضافة في الخارج لا كمن في صحة الاتصاف بالمطابقة وعدمها اذ المطابقة للمعالم  
وعدم المطابقة للمعالم في المناسب للمقام ما لا يعقل في الاضافة اصلا خلاف ما اذا جعل العلم صورة فانه يمكن ان تصو  
فيها المطابقة وعدمها وقال الفاضل ميرزا جان في حاشي المحاكمات يحصل الجواب بان المعنى من كون الادراك  
اضافا لان الاضافة متشعبة الوجود في الخارج على ما تقرر عندهم واذا امتنع وجودها لم يثبت الاضافات في الخارج فاشتبك  
وصحوا لان الادراك بالمطابقة على تقدير كونه اضافة او غير في المطابقة اتحاد المطابق والمطابق في الماهية  
والمتحقق في الخارج ليس الاطراف للاضافة التي هو المدرك لا اتحادا وبهذا في الماهية ثم اعترض عليه بان اللاحق  
ما ذكره ليس الا عدم كون الادراك بمعنى الاضافة علما واما عدم كونه جملا فلا ولعل ذكره مقتضا واقع في المراد  
يكون الجمل عدم المطابقة انه عدم المطابقة عما من شأنه المطابقة فقد لزم عدم كون الاضافة جملا فانهم  
قول فيه ما اذا عجز الماعظم من جعله ان المطابقة واللامطابقة قد تطلق على مطابقة امر لاهية  
وبما هو اخص المشتركة بينهما وعدمها وموجبه اتحاد المطابق والمطابق بحسب الحقيقة وقد تطلق على مطابقة علم  
وقد تقرر لما في نفس الامر ومحصله يرجع الى انكشاف الشيء كما هو ورويه فان كان المراد بمعنى الاول خلافا لكون المطابقة  
واللامطابقة بهما المعنى من شأن العلم بل هذا لا يميز على نفس المعنى فيكون معارضة ووعوى الضرورة في  
عمل الفروع غير مبرور وان كان المراد المعنى الثاني فيكون المطابقة واللامطابقة بهما المعنى من شأن الصورة ثم  
بل المراد في التقاطعة قائمة على ان المطابقة واللامطابقة بهما المعنى لا يمكن ان تقع تحت بهما الصورة احدا صفة فانهم



از معرفت ان القیاب العلم بالمطابقة بالذات لا یجوز فیما فی خبر انشاء فتی که قوله فی بعض انهارک العالیة هی  
 ماکه لعل الحجة بالاجسام الملیة ذلک التحقیق لا ینافی فی خبر کلین لانه سبب الامر قوله لو حدت الخ  
 فیلزم لا یجوز ان یرکن علی الیسر من جملة الاخر و هو یستخرج قوله و بهذا ثبت الخ و یباید انی حاشیتة الحاشیة بقوله سیان  
 ان العلم صدق الخ قوله فان للناقصة فیه الخ ای فی الممازاة المذكورة و وجه حاشیة الحاشیة بقوله و لعل ان یقول  
 قوله فالمراد حصول العیون الخ یعنی ان حکم علی الامر لعل المطابق للمعلوم لاتمام التقریب بانه المراد حصول العیون  
 الذی ادعاه اولاد العلم المتجدد الذی هو من کلماته میل علی ان المراد به الصورة الحاصلة لاخصاص المطابقة للعلوم  
 فیه و علی ان مورد لکمة صدق بمقتضی بطلان القیوم هی دون هو کما بقیة سابقا و اخر ما یقر فی الالان شرح  
 و ادب ارجون یوقنی الزمان شیخنا بحسب و اصله و اسلام سیدنا سیدنا و الا انهم اذ و حاشیة بقیة فی ان لکمة قریب

قوله اذ عرفت آه قد عرفت انه لا یمکن التقاطع الاضافة بالمطابقة مع المعلوم و الا بالمطابقة مع معلوم  
 قوله و هی مدارک العقول آه انت تعلم ان القول بانا عالمون بعلومنا بمنه لعل بالافلاک فیه خطا  
 قوله ذلک التحقیق آه بل هذا التحقیق کمع کونه خشیافا لمتب تکلمین منافیة لاداة لعل آه کما لا یخفی فزا

و آخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمین و اصله و السلام

علی غیر خلقة محمد و اک و محسب  
 جمیعین

Ref. E. 50

خاتمة لطیف احمد رشید و المنة که حسب بایش جناب لانا حاضریة محمد عبد الله بکر امی  
 غیر ایدی بر حاشیة غلام محمی متعلقه حاشیة میرزا ابرار رساله و شهر محرم شمس الثانی  
 مرتب و طیار ذکر وید و جناب مصنف منظره حق تصنیف متمم ملج نظامی  
 و مهیة فرمودند و بنا بر خبر شیخی اجازت اذن لکذا ابرار و قانون بستم عیون  
 مریو که کسی بدون اجازت متمم موصوف قصد

و به ختم بر خاتمة برای سید این منی که این کتاب مطبوعه  
 بت مهر و دستخط متمم فرزند



العیب  
 7885  
 (عبدالله رشید)

